الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2020

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

أثر التمويل البنكي على المقاولاتية النسوية في الجزائر

دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL وكالة فرجيوة -ولاية ميلة (2015-2019)-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)

تخصص " اقتصاد نقدي وبنكي "

إعـداد الطالبتان:

-بورويسة لينة

-بوغريغزة عبير

تحت إشراف:

بوالريحان فاروق

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
بنون خير الدين	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بوالريحان فاروق	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
لمزاودة رياض	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2020

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

أثر التمويل البنكي على المقاولاتية النسوية في الجزائر

دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL وكالة فرجيوة-ولاية ميلة(2015-2019)-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)

تخصص " اقتصاد نقدي وبنكي "

إعـداد الطالبتان:
- بورويسة لينة
- بوغريغزة عبير

تحت إشراف:
بوالريحان فاروق

السنة الجامعية 2020/2019

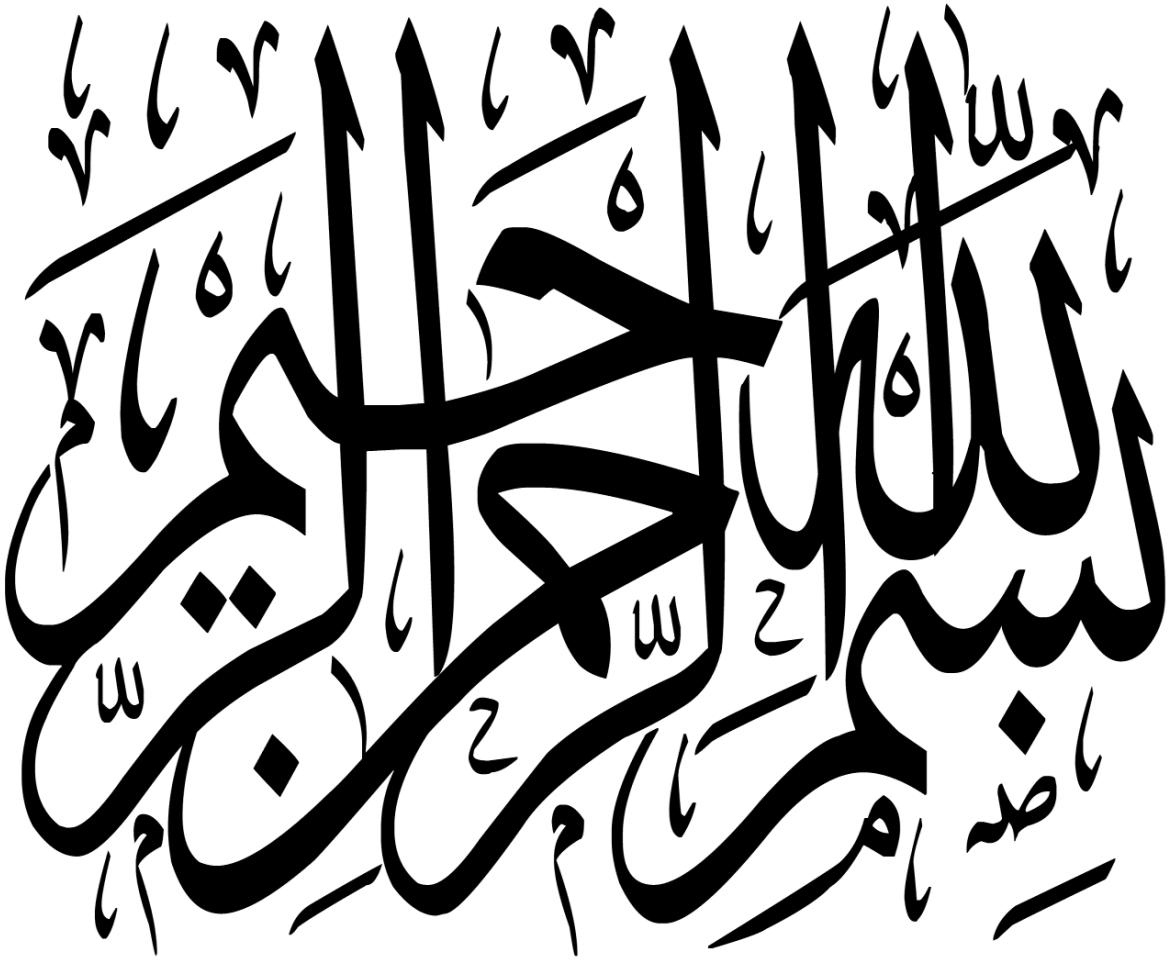
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكـر

على ضوء قوله تعالى بعد باسم الله الرحمان الرحيم:

" أذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون" الآية 152 من سورة البقرة.

فالحمد لله تعالى الذي وفقنا لإتمام هذا العمل فبفضله تتم الصالحات

وكما قال الشاعر أنور محمد زناتي:

أخي لن تنال العلم إلا بستة سأأتيك عن تفاصيلها ببيان

ذكاء وحرص واجتهاد وبلغة وصحبة أستاذ وطول زمان

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل أساتذتنا الكرام... لكل من علمنا كيف نخط بالقلم ختاما بمن علمنا كيف نكتب هذه الكلمات في النهاية

الى استاذنا المشرف أعز الشكر وأسمى عبارات الاحترام الدكتور بوالريحان فاروق كل الشكر والتقدير على التوجيهات

لا ننسى بالشكر الأستاذ جمال لطرش لتقديمه لنا نصائح وإرشادات

كما نشكر مديرة بنك التنمية المحلية لقبولها تربصنا في وكالتهم ولا ننسى السيد كيحل بلقاسم الذي كان لنا السند طوال مشوار التربص كل الشكر والتقدير

كل الشكر لزميلاتنا وصديقاتنا خاصة الصديقة كحيو ميساء وكل من دعمونا في إتمام هذا العمل المتواضع

كل الشكر

إهداء

أيها الليل مزق جلابيبك....كي تميط الظلام عن الذين لن ينساهم عملي هذا بالشكروالإهداء

إليك ربي شكري وحمدي على تمام السداد والتوفيق فلا تحرمني دوام العلم والأدب يارب

الى من قال فيهما الرحمان:"ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا".

أمي التي كان صدرها وسادة..وطاعتها عبادة..وحبها وعطفها منبع صبروإرادة.. الى التي صبرت فنالت..وأرادت فطالت.. الى من بنصحها اهتديت..وبدعائها وقفت..وبرضاها سأبلغ ماأردت إليك يا أعز إنسانة في الوجود..خضرة

أبي الذي أفنى حياته جدا وكدا في تربيتي وتعليمي..الى من كان سندي الروحي ورفيقي في مشواري..الى الشجرة التي تظللني والقمر الذي يرسم لي طريقا لأهتدي به..الى النجم الذي بنوره أبصرت..وبه مشيت..وبه كنت ومازلت..إليك ياعزيزي الغالي عبد الحميد أطال الله لي في عمركما وحفظكما

الى أسد بيتنا..وقرة أعيينا وسندنا وحيدنا عبد الرؤوف حفظك الله من كل سوء

الى من يعجزلساني عن وصف ماأحمل لهن في قلبي من حب اخوتي وونيساتي في وحدتي غادة أية دنيا منى أدامكن الله لي قرة عين...

الى ملائكة بيتنا.. فلا طعم للحياة بدونهم عصافيري وفلذة كبدي عبد الرحمان سجود ضحى شيماء نعمة ونور اليقين أيمن ردينة

الى كل خالاتي وعماتي خوالي وأعمامي وأخص بالذكر خالتي الزهراء وعمتي فهيمه وكل أزواجهم وزوجاتهم

الى كل زهرات عائلتنا هديل ايمان اكرام اسيا دعاء اميمة بلقيس جمانة فريال ملاك ايمان لبنى وسام امينة مريم بسمة شهرة لامية نبيلة زينة روان رتاج ندى ميمي

الى الزهرات الجميلات صديقاتي والتي لن تحملهن ورقتي حسناء ميادة عايدة خولة ميساء لميس رباب سليمة فيروزة ايمان شيماء وحبيبتي وأختي وملفايتي جهينة

الى من تقاسمت معها انجازعملي حبيبتي عبير أقول لها ألف مبروك دخولك القفص الذهبي

الى من أحببت وأحبوني..الى كل من ترك في أعماقي ذكريات جميلة تجعلني أغوص إليها من حين لأخرواسعد بها

الى من نساهم قلمي ولم ينساهم قلبي أهذي ثمرة جهدي هته

لينا

إهداء

الى التي رفع الله مقامها وجعل الجنة تحت أقدامها...الى نبع الحنان...الى صاحبة الفضل التي مهما فعلت وقلت وكتبت لن أوفيها حقها...ولن أرد لها فضلها الأبدي..

أمي العزيزة عائشة حفظها الله وطال في عمرها..

الى من يعجز اللسان ويجف القلم عن وصف جميله الذي أنبتني نباتا حسنا وكان لي سرابا منيرا ومن علمني الصمود الى صاحب القلب الكبير الى الوجه النظير الى تاج الزمان الى صدر الحنان...

أبي الغالي عز الدين أدامك الله تاجا لي...

الى من شاركوني أفراحي وأحزاني وكانوا سندا في هذه الحياة اخوتي حسن أسامة فريال هديل

الى زوجي العزيز الغالي وقرة عيني سمير

الى من قاسمتني هذا العمل رفيقت دربي لينا حفظك ورعاها

الى كل من تجمعنا بهم صلة الرحم الى كل أصدقائي الى كل من يعرفني الى كل من شجعني وساندني من قريب أو من بعيد

عبيـــر

قائمـة المحتويات

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر	I
إهداء	II
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	X
قائمة الملاحق	XII
مقدمة	ب
الفصل الأول: مفاهيم واساسيات حول التمويل البنكي.	
تمهيد	2
المبحث الأول: أساسيات حول التمويل البنكي	3
المطلب الأول: تعريف التمويل البنكي وأهميته	3
المطلب الثاني: أنواع التمويل البنكي	5
المطلب الثالث: محددات وأسس منح التمويل البنكي	8
المبحث الثاني: الاعتبارات التي يتم مراعاتها عند منح التمويل البنكي	10
المطلب الأول: المبادئ الأساسية للإقراض	10
المطلب الثاني: معايير منح التمويل البنكي	11
المطلب الثالث: مراحل منح التمويل البنكي	15
المبحث الثالث: التمويل البنكي للمقاولاتية	19
المطلب الأول: أهمية التمويل البنكي	19
المطلب الثاني: العوامل المحددة لطلب المقاولاتية للتمويل البنكي	20
المطلب الثالث: الصعوبات التمويلية للمقاولاتية	22
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني: مفاهيم وأساسيات حول المقاولاتية النسوية.	
تمهيد	28
المبحث الأول: أساسيات حول المقاولاتية	29
المطلب الأول: مفهوم المقاولة وخصائصها	29
المطلب الثاني: أهداف المقاولاتية ومهامها	30
المطلب الثالث: مكانة المرأة في الفكر المقاولاتي	32
المبحث الثاني: ماهية المقاولاتية النسوية	34

المطلب الأول: تعريف المقاولاتية النسوية ومميزاتها	34
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاولاتية النسوية	37
المطلب الثالث: العوامل المحددة لتوجه المقاولاتية النسوية	38
المبحث الثالث: واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر	40
المطلب الأول: الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمقاولاتية النسوية في الجزائر	40
المطلب الثاني: الجمعيات والهيئات الداعمة للمقاولاتية النسوية في الجزائر	41
المطلب الثالث: العوامل المساعدة على إنشاء المقاولاتية النسوية في الجزائر وأهم التحديات التي تواجهها	44
خلاصة الفصل	47
الفصل الثالث: واقع التمويل البنكي للمقاولاتية النسوية في ولاية ميلة (دراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة فرجيوة).	
تمهيد	49
المبحث الأول:عرض المؤسسة عينة الدراسة	50
المطلب الأول: تعريف بنك التنمية المحلية وهيكله التنظيمي	50
المطلب الثاني: وظائف وأهداف بنك التنمية المحلية وكالة فرجيوة	52
المطلب الثالث: الإجراءات المتعلقة بمنح قرض في وكالة BDL مع دراسة حالة قرض مصغر منح من طرفها	54
المبحث الثاني: تحليل وتقييم معطيات الدراسة	59
المطلب الأول: الإطار العام لمنهجية الدراسة التطبيقية	59
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لخصائص الدراسة	59
المطلب الثالث: تقييم وتيرة النشاط المقاولاتي للمرأة مقارنة بالرجل في وكالة BDLبفرجيوة	66
المبحث الثالث: نتائج الدراسة واختبار الفرضيات	70
المطلب الأول: نتائج التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة	70
المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج	71
خلاصة الفصل	72
خاتمة	74
قائمة المراجع	77
الملاحق	–
ملخص	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-3	خصائص عينة الدراسة من حيث الجنس.	60
2-3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر	60
3-3	خصائص عينة الدراسة من حيث المستوى التعليمي.	61
4-3	خصائص عينة الدراسة من حيث شغل وظيفة أو عمل.	62
5-3	تصنيف المقاولة حسب الملكية	63
6-3	تصنيف المقاولاتية حسب متغير الحجم.	63
7-3	تصنيف المقاولة حسب القطاع.	64
8-3	تصنيف المقاولات حسب مكان تواجدها	65
9-3	توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاع النشاط بوكالة BDL بفرجيوة خلال الفترة (2015-2019).	66
10-3	مشاريع النساء المقاولات الممولة من وكالة BDL عن طريق وكالة أونساج فرع فرجيوة وعدد مناصب العمل حسب قطاع النشاط والسنوات(2015-2019)	68

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-2	مشاكل تواجه المقاولاتية	25
1-3	الهيكل التنظيمي للمؤسسة عينة الدراسة	51
2-3	دائرة نسبية للجنس	60
3-3	دائرة نسبية للسن	61
4-3	دائرة نسبية للمستوى تعليمي	61
5-3	دائرة نسبية لشغل عمل أو وظيفة	62
6-3	دائرة نسبية للملكية	63
7-3	دائرة نسبية للحجم	64
8-3	دائرة نسبية حسب القطاع	64
9-3	دائرة نسبية حسب مكان تواجدها	65
10-3	أعمدة بيانية لعدد المشاريع الممولة من طرف البنك حسب الجنس	67
11-3	أعمدة بيانية لعدد المشاريع الممولة من طرف البنك حسب السنوات	69

قائمة الملاحق

ملحق رقم	العنوان
01	شهادة الأهلية
02	دراسة تقنية اقتصادية للمشروع

مقدمـــــة

مقدمة

يعد القطاع البنكي من القطاعات الاقتصادية التي لها أهمية كبرى في الدول المتقدمة والنامية باعتبار هذا القطاع يلعب دور الوساطة بين المستثمرين والمدخرين، حيث يقوم بتمويل الشرائح ذات الدخلالمنخفضأو عديمة الدخل، بالإضافة الى دعم إنشاء المشاريع الاستثمارية التي تعتبر أهم النشاطات الاقتصادية على الإطلاق.

أصبحت المرأة تحظى بمكانة هامة في المجتمع الجزائري، هذا بعد ماكانت تسيطر عليه فكرة ان المرأة تحتل الجانب الاجتماعي فقط، وهذا راجع لإسهاماتها في العديد من الإصلاحات التي عرفتها هذه الأخيرة في مختلف قطاعات البلاد، و تمكنها من اكتساح جميع الميادين التي ظلت حكرا على الرجل فقط.

استطاعت المرأة الجزائرية من إبراز نفسها في مختلف المجالات خاصة مجال المال و الأعمال، حيث اثبت كفاءتها في هذا القطاع مند دخول البلاد في نظام اقتصاد السوق، و أصبحت تعد قوة دافعة للتنمية و النمو الاقتصادي و الرفاهية.

عملت الجزائر على اعتماد إصلاحات مختلفة في المجال الاقتصادي من اجل ترقية المشاريع النسويةو هذا من اجل دعم النمو الاقتصادي و خلق مناصب شغل متزايدة، حيث صاحبت هذه الأخيرة سلسلة من الإجراءاتالرامية الى إنشاءأجهزة مرافقة لتشجيع المقاولاتية النسوية في البلاد. وهذا بهدف تعزيز دور المرأة وتغيير النظرة الدنيئة حول المرأة المقاولة و ذلك من خلال تبنيها خطابات تدعو الى إقرارمبدأ المساواة بين الرجل و المرأةفي عالم الشغل، وهذا من خلال تخصيص ميزانية لتمويل مشاريع المرأة و تشجيعها لدخول عالم الأعمال بقوة كون هذا الأخير يتطلب جهد على تحمل مسؤولية من طرف النساء الراغبات في الدخول فيه.

أولا- إشكالية البحث:

نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها التمويل في تطوير المجال المقاولاتي تبادر الى ذهننا التساؤل الرئيسي التالي :

"**مامدى تأثير التمويل البنكي على المقاولاتية النسوية في الجزائر؟**"

على ضوء هذا التساؤل الرئيسي، تندرج تحته الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تكمن أهمية التمويل البنكي في تمويل للمقاولاتية النسوية؟.
- ماهي العوامل التي ساعدت على انتشار المقاولاتية النسوية في الجزائر ؟.
- كيف يساهم بنك التنمية المحلية- وكالة فرجيوة- في تمويل المقاولاتية النسوية في ولاية ميلة؟.

ثانيا– فرضيات البحث:

كإجابة مؤقتة على أسئلة البحث تم وضع الفرضيات التالية:

- للتمويل البنكي دولا كبير في تمويل المشاريع المقاولاتية النسوية، فهو يعتبر بمثابة رأس مال للبدأ في المشروع المقاولاتي.
- من بين العوامل التي ساعدت على انتشار المقاولاتية النسوية في الجزائر نقص فرص الشغل وكدا محاولة المرأة إثبات نفسها في المجتمع الجزائري.
- يساهم بنك التنمية المحلية وكالة فرجيوة بشكل مهم في تمويل المقاولاتية النسوية في ولاية ميلة.

ثالثا– أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختبار هذا الموضوع للأسباب التالية:

- حداثة الموضوع في ولاية ميلة.
- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في الجزائر.
- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع.

رابعا– أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في:

- توعية المؤسسات البنكية الجزائرية بأهمية تبني المقاولاتية النسوية.
- كون أن المقاولاتية النسوية من الاهتمامات الحديثة، إلا أنها لاتحضى بالقدر الكافي من عمليات التمويل في الجزائر.
- لأن بروز المرأة في مجال المقاولاتية يغير من نظرة المجتمع لها.
- كون مجال المقاولاتية يمكن المرأة من إبراز قدراتها المهنية في القطاع الاقتصادي، وكدا قدراتها في الاستثمار والقيادة والتسيير.

خامسا– أهداف البحث:

ان الغاية من هذا البحث هو تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مصادر التمويل المتاحة للمقاولاتية النسوية.
- إثراء الرصيد المكتبي فيما يخص المواضيع المتعلقة بالتمويل البنكي للمقاولاتية النسوية.
- توضيح كيفية تمويل بنك التنمية المحلية وكالة فرجيوة للمشاريع النسوية وكيف يؤثر عليها.

سادسا– المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي ومنهج المقارنة واللذان يتناسبان مع طبيعة الموضوع:

- المنهج الوصفي: اعتمدنا عليه في الجاني النظري من خلال عرض مختلف النظريات المتعلقة بالموضوع.

- منهج المقارنة: اعتمدنا عليه من أجل مقارنة بين تطور النشاط النسوي في ولاية ميلة، مابين الفترة 2015-2019، وكذا المقارنة بين الجنسين(الرجل و المرأة) في مجال المقاولة في الولاية، والتعرف الى أي مدى استطاعت المرأة مواكبة الرجل في هذا المجال.

سابعا- الدراسات السابقة:

من بين مايمكن استعراضه من أدبيات مايلي:

- دراسة الباحثة نصيرة عقبةبعنوان: **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه** في العلوم الاقتصادية تخصص، نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

ان الغرض من هذه الدراسة هو محاولة فهم سلوك المؤسسة الصغيرة والمتوسطة اتجاه مصادر التمويل المختلفة، والبحث عن حلول لمشكلتها المتعددة والتي تأخد بعين الاعتبار المعايير التقنية ثم الاستفادة من هذه الدراسة في إبراز الجانب النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة الى الصعوبات التمويلية التي تواجهها هذه المؤسسات.

- دراسة الباحثة فريدة شلوف بعنوان: **المرأة المقاولة في الجزائر، مذكرة ماجيستار غير منشورة**، حيث تناولت الباحثة نفس عناصر دراستنا، حيث تطرقت الى أهم العناصر التي تشمل المقاولاتية النسوية، كما أضافت الباحثة النظريات التي تطرقت الى موضوع المقاولاتية النسوية، الى أن الدراستان يختلفان من حيث التطرق للحلول الواجب اتخاذها لترقية مجال المقاولاتية النسوية في الجزائر، وهو ماحرصنا عليه في دراستنا، وكذا النموذج التطبيقي والذي خصصناه لولاية ميلة.

- دراسة الباحثة ريم لونيسي بعنوان: **المعوقات الاجتماعية لممارسة المقاولاتية النسوية في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة ماجيستار**، دراسة حالة المؤسسة الصناعية بباتنة تناولت فيها الباحثة واقع المرأة المقاولاتية في الجزائر من منظور سوسيولوجي إلا أنها لم تتطرق الى آليات المسخرة من قبل الدولة لدعم المقاولة النسوية، حيث ركزت دراستها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عالميا ومحليا، وواقع ممارسة المقاولاتية في إطار هذه المؤسسات حيث ذكرت الباحثة على المرأة المقاولة الفصل الأول فقط، وكما أنها لم تتطرق الى معوقات تواجه المقاولة وحلولها، بل ذكرت معوقات المقاولاتية بصفة عامة، ضف الى ذلك أنها لم تحدد الفترة الزمنية لدراستها، عكس دراستنا التي حددت بفترة زمنية من سنة 2015-2019.

ثامنا- حدود الدراسة:

يقتضي البحث في أي موضوع حدودا له، لتسهيل الوصول الى الأهداف المرجوة من البحث، وقد كانت حدود هذا البحث كمايلي:

- الحدود المكانية: يركز موضوعنا على دراسة عملية التمويل للمقاولة النسوية في الجزائر بصفة خاصة وولاية ميلة خاصة، حيث وقع الاختيار على بنك التنمية المحلية BDL وكالة فرجيوة، وذلك لكوننا مقيمان في ذات الولاية، ومعرفتنا الجيدة بواقع المرأة في الولاية بحكم الاحتكاك اليومي، والرغبة في معرفة واقع النساء المقاولات في منطقة محافظة تحكمها أعراف وتقاليد.
- الحدود الزمنية: ركزت الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من 2015-2019، وسبب اعتماد هذه الفترة هو التعديل الدستوري الأخير والذي حمل أمالا جديدة للمرأة، من خلال توسيع حظوظها وحقوقها مثلها مثل الرجل.

تاسعا- هيكل الدراسة:

ان طبيعة الموضوع استدعت تقسيمه الى فصلين أساسيين، الفصل النظري والفصل التطبيقي.

تضمن الفصل الأول: الجانب النظري للتمويل البنكي حيث قسم بدوره الى ثلاث مباحث، حيث جاء في المبحث الأول أساسيات حول التمويل البنكي، أما المبحث الثاني إجراءات منح التمويل، والمبحث الثالث التمويل البنكي للمقاولاتية.

تضمن الفصل الثاني: الإطار النظري للمقاولاتية النسوية، حيث جاء في المبحث الأول أساسيات حول المقاولاتية، المبحث الثاني ماهية المقاولاتية النسوية، والمبحث الثالث واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر.

تخصص الفصل الثالث: لواقع التمويل البنكي للمقاولاتية النسوية في ولاية ميلة، حيث جاء في المبحث الأول عرض المؤسسة عينة الدراسة، اما المبحث الثاني فيشمل كل من تحليل وتقييم معطيات الدراسة بينما تضمن المبحث الثالث نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

عاشرا- صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بهذا البحث:

- نقص المراجع التي تضم موضوعنا المقاولاتية النسوية.
- قلة الدراسات التي تناولت هذه الموضوع خاصة بالمركز مما استصعب علينا النظر لدراسات سابقة.
- الظروف الصحية التي مرت بها البلاد مما استصعب علينا التوجه للمؤسسة عينة الدراسة.

الفصل الأول:

مفاهيم وأساسيات حول التمويل البنكي

المبحث الأول: ماهية التمويل البنكي

المبحث الثاني:إجراءات منح التمويل البنكي

المبحث الثالث:مراحل وإجراءات التمويل البنكي

تمهيد:

إن التمويل بمثابة الضالة التي تنشأ منها جميع المشروعات، سواء كانت مملوكة من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين، فالمشروع يحتاج الى التمويل من بدايته وطول فترة حياته حتى يستطيع مواجهة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بالمشروع، ويرى علماء الاقتصاد والإدارة المالية أن تمويل المشاريع عملية مستمرة وتعتبر من أعقد المشكلات التي تواجه القائمين على هذه المشاريع.

ولأن البحث عن مصادر التمويل المناسبة للمؤسسات يعد من المواضيع التي تواجه مالكيها ومسيريها خاصة في ظل محدودية البدائل المتاحة لعدة اعتبارات، وبما أن التمويل البنكي يعتبر من ضمن البدائل التي تتوجه لها المؤسسات، فهو يعتبر من أهم الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك التجارية، حيث يساهم في توجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية بشكل عام والمشاريع الاستثمارية الإستراتيجية بشكل خاص التي يفتقر إليها البلد.

ولغرض معالجة التمويل البنكي وعرض أهم النقاط والأساسيات التي يتسم بها ارتأينا تقسيم هدا الفصل كالتالي:

المبحث الأول: أساسيات حول التمويل البنكي.

المبحث الثاني: إجراءات التمويل البنكي.

المبحث الثالث: التمويل البنكي للمقاولاتية.

المبحث الأول: مفاهيم وأساسيات حول التمويل البنكي

يمثل التمويل البنكي الشكل التقليدي والمعروف لتمويل المؤسسات، حيث يبقى الجهاز البنكي الملجأ الأول للحصول على الموارد المالية، لدا تعتبر البنوك مصدرا أساسيا للأموال بالنسبة لأغلب المؤسسات الخاصة في الدول النامية لعدم توفر مصادر أخرى للتمويل، ويعتبر أيضا المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية.

سيتم من خلال هذا المبحث التعرض لتعريف التمويل البنكي وأهميته، أما المطلب الثاني فيتناول أنواع التمويل البنكي، والمطلب الثالث يندرج ضمنه أسس ومحددات التمويل البنكي.

المطلب الأول: تعريف التمويل البنكي وأهميته

قبل التطرق لمفهوم التمويل البنكي وأهميته، سوف نتعرف على التمويل بصفة عامة، حيث يعرف التمويل بأنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها، وهذا التعريف يتكون من عناصر مختلفة كتحديد دقيق لوقت الحاجة له، والبحث عن مصادر الأموال، بالإضافة الى المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الإنسان.

وطالب التمويل بهذا المفهوم ليس الشركات فقط، بل أيضا الأفراد والأسر والدول، وكل شخص منا مسؤول عن التمويل، سواء كان هذا التمويل خاص بمشروع كبير أو تسيير شؤون البيت. فانه يواجه بصورة متوقعة التدفقات النقدية الداخلية من المتحصلات من جهة والتدفقات النقدية الخارجية نتيجة للمدفوعات من جهة أخرى[طارق الحاج، 2010، ص: 12].

أولا–تعريف التمويل البنكي

يعتبر التمويل البنكي أحد أهم مصادر التمويل الخارجي للقطاعات الاقتصادية العامة في إطار الاقتصاد الوطني ولذلك يعرف التمويل البنكي على أنه:

- التمويل البنكي هو ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي، الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية [العمري، 2012، ص: 39].
- عملية التمويل البنكي هي قيام البنوك بتوفير احتياجات الأفراد والمؤسسات والحكومات من الموارد المالية التي من شأنها أم تعمل على توفير المقومات الأساسية، لبناء المشروعات الاقتصادية الاستثمارية، ودعمها وتنميتها، وذلك بما يتلائم وأهداف النظام الاقتصادي والخطة الاقتصادية للدولة في توفير متطلبات النهوض بواقع الاقتصاد، بجميع قطاعاته في كل البلدان النامية والمتقدمة، عن طريق القروض أو ما يسمى بالائتمان[لطرش، 2003، بدون صفحة].

- تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، **أو** على أقساطفي تواريخ مستحقة[رشيد شيحة، 1999، ص: 125].
- هو الدور التي تلعبه البنوك في الاقتصاد الوطني بصفتها وسيطا أوليا بين المدخر والمستثمر، فمدخرات الأفراد تجتمع لدى هذه البنوك في صورة ودائع، وبالتالي تتوفر البنوك على رصيد قابل للإقراض مرة أخرى الى المستثمر لتمويل عملياته الاستثمارية [عياش، 2011 – 2012، ص: 40].

ومنه يمكن تعريف التمويل البنكي بأنه مختلف القروض التي يقدمها الجهاز المصرفي الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية الى المؤسسات التي تكون في حاجة إليهإما لخلق مؤسسات جديدة أو لتوسيع استثماراتها أو كل أزمة سيولة أنية تمر به[بورقبة، 2013، بدون صفحة].

ثانيا-أهمية التمويل البنكي

تعتبر البنوك من أهم المصادر التي تلجأ إليه القطاعات الاقتصادية لمباشرة العمليات الإنتاجية الاستهلاكية وإتمامها، والتي تتم على مستوى الاقتصاد ككل، فالاقتصاد الحقيقي يحتاج الى التمويل ككل تتم دورة الإنتاج والتسويق، وتبدو أهمية التمويل البنكي واضحة في الاقتصاديات الحديثة، فالإنتاج الحديث يحتاج الى رؤوس أموال ضخمة لإقامة المشاريع الإنتاجية الكبيرة، حيث أنه من النادر أن يملك المنتج ولوحده هذا القدر الضخم من الأموال، وهكذا فالإنتاج الكبير والحديث لم يكن ليوجد لولا الائتمان الذي توفر البنوك قدرا كبيرا منه لأصحاب الفعاليات الاقتصادية من أفراد ومؤسسات وحكومات، والذي لا يفيد المنتج فقط بل المدخر أيضا الذي غالبا مايقوم باستثمار أمواله عن طريق البنوك التي من المفترض أن توجهها الى أفضل أوجه الاستثمار[عياش، 2011-2012، ص: 42].

ولذلك تكمن أهمية التمويل البنكي في مايلي:

- من وجهة نظر البنك فان الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى لتحقيقها[الأبيدي، 2002، ص: 28].
- يعد التمويل البنكي نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة.
- توفير رؤوس الأموال اللازمةلإقامة المشاريع الإنتاجية واستمرارها[عياش، 2011-2012، ص: 43].

- تحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصادية.
- التخفيف الكبير من حدوث البطالة والفقر، وذلك من خلال توفير منافذ لجميع الموارد الاقتصادية بما فيها من العنصر البشري المنتج والمبدع.
- تحقيق درجة عالية من العدالة الاجتماعية والاقتصادية في التنويع، وإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين بأسعار يمكن للأغلبية دفعها، وذلك بما يتناسب مع الظروف والمتغيرات العالمية وبما يضمن الانخراط في واقع المجتمع العالمي.
- تعزيز الأمن القومي لاسيما في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الحالية والمتمثلة بتعدد الأقطاب الاقتصادية والتكتلات الكبيرة.
- تمويل عجز الموازنة العامة وتعتبر مصادرها من المصادر الداخلية والذي تلجأ إليه الدولة عند دعم كفاية إيرادات المصادر التقليدية من الضرائب ورسوم وقروض لتغطية النفقات العامة لهذه الدولة.

المطلب الثاني: أنواع التمويل البنكي

يمكن تقسيم التمويل البنكي في إطار الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية العاملة في إطار الاقتصاد القومي الى عدة أنواع وذلك وفق المعايير التالية:

أولا- التمويل البنكي بحسب الغرض منه:

يمكن تقسيم التمويل البنكي في إطار الائتمان الذي تمنحه البنوك تبعا للغرض منه الى:

1- التمويل البنكي الاستثماري:

وهو عبارة عن مجموعة الأموال التي تمنحها البنوك العاملة في إطار الاقتصاد الوطني للمؤسسات الاستثمارية بغية استثمارها في شراء الأصول الرأسمالية الثانية والتي تؤدي في مجموعتها الى زيادة الأموال المستثمرة وتهيئة المؤسسات للحصول على فرض ربح أكبر[عياش، 2011-2012، ص: 45].

2- التمويل البنكي الاستغلالي:

ويقصد بنشاطات الاستغلال العمليات التي تقوم بها المؤسسات في المدى القصير أي اقتناء مواد أولية، دفع الأجور، تأمين وتمويلها يكون بمنح قروض قصيرة عادة أقل من سنة وقد تصل الى سنتين وتقوم به أساسا البنوك لتمويل التكاليف المرتبطة بعملية الإنتاج العادية ومتطلبات الصندوق وتستحق بعد تصريف المنتجات وتحقيق عوائد من المبيعات.

3- التمويل البنكي الاستهلاكي:

وهو أقل ماعرف من أنواع التمويل البنكي ويستخدم في الحصول على سلع الاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجأة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، وأهم أنواعه الائتمان الذي يحصل عليه الأفراد غالبا من أجل تمويل احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات، حيث غالبا ما يتحدد هذا النوع من الائتمان بشكل البيع بالتقسيط[زهير شامية، 2000، ص: 235].

ثانيا- التمويل البنكي بحسب مدته:

بموجب معيار المدة يمكن تقسيم التمويل الى:

1- التمويل البنكي قصير الأجل:

ويقصد به المدة التي لاتزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع الأجور وشراء المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات الدورة الإنتاجية.

2- التمويل البنكي متوسط الأجل:

ويستعمل هذا التمويل البنكي في تمويل حاجة دائمةللمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة، أو تمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين، وتكون مدته مابين سنة وخمس سنوات.

3- التمويل البنكي طويل الأجل:

وينشأ هذا النوع من التمويل من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المر دودية على المدى طويل الأجل، من أهم العناصر الأساسية في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية، لذلك تعتبر عملية الوقاية من المخاطر لهذا النوع من التمويل من أهم الإجراءات الاحترازية التي يتوجب على البنك أخدها بعين الاعتبار عن تديم هذا النوع من التمويل[عياش، 2011-2012، ص ص: 46 47].

ثالثا- التمويل البنكي الخاص والعام:

وينقسم التمويل البنكي على حسب هذا المعيار الى:

1- التمويل البنكي الخاص:

ويمنح هذا التمويل لأشخاص القانون الخاص، الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات وتعتمد قدرة القانون الخاص الحصول على هذا التمويل على الملاءة المالية (الحالية والمستقبلية) التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى البنوك[الزبيدي، 2002، ص: 96).

2- التمويل البنكي العام:

هو التمويل الذي يمنح لأشخاص القانون العام، كالدولة، الهيئات، المؤسسات العامة والمصالح الحكومية) وتعتمد قدرة أشخاص القانون العام في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة ومركز الدولة المالي وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية [العمري، 212-2013، ص: 44].

رابع- التمويل البنكي بحسب الضمان:

ويندرج تحت هذا المعيار نوعين من التمويل هما:

1- تمويل بنكي بضمان:

يقدم البنك التمويل بشرك أن يقدم العميل ضمان قبل منح التمويل وعادة تكون في المشروعات الحديثة أو الغير معروفة أو المحتملة بأعباء مالية كبيرة تجد صعوبة في الحصول على الأموال اللازمة لسد احتياجاتها بدون ضمانات وينقسم بدوره هذا النوع الى:

أ. **تمويل بنكي بضمان شخصي:** والذي يقدمه البنك العميل دون أن يقدم هذا الأخير أي ضمانات عينية بل يكتفي البنك هنا بالوعد الذي يقطعه العميل على نفسه بتسديد الذين، أي الثقة بالتعامل واستمرار التعامل هما الضمان الأساسي في مثل هذا النوع من الائتمان.

ب. **تمويل بنكي بضمان عيني:** وهو ائتمان يحصل عليه العميل بعد تقديمه أموالا عينية ثابتة أو متداولة ضمانا لتسديد هذا الائتمان، حيث يكون القرض بضمان عقارات، بضائع، أوراق مالية.....الخ[عياش، 2011-2012، ص: 48].

2- تمويل بنكي بدون ضمان:

وهو أشبه مايكون بالتمويل البنكي على أساس الضمان الشخصي، ولكنه يكتفي فيه بوعد المقترض بالدفع وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار عدة معايير، منها حالة العملاء الذين يقترضون من البنك بصفة منتظمة، والمركز الائتماني للعميل ومقدرته على الوفاء في الوقت المحدد.

خامس- التمويل البنكي المباشر والغير مباشر:

ينقسم التمويل البنكي حسب هذا المعيار الى:

1- التمويل البنكي المباشر:

يعتبر هذا النوع من التمويل دعما مباشرا للمتعامل لتمويل حاجاته، ويتضمن كل من الحساب الجاري المدين والقروض النقدية وخصم الأوراق التجارية.

2- التمويل البنكي الغير مباشر:

يقدم هذا النوع من التمويل من خلال ضمان البنك المتعامل لتنفيذ الالتزامات المادية عليه والذي يتمثل بعدم تقديم مبلغ مالي مباشر للتعامل وإنما التسيير له في تنفيذ أعماله، ويتضمن كلا من الاعتمادات المستندية والأوراق المقبولة المكفولة وخطابات الضمان وكذلك البطاقات الائتمانية...الخ.

وكذلك يمكن ذكر عدة أوجه أخرى للتمويل البنكي:

3- التمويل البنكي الدولي:

تعتبر البنوك التجارية قلب نظام التمويل الدولي، وهي تمارس دورا في تسهيل التجارة الدولية وتدعيم توسيع الشركات المتعددة الجنسيات من خلال تمويل المعاملات الدولية، سواء ذالك الذي يتسم بالأجل الطويل أو ذلك الذي يتميز بالأجل القصير، لذلك فان البنوك التجارية تساهم في تقديم الائتمان الدولي القصير الأجل من خلال ضمان الالتزامات الدولية التجارية للزبائن والأوراق التجارية الدولية وتسهيل المدفوعات الدولية.

4- التمويل البنكي المشترك:

ظهرت فكرة الائتمانات المشتركة بعد تعاظم احتياجات المشروعات الاستثمارية الى تمويل ضخم، الأمر الذي تطلب تدبير الائتمان المشترك الذي يساهم فيه أكثر من بنك، إذ دعت حاجة المشروعات الكبرى الى تمويل ضخم قد لا يستطيع بنك واحد تقديمه تجنبا للمخاطرة الكبيرة، ولذلك فان المصارف أدخلت نظام الائتمان المشترك الطويل الأجل.

5- التمويل البنكي بصيغة الائتمان الايجاري:

ويعتبر التمويل الايجاري شكلا جديدا الائتمان المصرفي وهو أحد أهم التطورات التي حدثت في نشاطات المصارف بل هو ذروة التطور القانوني للصيغ التي تحقق لشركات الأعمال في الحصول على المعدات والموجودات اللازمة دون أن تضطر لأداء كامل القيمة أو التكلفة، في التمويل الايجاري يقتصر الأمر على أداء الإيجار المستحق على الأصل الثابت عن كل فترة زمنية مع الحفاظ في ذات الوقت بكامل الضمانات اللازمة للمؤجر في تلك الموجودات أو المعدات عن طريق الاعتراف للمؤجر بحق الملكية لتلك المعدات أو الموجودات مع الاتفاق على إمكانيات استرداد الأصول المؤجرة إذا امتنع المستأجر عن أداء قيمة الإيجار المتفق عليه[الزبيدي، 2002، ص: 115].

المطلب الثالث: محددات وأسس منح التمويل البنكي

يلاحظ أنه عند اختيار البنك لطريقة استثمار أموال المودعين فانه لا بد أن يوازن بين عدة عوامل وأخذها بعين الاعتبار نذكر منها:

أولا–الربحية:

حيث يسعى البنك التجاري الى توجيه الاستثمار الى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن، بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى، ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك، ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأسمال البنك.

ثانيا–الأمان(الضمان):

من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعا عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون، ولما كانت البنوك التجارية تعتمد على حد كبير على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات، فان البنوك التجارية لابد أن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها نتيجة عملية التمويل.

ثالثا–السيولة:

تعتمد البنوك التجارية اعتمادا كبيرا على مصادر الأموال قصيرة الأجل التي يقدمها المودعون كما أن جزءا كبيرا من هذه الإيداعات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب، أو بعد فترة قد تكون قصيرة من تاريخ إخطار البنك برغبة المودعين في سحب هذه الأموال، معنى ذلك أن البنك قد يتعرض لمواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل للسيولة يتناسب مع إجمالية التزامات الديون (قصيرة الأجل) ولا يقصد بالاحتفاظ بمعدل سيولة معين إن يحتفظ البنك بأمواله بصورة مبالغ نقدية سائلة حيث أنه إذا فعل ذلك فانه لن ستمكن من تحقيق أرباح وإنما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار الى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسارة.

رابعا–قرارات البنك المركزي:

يخضع البنك التجاري في منح الائتمان لما يصدره البنك المركزي، (لكونه المسؤول عن وضع ومراقبة وتنفيذ السياسة النقدية) من قرارات مثل تلك المتعلقة بحدود الاقتراض، وكذلك نسبتي السيولة والاحتياطي النقدي الواجب الاحتفاظ بهما وغيرها من القرارات.

خامسا–السياسة الائتمانية للبنك وطبيعة الودائع:

يخضع البنك فيما يمنحه من تمويل للسياسة الائتمانية التي تضعها إدارته والتي تتمثل في المبادئ المنظمة لأسلوب منح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات وأنواعها وأجالها الزمنية وشروطها[الصيرفي، 2014، ص: 23].

المبحث الثاني: الاعتبارات والمراحل التي يتم مراعاتها عند منح التمويل البنكي

تمثل القروض المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك لتوليد الدخل، فهي تحتل الجانب الأكبر من استخداماته، يتم اللجوء إليها عند عدم كفاية الموارد الضرورية للقيام بمختلف النشاطات، حيث يعرف القرض بأنه علاقة اقتصادية قانونية، يمنح لاستخدامه في فترة زمنية معينة.

مقابل التعهد بتسديد قيمته في وقت لاحق مع دفع فائدة نظير ذلك وبالتالي يمكن استخلاص عناصر القرض المتمثلة في عنصر الثقة، عنصر الزمن، المبلغ، المقابلات، الضمانات.

وسوف نتطرق في هذا المبحث الى الاعتبارات التي يتم مراعاتها عند منح القرض أما ثانيا سنتطرق الى شروط منح التمويل البنكي، أما ثالثا وأخيرا فسنتطرق الى مراحل وإجراءات منح القروض البنكية.

المطلب الأول: المبادئ الأساسية للإقراض

عندما يفحص المختصون طلبات القروض يدخل في اعتبارهم عناصر متعددة لها علاقة مباشرة بالطلبات قيد البحث، وعلى أساس هذه الاعتبارات يمكن النظر إليها كمبادئ أساسية للاقتراض يصدر بعد أخدها في الحسبان قرارا بالموافقة أو بالرفض لطلبات المقدمة، وتتيح البنوك عادة الحرص وان اختلفت في تفسيره عند منحها القروض للعملاء على اختلاف أنواعهم لاختيار أصلحها حتى تقلل من مخاطر التوقف عن التهاون الذي يؤثر على مستوى الأرباح مما يسيء الى علاقة إدارة البنك بالمساهمين فيه ويزعزع ثقة المودعين وعدم اطمئنانهم على سلامة الأموال، وعليه يمكن تناول أهم الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض على النحو التالي:

أولا- سلامة القروض:

ينشأ أي قرض مصرفي نتيجة تقديم الأموال أو قيدها في حساب المقترض من نظير وعد كتابي بالسداد طبقا لشروط يتفق عليها عند عقد القرض، ولا يمنح القرض إلا عندما يتيقن من سلامته ومقدرة العميل على السداد طبقا للشروط المتفق عليها، فالحرض مهما بلغت درجته أن يمنع من وجود مخاطرة في كل قرض حيث قد تنشا بعض الظروف التي تقلل من قدرة العميل على الوفاء، وبذلك يتحمل البنك بعض الخسائر وهذا لا يمنع البنك أن يحاط في منحه القرض، وأن يمتنع عن المخاطرة التي لا مبرر لها، حيث أن خسائره في الإقراض معناها قلة في الأرباح.

ثانيا– سيولة القرض:

نعني بها سرعة دوران القروض ويترتب على قصر أجال استحقاق القروض وصغر الفترة من تاريخ عقد القرض وتاريخ استحقاقه ومن ثم سرعة دورانه فسيولة القروض تنشأ، في ثلاث حالات:

أ. القروض القصيرة الأجل ذات السيولة الذاتية.

ب. القروض مقابل أوراق تجارية.

ج. القروض المضمونة بأوراق مالية.

ثالثا– التنويع:

حيث يتم تنويع القروض عندما يوزع البنك قروضه على أكبر عدد ممكن من العملاء كما يتضمن التنويع عدم الاقتصار على نوع معين من المقترضين في نشاط اقتصادي مماثل، بل توزيع القروض على الصناعات المختلفة والأنشطة التجارية المتباينة.

ويقصد بتنويع أيضا عدم تركيز الاقتراض على مناطق معينة إذا يستحسن توزيع القروض على نطاق جغرافي واسع إن أمكن، فنجد أن البنوك ذات الفروع المتعددة يسهل عليها القيام بهذا التنويع الجغرافي بكافة أنواعه، الجغرافي والعدد المهني حيث يسهل عليها إقراض المزارعين بضمان حاصلاتهم المختلفة، وتجار الحاصلات ومصدر فيها والمستوردين وشركات الفنادق والمتجهين الصناعيين في المناطق المختلفة.

رابعا– طبيعة الودائع:

تتعدد أنواع الودائع والبنك المسؤول عن بث الثقة في نفوس مودعي كل هذه الأنواع، ومسؤولية البنك هذه اتجاه مودعيه تؤثر بلا شك على طريقة توظيف الأموال، وتحدد طبيعة الودائع الموجودة لدى البنك المسؤولية المحتملة في أي وقت اتجاه مودعيه، وبالتالي تؤثر على حكم البنك في تغيير أنواع القروض، ومن ناحية أخرى يراعي البنك على الدوام العلاقة بين الودائع والقروض حتى لا تزيد على الحد الذي يضمنه لنفسه على ضوء الدراسة لطبيعة ودائعه[عبد الحميد، 2000، ص ص: 106 107].

المطلب الثاني: معايير منح التمويل البنكي

تؤدي المنافسة وكثرة التقلبات والأزمات الاقتصادية في الدول الى ارتفاع حجم المخاطر الائتمانية في البنوك، وهو ما يجعل هذه الأخيرة تضع مجموعة من الضوابط والشروط الواجب احترامها ودراستها قبل اتخاذ قرار منح أو رفض التمويل، وهذه القواعد تتصف بعموميتها على المستوى العالمي، ويطلق عليها اسم آليات العملية الافتراضية وهي خمسة: سمعة العميل وشخصيته، القدرة على السداد، رأس المال، الضمانات، الظروف الاقتصادية[غنيم، 1998، ص: 54].

هذا وتعزز إدارة الائتمان قرارها بمنح القروض بتحليل ائتماني أخر من خلال دراسة معايير أخرى مهمة وهي: نوع العميل، الغرض من التمويل، القدرة على السداد، الحماية، النظرة المستقبلية[الزبيري، 2002، ص: 149].

وعموما ونظرا لتعدد أساليب ومناهج التحليل الائتماني والتي يلاحظ عليها تداخلها وتشاركها في بعض العناصر من جهة واختلافها من في بعض العناصر من أخرى، وعليه سوف نتطرق الى المعايير والشروط الواجب الأخذ بها واحترامها من طرف العميل وادراة الائتمان عند إقرار منح التمويل الاستثماري.

أولا- شخصية العميل:

تعتبر شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني، وهي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تعترض لها البنوك التجارية

والمقصود بشخصية العميل سلوكياته، والسلوكية هن تحدد قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ورغبته في ذلك، فالشخصية هنا هي عزم العميل أو رغبته في الوفاء.

إن لشخصية العميل عدة تحديدات بعضها ينحصر بخاصية واحدة والبعض الأخر يتسع ليشمل عدة خصائص يجب أن تتوفر في شخص العميل، والتي يدور مضمونها حول خصائص الفرد الأخلاقية، عاداته، معاملاته المالية، مستوى معيشته، وبذلك بقدر البنك ما إذا كان العميل سيقوم بمساع صادقة لدفع الدين والتزامه بتعهداته أما البنوك كجهات مقدمة للائتمان أو سيحاول التهرب من دفعه، فالأمانة والثقة والمصداقية وبعض الخصائص الشخصية الأخرى، تشير كلها بحجم شعور طالب القرض بالمسؤولية.

حتى يتمكن البنك من تكوين صورة شاملة عن المقترض فانه يقوم كخطوة أولى بإجراء مقابلة معه، ونجاح هذه المقابلة يتوقف على مدى تمتع إدارة الائتمان أو الشخص المسؤول عن اتخاذ القرار بالقدرة على رسم صورة متكاملة عن العميل، ويمكن للبنك الحصول على معلومات على العميل من واقع سجلاته إذا سبق له التعامل مع هذا البنك، أو من البنوك الأخرى أو الموردين الذين سبق لهم إقراضه إذا لم يسبق للبنك التعامل معه، ومنه فإن شخصية العميل طالب التمويل تعتبر جد مهمة وعاملا رئيسيا لاتخاذ قرار منح أو رفض التمويل [الزبيري، 2002، ص: 149].

ثانيا- القدرة على السداد:

المقصود بالقدرة على السداد هو مدى إمكانية قيام المقترض سداد ماعليه من مستحقات في المواعيد المحددة وتقييم القدرة ينطوي على قياس المخاطرة في التسليف بالنسبة الى العائد المتوقع الذي سيحصل عليه المقترض.

ويركز هذا المعيار على تحديد حجم القرض وفوائده في موعد الاستحقاق، ومضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض أو فوائده خلال الفترة المتفق عليها، ويعد أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان والاختيار الحقيقي لسلامة القرار الائتماني هو حصول التسديد في الموعد المتفق عليه، ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الحلية والمتوقعة مستقل للمقترض، والتي تعد الركيزة الأساسية في تحديد قدرته في التسديد وتعطي تصور أوليا فيما إذا كن العميل معرض الى حالة من العسر المالي، ومن الأمور التي تعير لها إدارة الائتمان بالبنك اهتماما خاصا، هو تحديد نوع مصادر التسديد سواء كان داخلية أو خارجية، والتي يلجأ إليها طالب التمويل عندما يستعد لتسديد التزاماته، وما يهم إدارة الائتمان هو دور المصادر الداخلية التي تساعد العميل على إعادة تسديد ما بذمته من التزامات، ولأنها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلية، والتي يستطيع العميل استخدامها في تسديد مابذمته من التزامات مستحقة[الزبيري، 2002، ص: 141].

ثالثا- رأس المال:

يعتبر رأس المال المستثمر طالب التمويل أحد أهم أسس القرار الائتماني، ولهذا فان إدارة الائتمان تزيد من تحليلها لرأس مال العميل لتحديد درجة المخاطر التي تتعرض لها، ويقصد برأس المال مقدار ما يملكه من ثروة أو ما يملكه من أصول منقولة مثل: الأسهم والسندات وأملاك أخرى غير منقولة، وهذا يعني أن رأس مال المقترض يشمل جميع الأصول المنقولة والغير منقولة، التي يمتلكها العميل مطروحا منها المطلوب الذي بذمته، فرأس المال المقترض يشير الى نسبة أموال الملكية الى إجمالي الموارد المالية المتاحة، ويقوم البنك بالتأكد من توفر رأس المال المناسب لذى المستثمر المقترض لأنه يعتبر أحد أهم خطوط الدفاع والأمان له، فكلما ارتفعت هذه النسبة زادة ثقة البنك في إمكانية استرداد مستحقاته من هذا المستثمر، وانخفضت معها المخاطر الائتمانية والعكس صحيح، فرأس مال المستثمر طال التمويل يمثل قوته المالية، وهو الضمان الصافي لإدارة الائتمان عندما يفشل في تسديد ما عليه من التزامات، ويحصل البنك على مايحتاجه من معلومات في هذا الصدد من واقع الميزانيات العمومية عن عدد السنوات التي عادة ما تكون ضمن ملف القرض[الحنفي، 2000، ص164].

رابعا- الغرض من القرض ومدته:

تعتبر معرفة الغرض من القرض والمجال الذي سيصرف فيه ومدة القرض ومتى سيتم استرداد المبلغ الممنوح، ومدى توافق التمويل وقدرات وخبرات المقترض ومقوماته الائتمانية، وتشمل هذه الركيزة أحد أهم المعايير التي من خلالها تتوصل إدارة الائتمان الى إمكانية الاستمرار في دراسة الملف الائتماني والتوقف عند هذا القدر من

التحقق ورفض طلب التمويل، ويحدد الغرض من القرض احتياجات طالب التمويل التي يمكن تلبيتها أو التي تتناسب مع سياسة البنك التمويلية وصلاحيات إدارة الائتمان.

فإذا كان الغرض من القرض هو تمويل احتياجات تتعارض مع سياسة إدارة البنك، فانه في هذه الحالة تستطيع إدارة الائتمان في البنك أن تعتذر للمقترض عن ذلك ليس لسبب وضعه من ناحية الثقة الائتمانيةوإنما لتعارض طلبه مع سياسة البنك التمويلية.

خامسا- المناخ العام والظروف الاقتصادية المحيطة:

يقصد بالمناخ العام والظروف الاقتصادية المحيطة تأثير الحالة الاقتصادية السائدة على نشاط طالب التمويل وعلى قدرته على سداد التزاماته اتجاه البنك، وبالتالي تتفاوت الأنشطة من حيث مدى تأثيرها بالحالة الاقتصادية السائدة، فتتفاوت جاذبية طلبات الاقتراض التي تستهدف تمويل تلك الأنشط.

فتنظر إدارة الائتمان في البنك المناخ العام كمعيار في منح التمويل على أنه الظروف الاقتصادية المحيطة بطالب التمويل، وهي تشمل التغيرات التي يترض لها العميل في شكل المنافسة والطلب على السلع وظروف البيع والتوزيع، كما أن وجود حالة رواج أو كساد في البلد تؤثر هي الأخرى على نشاط المقترض، مما يهدد قدرة هذا الأخير على الوفاء بتسديد ماعليه من التزامات، لذلك يقوم البنك بتتبع الأوضاع والظروف الاقتصادية والمالية السائدة والمستقبلية، ودراسة مدى تأثيرها على طالب التمويل قبل منحه القرض المطلوب، ويقوم البنك أيضا بدراسة أحوال النشاط محل التمويل والظروف التنافسية المحيطة به، وهذا بدراسة مدى كفاءة إدارة المشروع والقائمين عليه في اتخاذ القرارات الإنتاجية والتسويقية والإدارية والفنية المناسبة، بالإضافةالى دراسة الحصة السوقية لمنتجات المشروع ومدى تطورها ونموها وكذلك دورة حياتها.

سادسا-النظرة المستقبلية:

إن مضمون هذه الركيزة ينحصر في استكشاف أبعاد حالة التأكد التي تحيط بالقرض الممنوح للمقترض ومستقبل ذلك المقرض، أي استكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالمقترض سواء كانت داخلية أو خارجية، والإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة البنك بعد منحه ومضمون هذه الأداة التفسيرية هي القدرة أو الفعالية في تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالمقترض عند منحه التمويل، ودراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عنده، والتي من شأنها تحسين الأداء، وتعظيم قيمة المؤسسة باعتباره الهدف الذي يجب أن تدور حوله كل القرارات[عوض الله، محمد الفولى، 2003، ص ص 84، 82].

سابعا-الإدارة:

ترتكز إدارة البنك على تحليل الفعل لإدارة المقترض، والذي يشمل على تحليل العمليات وتحليل الإدارة فبالنسبة للعمليات من خلال التعرف على أسلوب العميل في إدارة أعماله وتحديد كيفية الاستفادة من القرض وتحديد فيما إذا كان المقترض يتسم يتنوع منتجاته أو يقتصر في عمله على منتج واحد، وأيضا فيما إذا كان هذا المقترض موسمي الإنتاج أو دائم، أما بالنسبة للادراة فيشمل ذلك استعراض الهيكل التنظيمي للعمل واستعراض السيرة الذاتية للمدراء وتحديد قدرة العميل على النجاح والنمو.

ثامنا-الضمانات:

تعتبر الضمانات مكمل للتحقق من سلامة القرض وليرتح نفسه من القلق الذي ينجم بسبب تعثر المقترض عن السداد، وأخر الاعتبارات التي يلجأ إليها البنك وذلك بعد دراسته لشخصية العميل والغرض والمبلغ المطلوب والاعتبارات الأخرى، وهي بمثابة تعزيز أو حماية من مخاطر معينة تتعرض لها إدارة الائتمان في البنك التجاري عندها يتخذ القرار بمنح التمويل، ولذلك كلما زاد احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية كلما كانت الضمانات المطلوبة أكبر لحماية حقوق البنك، فدورها يدور دائما نحو حماية المقرض ودفع المقترض للوفاء بدينه، فالضمانات هي وسيلة ردع بسيكولوجية للمقترض للوفاء بالتزاماته ودفعها في الوقت هادا المتفق عليه[عشيش، 2010، بدون صفحة].

المطلب الثالث: مراحل منح التمويل البنكي

تعتبر عملية منح التمويل البنكي للمستثمرين عملية معقدة وتتخللها مراحل وإجراءات عديدة، والتي تضعها البنوك لضمان صيرورة عملية الإقراض بالشكل المحدد والموحد زفي أحسن الظروف، ويمكن إيجاز هذه الإجراءات والمراحل في الخطوات التالية[علال، ليمان، 2014-2015، ص ص 8-9].

أولا-الدراسة الأولية لطلب القرض

بعد استلام البنك لطلب القرض من المستثمر والذي يكون في شكل استمارة معيارية تتضمن كل مبلغ من القرض والغرض منه ومدته وكيفية ومصادر اسداده، يقوم البنك بدراسة طلب المستثمر لتحديد مدى صلاحية المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، وخاصة من حيث عرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد ومعرفة إذا ما قد سبق له الحصول على قروض سابقا، أسماء البنوك التي سبق له التعامل معها أو اقترض منها، و يساعد في عملية الفحص الأولية هده الانطباع الذي يعكسه هدا المستثمر عند لقائه مسؤولي البنك والتي تبرز شخصيته وقدراته وسلوكاته بشكل عام، وكذلك النتائج التي يستفسر فنها زيارة المؤسسة أو المشروع المطلوب لتمويله خاصة من حيث حالة أصوله وظروف تشغيله، وفي خصم كل هذا يتخذ البنك قرارا مبدئيا

بالاستمرار في استملاك دراسة الطلب، أو الاعتذار عنه مع توضيح سبب ذلك حتى يشعر هذا المستثمر بالجدية في معاملة طلبه[الحناوي، عبد السلام، 2000، ص ص: 280 282].

ثانيا-الاستعلام على المقترض

تتضمن هذه المرحلة تجميع البنك وحصوله على معلومات أساسية من مصادر مختلفة، وهذه المعلومات المتمثلة في الشروط والاعتبارات التي يأخذها البنك بعين الاعتبار قبل اتخاذه قرار التمويل، لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية وشخصيته وسمعته وقدرته على سداد القرض، ومدى ملائمة رأس ماله من خلال التحليل المالي بالإضافة الى الظروف الاقتصادية المختلفة وغيرها، والتي تعكس جوانب القوة لدى المستثمر طالب الائتمان ومؤسسته وتساعد على تحليل القروض وقراءة مستقبل الإقراض، مايساعد على تشكيل أداة قياس توازن من خلالها إدارة البنك بين المخاطر ولقدرة هذا المستثمر على السداد، ويعتبر استعلام البنك عن المستثمر أمرا في غاية الأهمية وجوهر اتخاذ القرار الائتماني، ولقد برزت أهمية الاستعلام البنكي في ظل غياب المؤسسات المتخصصة في جميع المعلومات والبيانات عن المقترضين سواء أفراد أو شركات، إذ من خلالها يتم التأكد من صحة البيانات والمعلومات المقدمة من المقترض، ونظرا لأهمية المعلومات المتعلقة بالمقترض، فقد اهتمت إدارة البنك بتخصيص دائرة متخصصة لذلك، ضمن الهيكل التنظيمي للبنك تتحد صلاحياتها بتحليل البيانات والمعلومات عن طالبي الائتمان والحصول على المعلومات اللازمة لتحديد شخصية العميل وسلوكه البنكي، ويمكن تصنيف مصادر الاستعلام حول المقترض الى ثلاثة مصادر: مصادر يتقدم بها المقترض، مصادر داخل البنك ومصادر خارجية[غنيم، 1998، ص: 123].

ثالثا-التحليل الائتماني للبيانات المتاحة

بعد تجميع البيانات والمعلومات تأتي مرحلة التحليل الائتماني للقرض المستثمر متى يتسنى اتخاذ القرار السليم بشأن الطلب الائتماني للإحاطة بكل مايمكن أن يتعرض له القرض والبنك من مخاطر عندما يتخذ القرار الائتماني سواء بالموافقة أو رفض الطلب، ويتم التحليل الائتماني هنا من خلال دراسة العوامل التي يمكن أن تساهم في تسيير أو تعسير عملية سداد القرض، ودراسة مدى قانونية القرض المطلوب مع القيود الشريعية للبنك المتعلقة بسياسته الاقتراضية كالحد الأقصى لقيمة القرض، وتحديد نوع و طبيعة المخاطر المحيطة بالقرض وحجمها والتي تعد خطوة ضرورية للغاية، ادن قد يكون قرار اقتراض العميل محفوظا بالمخاطر الأمر الذي يقتضي رفض الطلب من البداية توفيرا لوقت كل الطرفين، وبعد

قيام البنك بتقدير نوع وطبيعة المخاطر التي قد تترتب على اقتراض هدا المستثمر او غيره من المستثمرين تأتي مرحلة التحكم في المخاطر باقتراح الإجراءات الوقائية لحماية البنك من تلك المخاطر، ولكي يقبل البنك تقديم قرض لهادا المستثمر ينبغي ان يكون العائد المتوقع مساويا على الأقل للحد الأدنى للعائد الذي يطلبه البنك على الاستثمار في هدا القرض الذي سيقدمه.

رابعا-التفاوض مع المستثمر طالب التمويل

بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناءا على المعلومات التي تم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالمستثمر، وبعد التأكد من أن كافة التدابير قد اتخذت لحماية البنك ضد المخاطر الغير متوقعة، والتأكد من أن العائد الذي سيحصل عليه البنك يتعادل مع المخاطر التي قد يتعرض لها يتم الإنفاق إيجابا أو سلبا، فإذا كانت الشروط لا تستوفي في تقديم القرض للعميل، فان المصرف يرفض الطلب ويطوي الملف نهائيا، أما ادا كانت نتائج دراسة الملف ايجابية فان البنك والمستثمر ينتقل الى مرحلة التفاوض المباشر بينهما حول شروط العقد والذي يتم على أساس:" أنا أكسب وأنت تكسب"، حيث يتم التفاوض حول مقدار مبلغ القرض والغرض الذي يستخدم فيه وكيفية صرفه وطريقة سداده وزمن الاستحقاق والضمانات المطلوبة، وفي الأخير سعر الفائدة والعمولة المختلفة[عبد المطلب، 1998، ص 135].

خامسا-اتخاذ قرار منح أو رفض التمويل

تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل التعاقد أو بعدم قبوله لشروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد قد يتم إعادة مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ماتتضمن البيانات الأساسية عن المؤسسة طالبة الائتمان، معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز البنكي وموقفها الضريبي، وصف القرض(الغرض منه)، والضمانات المقدمة ومصادر السداد وطريقته، وملخص الميزانية عن السنوات الثلاثة الأخيرة والتعليق عليها ومؤشرات السيولة، الربحية، النشاط والمديونية، وكذلك الرأي الائتماني والتوصيات بشأن القرض، بناءا على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.

وفي الحالات التي ترفض فيها طلبات المستثمرين في الاقتراض، ينبغي على إدارة البنك أن تعطي للمستثمر طالب التمويل مبررا مقنعا لقرار الرفض، وفي كثير من الحالات يعتبر القرار الذي افترضه الموظف المختص نهائيا حتى يعرض على مدير إدارة الإقراض، بل وربما يحتاج إقراره الرجوع الى اللجنة التنفيذية للقروض، والهدف من ذلك التأكيد من أن كافة التدابير قد اتخذت لحماية البنك من المخاطر الغير متوقعة، والتأكد من أن العائد الذي سيحصل عليه البنك يتعادل مع المخاطر التي يتعرض لها.

سادسا–صرف القرض

يشترط لبدأ استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض، وكذلك تقديمه الضمانات المطلوبة، واستفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض، ويتم صرف القرض منذ تاريخ بداية استعمال المقترض للقرض، وقد يستعمل القرض ويصرف مرة واحدة وذلك في حالة التعليمات قصيرة الأجل، أو يستعمل على مرات متفرقة فيسدد بعدة دفعات وذلك ادا كان موجها للعمليات الاستثمارية، ويتضمن العقد المبرم بين المقترض والبنك بالإضافة الى ماتم التفاوض والاتفاق بشأنه التزامات متعلقة بصرف القرض، فالنسبة لالتزامات البنك فتتمثل في وضع النقود تحت تصرف المقترض طول المدة المتفق عليها، ويتأكد هذا الالتزام أكثر إذا كان المقترض يدفع عمولة مقابل هذا الوعد، ويجوز للبنك أن يفسخ عقد القرض عند وفاة أ وإفلاس المقترض أو حتى نقصان أهليته، أما التزامات المستثمر المقترض فتتمثل في التزام هذا الأخير بتسديد المبالغ المقترحة في الميعاد المتفق عليه مع دفع الفوائد والعمولات إذا ماوردت في نص العقد.

سابعا–متابعة القرض وتحصيله

لا تنتهي العملية الاقتراضية بالموافقة على صرف القرض لطالبة، بل تأتي مرحلة أخرى وهي متابعة القرض والمقترض وتحصيل القرض، والهدف من عملية المتابعة هذه هو الاطمئنان على حسن سير المؤسسة، والتأكد من عدم حدوث مشكلات في القيمة السوقية للأصول المرهونة، أو عدم سداد مستحقات البنك في المواعيد المحددة أو على الإطلاق، وتفاديا للوقوع في مشكلة القروض المتعثرة عملت الكثير من البنوك على تصميم نظام كامل للمراقبة الصارمة على القروض وإتباعها وسائل الرقابة بأنواعها المختلفة، وهذا التخفيف من نسبة القروض المتعثرة أو الهالكة، والتمكن من اكتشاف هذه القروض في وقت مبكر مما يسمح بمعالجة الوضع وفي الأخير وبعد انتهاء مدة القرض، يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه إذا لم تقابله أي ظروف عند المتابعة أو طلبات تجديد القرض مرة أخرى.

المبحث الثالث: التمويل البنكي للمقاولاتية

ان الكثير من الناس يطمحون الى إنشاء مشاريع مصغرة خاصة بهم أولائك الدين لديهم أفكار استمرارية جيدة وليس لديهم مقدرة مالية في تجسيدها وهده إحدى العراقيل التي تواجه خاصة الشباب البطال.
ولهادا لابد من إيجاد حل لهده المشاكل عن طريق التمويل البنكي للمقاولة من خلال هدا المبحث نتطرق الى أهمية التمويل البنكي للمقاولاتية وكدا العوامل المحددة لطلب المقاولاتية للتمويل البنكي، بالإضافة الى أهم العراقيل التي تخص التمويل البنكي على المقاولاتية.

المطلب الأول: أهمية التمويل البنكي للمقاولاتية

ان الهدف من التمويل أساسا يتمثل في تسهيل المبادلات والأنشطة الحقيقية لدى الوحدات الاقتصادية لتحقيق مستويات أعلى من التشغيل والقيمة المضافة لدى هده الوحدات، وتتجلى أهمية التمويل البنكي من خلال المهام التي يتيحها ويقدمها التمويل البنكي والمتمثلة أساسا في كل من وظيفة تمويل الإنتاج ووظيفة تمويل الاستهلاك ووظيفة تمويل المبادلات [خوني، حساني، 2008، ص ص 96، 97].

والتي ينعكس أثرها على متغيرات الاقتصاد الوطني الاستثمار، الاستهلاك، الادخار وتتبع الحاجة إليه نتيجة لعدم وجود توافق زمني بين تدفق الإيرادات داخل الاقتصاد وتدفق النفقات وقد أدى هذا الوضع المستمر مع طبيعة حركة الاقتصاد دائما الى وجود وحدات اقتصادية لديها فائض في وقت ما ووحدات أخرى لديها عجز وهنا يبرز التمويل البنكي كعنصر مهم لتنظيم العلاقات المتبادلة بين مؤسسات الاقتصاد الوطني، وينهض بهذه العملية والاستمرار بها وحدات النظام البنكي المختلفة وعلى رئسها البنوك التجارية لدورها في تعبئة المدخرات وقدرتها على خلق الائتمان، أي قدرتها على إقراض مقادير ما يتوفر لديها من موارد، والبنك المركزي من خلال انتمائه الغير مباشر، والبنوك المتخصصة التي توفر مواردها المالية وتمنحها الى القطاعات التي لديها عجز، ولهذا يأخذ النظام البنكي شكل هرم التمويل الائتماني يقف في قمته البنك المركزي وفي طرفي قاعدته توجد البنوك التجارية والمتخصصة، ويساعد هذا الشكل الهرمي النظام البنكي في توفير وسائل الدفع كما يعمل كمصدر للأموال المقترضة وينشأ عن ذلك: أن يخلق مطلوبات نقدية تقابلها من الجهة الأخرى موجودات مالية، وتظهر أهمية التمويل البنكي لدى الوحدات المقاولاتية في الاقتصاد من خلال المزايا التي تحفظها والمتمثلة في مايلي:

- تمكن المقاولاتية خاصة المؤسسات الصغيرة والحديثة من تجاوز صعوبات الحصول على التمويل الكافي بسبب ضعف الثقة في مركزها الائتماني من وجهة نظر الجهات الممولة.

- يمكن لتمويل البنكي للمقاولاتية من توفير الأموال في الوقت المناسب أي في الوقت الذي تكون فيه المؤسسات في أمس الحاجة للاستهلاك والإنتاج وذلك في فترات زمنية معينة، وضمان إمدادها بالأموال الأزمة لاستمرارية نشاطها[القريشي، 2007، ص 168].

- تحقيق الاستقلالية في تسيير المؤسسة، وذلك في عدم تدخل البنوك التجارية في مجالس إدارة المؤسسات المقترضة، فهي لا تعتبر كمساهم، وبذلك تكون لمالكي المؤسسة السيطرة الكاملة على اتخاذ القرارات التي يرونها مناسبة.

- توفر التمويل البنكي بتكلفة أقل قياسا يتكلفة الإقراض من الجهات المالية الأخرى خاصة فيما يتعلق بالقروض الطويلة والمتوسطة الأجل.

- توفر التمويل البنكي بأحجام وأجال مختلفة تتناسب مع الأغراض التي تقف وراءه، مما يمكن المؤسسة المقترضة من استعمال القرض بصورة أكثر فعالية، لأنه لا يمكن للبنك المطالبة بالتسديد قبل فترة الاستحقاق، وحتى في حالة تعذر التسديد فأن البنك يبدي نوع من المرونة في تأجيل السداد وعدم حجز الضمانات، مما ستيح الفرصة لضمان إمداد المؤسسة بالأموال اللازمة لاستمرارية نشاطها[بوكونة نورة، 2012/2011، 142].

- إمكانية المقاولين من الوفاء بالقرض من خلال الأموال الناجمة عن العمليات التشغيلية وبصورة تدريجية.

- يمكن التمويل البنكي البنوك من الإسهام في تقدم النشاط الاقتصادي وتحقيق الرخاء في المجتمع الذي تخدمه، والتي تساعد بدورها على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة[عبد المطلب، مرجع سابق، ص 105].

- تعتبر القروض البنكية وسيلة مناسبة لتحويل استعمال رأس المال من شخص لأخر مما يمكن تحويل المدخرات النقدية الى من يحتاجها ويستطيع استغلالها وهذا يؤدي الى زيادة رأس المال[زواوي فضيلة 2009/2008، ص 31].

المطلب الثاني: العوامل المحددة لطلب المقاولاتية للتمويل البنكي

حسب النظرية الكينزية التقليدية فان الطلب على النقود ومنها التمويل البنكي، يتأثر بدافع المعاملات والاحتياط للنفقات لطارئة ودافع المضاربة، كما يتعلق الطلب على النقود بتقلبات أسعار الفائدة وبأداء الأسواق المالية، فالطلب على التمويل البنكي يعتبر دالة في عدد كبير من المتغيرات التفسيرية التي تصنف الى:

المحددات الموضوعية، المحددات الذاتية، المحددات المتعلقة بالمستوى الجزئي (القطاعي)، المحددات المتعلقة بالمستوى الكلي، إضافة الى مجموعة من المحددات الأخرى[الحمزاوي، 2000، ص97].

أولا–المحددات الموضوعية:

ويقصد بالمحددات الموضوعية للتمويل البنكي مجموعة العوامل التي تأثر في الطلب على هذا التمويل بشكل مباشر، وتتمثل هذه المحددات فيما يلي:

1– أسعار الفائدة المدينة:

تتمثل أسعار الفائدة المدينة في أسعار الفائدة على القروض، وتعتبر العلاقة بين الطلب على التمويل البنكي وأسعار الفائدة المدينة في ظل افتراض ثبات العوامل الأخرى علاقة عكسية، أي أنه كلما ارتفعت الفائدة كلما انخفض الطلب على التمويل البنكي.

2– تكلفة بدائل التمويل البنكي:

تتمثل تكلفة بدائل التمويل البنكي في أسعار الفائدة على هذه البدائل وتنقسم هذه البدائل الى بدائل مالية كالسندات وأذونات الخزينة، وبدائل نقدية تتمثل في العملات الأجنبية المتداولة، والبدائل السلعية المتمثلة في المعادن النفيسة والمجوهرات وتعتبر العلاقة بين الطلب على التمويل البنكي وأسعار الفائدة على بدائل التمويل البنكي علاقة طردية وهذا في ظل افتراض ثبات العوامل الأخرى، أي أنه كلما انخفضت أسعار الفائدة لتلك البدائل انخفض الطلب على التمويل البنكي.

3– الدخل:

تأخذ العلاقة بين الطلب على التمويل البنكي والدخل شكلين مختلفين على المستوى الجزئي أو الكلي، فعلى المستوى الجزئي تأخذ هذه العلاقة الطابع العكسي حيث يؤدي ارتفاع مستوى دخل المشاريع والوحدات الاقتصادية الى خفض الطلب على التمويل البنكي من قبل هذه الوحدات الاقتصادية، أما على المستوى الكلي، فان العلاقة طردية إذ أن زيادة الدخل المحلي الإجمالي تعني المزيد من الإبداعات وبالتالي زيادة القدرة البنكية على منح القروض لتلبية الحاجة التمويلية التي تتولد عن التوسع في النشاطات الاقتصادية التي يستحدثها زيادة الدخل.

ثانيا– المحددات الذاتية:

تتمثل المحددات الذاتية أو الاعتبارية للتمويل البنكي لدى المقاولاتية في مجموعة من العوامل ذات الطابع الشخصي التي قد تؤثر في طلبات مستثمري القطاع ألمقاولاتي للتمويل البنكي، ومن بين المحددات الذاتية نذكر مثلا: الرغبة في الاعتماد على التمويل الذاتي كمصدر للتمويل بفضل قدرة هؤلاء المستثمرين على الادخار، ومستوى التكنولوجيا حيث ينعكس المستوى التكنولوجي مباشرة على مستوى أداء العملية الإنتاجية وبالتالي على مستوى ربحية المشروع واحتياجاته التمويلية، إضافة الى العامل العقائدي والمتعلق بتحريم التعامل بالفائدة والتي تدخل ضمن باب تحريم الربا.

1- عوامل مرفقية على المستوى الجزئي(القطاعي):

يتأثر الطلب على التمويل البنكي لدى مستثمري المقاولاتية على المستوى الجزئي بعوامل عدة كسمعة البنك وسياساته مقارنة ببقية البنوك الموجودة على الساحة، وبمدى الاستقلالية المتاحة لدى مسؤولي هذه البنوك في اتخاذ قرار الإقراض، كما يتأثر أيضا بسياسة ضمان القروض البنكية حيث يؤدي تنوع الضمانات والمرونة فيها الى ارتفاع الطلب على الاقتراض خاصة عندما يكون هناك سياسة حكومية أو مؤسسات تعتمد سياسات تقديم ضمانات مصرفية أو حكومية لتدعيم بعض القطاعات والمشاريع التي تفتقد للضمانات الكافية للحصول مباشرة على قروض من البنوك.

2- محددات الطلب على المستوى الكلي:

يتأثر الطلب الكلي على التمويل البنكي لدى المقاولين على المستوى الكلي بعوامل عدة منها: السياسة الاقتصادية العامة(سياسة مالية وسياسة الأسعار العامة) والظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة المحلية والخارجية حيث يزداد الطلب على التمويل البنكي في أوقات الرواج والانتعاش الاقتصادي، أين تزداد الحاجة الى رأس المال العامل لتغطية العديد من التغيرات التمويلية الناشئة عن ضخ قدر كبير من الاستثمارات في الاقتصاد.

3- التوقعات المستقبلية:

حيث أن للتوقعات المستقبلية تأثيرا على طلب المستثمرين المقاولين للتمويل البنكي اذ تمثل التوقعات متغيرا رئيسيا في تحديد الدورات الاقتصادية والتأثير في الطلب على النقود بهدف المضاربة، كما أن لها تأثيرا فعالا عند التعامل مع الهيكل الزمني للأسعار الفوائد، حيث يمكن احتساب مرونة الطلب ومرونة العرض بالنسبة لكل من هذه المتغيرات التفسيرية.

المطلب الثالث: الصعوبات التمويلية للمقاولاتية

إن المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية المختلفة في جل دول العالم إلى صعوبات تمويلية تعمل هذه الأخرى على عرقلة المؤسسات الاقتصادية عامة والصغيرة والمتوسطة خاصة، فالمشاكل التمويلية مهما كانت طبيعتها متواجدة بالدول النامية والدول المتطورة، وفيما يلي نستعرض أهم المشاكل التمويلية:

أولا :عوامل مرتبطة باستخدام الأموال وأسواق المال

تواجه المؤسسات الاقتصادية مشاكل وصعوبات في مجال التمويل من بينها[يسري أحمد، 1996، ص 53].

1- ضعف تكيف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد:

في الوقت الذي يتحدث الخطاب الرسمي السياسي عن إجراءات الدعم المالي وتشجيع استثمارات الشراكة، فان الواقع يشير لاصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها:

أ. غياب أو نقص كبير في تمويل طويل المدى.

ب. المركزية في منح القروض.

ت. نقص المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسات كالإعفاءات.

2- غياب البورصة :

إن البورصة تمثل أحد الأدوات الناجعة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها فضاء إعلامي تنشيطي، حيث أن وجود البورصة من شأنه العمل على:

أ. إحصاء القدرات التقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين إستعمال الطاقة الإنتاجية.

ب. سنجعل اقامت و تفصيل أحسن للجهاز الإنتاجي.

نلاحظ غياب هذا الدور في الجزائر بسبب عدم فعالية هذه البورصة جراء المشاكل التي يعيشها الاقتصاد الوطني بصفة عامة ومشاكل تتعلق بصيرورة البورصة بصفة خاصة.

ثانيا-عوامل مرتبطة بقمة وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتزايد حدة مشكلة التمويل إذا ما علمنا أن الدول النامية تفتقر إلى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأنه وفي حالة وجودها تكون ذات قدرات مالية محدودة ناهيك عن الشروط الصعبة التي توضع لتوفير الأموال للأحجام الصغيرة من المؤسسات ويدفع ذلك أصحاب هذه المؤسسات للاقتراض وبأسعار فائدة عالية أمام تعسر اللجوء إلى البنوك من جهة أخرى بسبب تطبيقيا للأحكام العامة في منح القروض دون أخذ خصوصية المؤسسات الخاصة بعين الاعتبار[خالد طالبي، مرجع سابق ذكره، ص 55].

ثالثا-عوامل مرتبطة بعدم الاهتمام بالتخطيط المالي

يكتسي التخطيط أهمية كبيرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه نتيجة للمشاكل اليومية فإن العديد منها لا يعطي التخطيط لمستقبل المؤسسة الأهمية الكافية إلا في حالة مواجهة مشاكل حادة في نشاطها فعلى الأقل يجب أن تكون هناك خطة إجمالية متوسطة الأجل لمدة خمس سنوات [خالد طالبي، مرجع سبق ذكره، ص 55].

رابعا-عوامل مرتبطة بالتمويل البنكي

تعد عدم موضوعية القيود والشروط التي يفرضها النظام البنكي لتمويل القطاع الخاص أحد الأسباب الهامة في تخلف هذا النظام، لهذا عمل في الجزائر على خدمة مؤسسات الدولة في تنمية المؤسسات الضخمة

وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص لم تكن تنمو ولم تجد الدعم المالي اللازم إلا على هامش مؤسسات القطاع العام أضف إلى ما سبق، أن النظام البنكي عادة ما يولي أهمية للقطاع التجاري للاستيراد والتصدير على حساب القطاع الصناعي والفلاحي، وهذا لارتفاع درجة المخاطرة فيهما . ونجد كذلك مشكلة نقص الضمانات وقلة حجم الأموال الخاصة للمؤسسات المصغرة، يؤدي بالبنوك إلى التخوف من التعامل معها من حيث التمويل [نصيرة عقبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 248 249].

في الأخير يمكن تلخيص المشاكل التي تطرقنا إليها بالإضافة إلى مشاكل أخرى متنوعة من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم(1-1): المشاكل التي تواجه المقاولاتية في الجزائر.

مشاكل اقتصادية:

- ارتفاع أسعار الفائدة على الأموال المقترضة.
- ظروف اقتصادية غير مناسبة.
- المنافسة القوية أو الاستعانة بها.
- الركود الاقتصادي.
- انكماش سوق المشروع.
- عزوف المستهلك عن المنتج.
- زيادة المبيعات دون زيادة الأرباح.
- عدم وجود ميزة تنافسية للمنتج.

مشاكل مالية:

- نقص التمويل اللازم.
- تدهور قيمة الأصول.
- خسائر الديون المعدومة؛
- الإهمال في استخدام رأس المال.
- الدخول في مغامرات أو مضاربات الشراء.
- الاقتراض بغير سياسة لمواعيد الدفع.
- سوء تثمين السلع والخدمات.
- تراكم الديون.
- زيادة المخزون الراكد.

مشاكل ترجع للمؤسسة ذاتها:

- عدم إعداد دراسة جدوى حقيقية.
- الإهمال في التنبؤ والتخطيط للمؤسسة.
- سوء اختيار موقع المؤسسة.
- الإهمال في اختيار الأفراد العاملين
- سوء اختيار الشركاء؛
- الإهمال في الاحتفاظ بسجلات المؤسسة.
- الاستعانة بأقارب أو معارف صاحب المشروع غير الأكفاء.
- الإهمال في متابعة ورقابة العمل.
- سوء الاتصال داخل المؤسسة وخارج
- عدم توافر مركز معلومات حديثة.
- عدم الاهتمام بجوانب تنظيم المؤسسة.
- الإهمال في تبسيط إجراءات وطرق العمل.

مشاكل ترجع الى صاحب المؤسسة:

- ضعف المهارات الإدارية والفنية؛
- ضعف الخبرة
- عدم الاحتياط لمواجهة مشكلات العمل.
- عدم الاهتمام بالمشكلات الإنسانية في المؤسسة وتوجيههم وتدريبهم.
- عدم الاستفادة من تجارب الآخرين ونصائح
- عدم القراءة والتعلم بصفة مستمرة.
- عدم الانضمام إلى احد الاتحادات أو التنظيمات المتصلة بالمؤسسة.
- ضعف التدريب اللازم لصاحب المؤسسة .

المصدر :محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، 2003، ص216.

خلاصة الفصل

لقد توصلنا من خلال دراستنا للفصل الأول أن التمويل البنكي من بين أهم الخدمات البنكية المقدمة للمؤسسات، حيث يكتسي أهمية بالغة كونه يعد همزة وصل بين الخطط والأهداف المراد تحقيقها ان كان بالنسبة للمؤسسة أو الدولة، كما يعد عاملا أساسيا في اتخاذ القرارات المصيرية التي يتوقف عليها نجاح وفشل المشروعات، ولأن التمويل البنكي أهم مصادر التمويل الخارجي للقطاعات العاملة في إطار الاقتصاد الوطني فانه يعد عصب الحياة الاقتصادية فلا يمكن أن يقام اقتصاد بدون تمويل وذلك لأهميته البالغة لغرض التوسع وإقامة الاستثمارات الجديدة في كل القطاعات.

كذلك توصلنا الى أن التمويل البنكي يختلف حسب الحاجة إليه والجهة المصدرة، إضافة لطبيعة المؤسسة كما تختلف شروط وضمانات منح الائتمان باختلاف ظروف الطلب والحاجة.

تعتبر المؤسسات الاقتصادية على اختلاف أنواعها وأشكالها من أهم المقومات التي يقوم عليها أي اقتصاد في العالم، وهنا بحكم عددها الكبير والصفات التي تتميز بها كسهولة التأسيس والمرونة في الإدارة وفي تعاملاتها مع العملاء والعاملين وبالرغم من العراقيل التي يقف في وجه بقاء واستمرار هذه المؤسسات كصعوبة الحصول على التمويل، المشكلات الضريبية والإدارية وغيرها، إلا أنها تساهم مساهمة فعالة في الاقتصاد سواء على المستوى التشغيلي أو في خلق قيم جديدة، لكن لابد من زيادة التشجيع والتمويل بهدف تعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للمقاولاتية النسوية

المبحث الأول:أساسيات حول المقاولاتية النسوية

المبحث الثاني:ماهية المقاولاتية النسوية

المبحث الثالث:واقع المقاولاتية النسوية في

تمهيد

تعتبر المقاولة من أهم الأعمال التي تزايد الاهتمام بها في جل دول العالم، حيث أصبحت منبع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على سواء.

وفي الجزائر قامت الدولة بتبني آليات واستراتيجيات جديدة وهامة وذلك من خلال امتيازات في ممارسة مقاولة خاصة من طرف النساء، وبالرغم من الجهود المبذولة التي قامت بها الدولة لاتزالتحقق أرقام هزيلة وعليه جاء هذا الفصل سعيا لمعرفة أبرز المشاكل والعراقيل التي تواجه المقاولة النسوية في الجزائر، ومنه سنتطرق الى ثلاث مباحث نتناول فيها مايلي:

المبحث الأول: أساسيات حول المقاولاتية.

المبحث الثاني: ماهية المقاولاتية النسوية.

المبحث الثالث: واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر.

المبحث الأول: أساسيات حول المقاولاتية

تعتبر المقاولة أحد أوجه النمو الاقتصادي المراد توره في كل القطاعات، وذلك نظرا لدورها المتنامي ولما لها من أهمية على مختلف المستويات.

المطلب الأول: مفهوم المقاولة وخصائصها

تتطور المقاولاتية كغيرها من المهن باستمرار مع تطور العلم والتكنولوجيا، وهي مهنة ذات أسس وقواعد تفرض على من يمارسها التقيد بهذه الأسس والعمل بموجبها كي يضمن لنفسه التقدم والنجاح والربح الذي يبتغيه.

أولا–مفهوم المقاولة

1– المقاولة لغة:

المقاولة هي صيغة مبالغة على وزن مفاعله تقتضي مشاركة من أطراف متعددة، وأصل اشتقاقها الفعل قال، يقول، قولا ومقالا، وقالوله في أمره وتقاولا أي أوضأ، فالمقاولة معناها المفاوضة والمجادلة [قلاتي، 1997، ص 629].

وهي مشتقة من كلمة المقاول فتشير خاصة الى الخطر أو المغامرة التي تميز توظيف الأموال في النشاط الاقتصادي.

2– المقاولة اصطلاحا:

تمثل ظاهرة معقدة تجمع بين مشروع إنشاء المقاولة وحامل فكرة المشروع وذلك محيط معين، مما يجعل مقارنة مستوى المقاولة في مختلف الدول صعب ويعود لعدة أسباب أولها أنه ليس هناك مفهوم محدد ودقيق للمقاولاتية مقبولا على المستوى النماذج الدولية [بدراوي، 2014–2015، ص 34].

3– المفهوم الاقتصادي للمقاولاتية:

ان للمقاولاتية معنى اقتصاديوالذي يقصد بها فيه، الخطة الاقتصادية أو النشاط المنظم المبرمج، القائمة على تكرار الأنشطة على وجه الاعتياد أو الاحتراف بنية المضاربة، بناء على التصميم وتنظيم وإدارة بشرية، وتجهيزات ورأس مال ويد عاملة ووسائل مالية ومعنوية وقانونية أخرى لازمة لتحقيق غرض معين صناعي أو تجاري أو حرفي أو خدماتي يكون هو الهدف من المقاولاتية أو المشروع، فإذا لم توجد هذه العناصر في الخطة فإنها تفقد صفة المقاولة ومن هنا لم تعد قادرة على منح الصفة التجارية على العمل أو النشاط وعلى القائم بالنشاط صفة التاجر أو النشاط غير التاجر[الخزاري، ديسمبر 2012، بدون صفحة].

4– المفهوم القانوني للمقاولاتية:

وهي عقد يتعهد أحد طرفيه بمقتضاه بأن يضع شيئا أو يؤدي عملا لقاء بدل يتعهد به الطرف الأخر.

يدل هذا التعريف على أن المقاولاتية عقد المعارضة رضائي يلتزم فيه المقاول بصناعة شيء أو أداء عمل، وفي مقابل التزام الطرف الأخر بتقديم بدل نقدي متفق عليه، أما شهريا وإما بنسبة معينة من النفقات الفعلية[http//www :zahayli.net. /contract.htm]

5- المفهوم الاجتماعي للمقاولاتية:

هي وحدة اجتماعية هادفة، تتكون من عناصر بشرية ومادية ومعنوية، تحيا وتموت كسائر الكائنات الأخرى، تمارس النشاط الاجتماعي وتتمتع بذمة مالية وتنتج سلع وخدمات في محيط محدد [لزهر عابد 2012-2013، ص: 34]. وبناءا على هذه المفاهيم المختلفة فالمقاولاتية هي كل شخص يمتلك مميزات معينة تجعله يتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية لحسابه الخاص، كما أنه يمتلك روح المبادرة والمخاطرة وتحمل المسؤولية والتعامل بمرونة وبمهارة في التنظيم والإدارة وواثق من قدراته وإمكانياته، وهدفه النجاح والتفوق ومنه يمكن القول بأن المقاولاتية هي ذلك الشخص الذي يختص في أخد المسؤولية وأخذ القرارات الحكيمة[BERNARD MOTTEZ, 1975 , P : 50].

ثانيا-خصائص المقاولاتية

للمقاولاتية مجموعة من الخصائص تكمن في:

- رأس مال معقول، الأمر الذي يجلب الأفراد الذين يميلون للإبداع والابتكار ويرغبون في الإشراف المباشر على أموالهم.
- الملكية الفردية أو العائلية أو الشراكة المحدودة، فكلما كان رأس المال منخفضا كلما كان بإمكان الشخص امتلاك مشروع يتماشى وقدراته ومهاراته.
- استقلالية الإدارة بحيث يكون صاحب المقاولة هو نفسه مديرها.
- قلة التدرج الوظيفي بهذه المقاولات اعتبارا لعدد العاملين، مما يساعد على اتخاذ القرار بسهولة وسرعة كما يمكن من استقرار اليد العاملة بها.سرعة التكيف مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية [بن حسين 2004، ص 91-94].

المطلب الثاني: أهداف المقاولاتية ومهامها

ادا أردنا حصر دوافع أي فرد لإنشاء مقاولته نجد أن دوافعه(أهدافه)متعددة ومختلفة، حيث هناك ماهو اقتصادي واجتماعي وذاتي وبيئي. كما أن له مهام يجب عليه القيام بها من أجل تحقيق مستوى عالي من العمل.

أولا-أهداف المقاولاتية

للمقاولاتية مجموعة من الأهداف نبرزها فيما يلي:

1- الهدف الاقتصادي:

أ. عندما تكون فكرة المقاولة ومخطط أعمالها جيدا هذا يؤدي الى إعطاء دولته ومجتمعه فائدة جيدة وبالتالي يخلق قيمة مضافة ونمو اقتصادي، وبذلك ينتج عنه تشجيع المنتوج المحلي، الذي يؤدي بدوره الى زيادة الصادرات والتقليل من الواردات.

ب. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

2- الهدف الاجتماعي:

إدراك حاجة المجتمع الضيق الى سلعة غير موجودة.

أ. إدخال منتوج في مناطق أخرى الى مجتمعه بدافع الانتماء لهذا المجتمع.

ب. رفع مستوى معيشة الأسرة وزيادة مصدر دخلها.

ج. تحقيق الأمان الوظيفي، وخلق مناصب شغل جديدة.

د. الحفاظ على اسم العائلة.

هـ. تحقيق مركز اجتماعي وتوفير فرص العمل وبالتالي التقليل من البطالة.

3- الهدف البيئي:

أ. دعم المنتجات التي تؤدي الى حماية البيئة.

4- الهدف الفني:

ان إنشاء مقاولة يكون الفرد مالكها يسمح بإبراز طاقته، وهذا يعتمد عليه استمرار طموح الشخص وثقته بقدراته، حيث ينتقل الفرد من مرؤوس الى رئيس ومالك، وبالتالي يتحرر من القيود واللوائح التي كانت تحكم سلوكهم المرتبطة بالوظائف التي كانوا يشغلونها وبالتالي يمكنهم برمجة وتخطيط وقتهم وفق مصالحهم وبما يخدم المؤسسة [يوسف، 2002، ص ص 57 58].

ثانيا-مهام المقاولاتية

للمقاولاتية مجموعة من المهام منها ماهو اجتماعي، وماهو اقتصادي وماهو ثقافي

1- المهام الاجتماعية:

وتتمثل فيمايلي:

أ. التقليل من البطالة وذلك بخلق مناصب شغل وتحسين مستوى معيشة الأفراد.

ب. إشباع رغبات وحاجات المستهلكين من السلع والخدمات.

2- المهام الاقتصادية:

يمكن حصرها في النقاط التالية:

أ. زيادة الدخل الوطني وبالتالي الفردي.

ب. زيادة الإنتاج الوطني مما يؤدي الى التقليل من الاستيراد وزيادة التصدير وبالتالي ربح العملة الصعبة والتقليل من التبعية الخارجية.

ج. تمويل خزينة الدولة وذلك عن طريق دفع الضرائب والرسوم.

د. التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني.

3- المهام الثقافية:

نذكر منها مايلي:

أ. ترقية العامل بالمعرفة التقنية الحديثة لكي يستطيع التحكم في أساليب التكنولوجيا الحديثة.

ب. المساهمة في التزويد بالمعرفة وذلك عن طريق وجود نوادي علمية ومجلات وجرائد في إطار تكوين وتخصيص العمل[دخموش، 2005، ص 6].

المطلب الثالث: مكانة المرأة في الفكر المقاولاتي

ركزت العديد من الدراسات والأبحاث ومجال المقاولة على منهجين، التكميلي Compléméntaires ومترابط أو الترابطي Indissociables، الأول يقدم تفسير شامل لهذه الظاهرة في حين يركز الثاني على تحليل بعض الأبعاد الأساسية للمقاولة. ان مفهوم المقاولة بشكل عام في تطور وتزايد على مستوى النقاشات النظرية والسياسات العامة، ويرتبط الاهتمام المتزايد لهذه الظاهرة بدورها ومكانها المهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق فرص العمل والدخل والثروة التي يولدها، خلال تطور المقاربات المختلفة (الفنية، الشخصية، الإجرائية) التي ناقشت ظاهرة المقاولة، ثم التأكيد على عنصرين أساسيين في الفكر المقاولاتي هما: المقاول وخلق القيمة، فالهدف العلمي في حقل المقاولة وجود علاقة حوارية الفرد/خلق قيمة، ونتيجة لذلك والحسابات التقليدية لريادة الأعمال في معظم الأحيان تركز على الفاعلين وجهودهم ومهاراتهم، وقد أنتجت هذه المفاهيم والوقائع المنظورة لصاحب المشروع الفردي، البطولي والإبداعي، وتجاهل تعقيد العمليات ريادة الأعمال والعلاقات الى وجود فجوة بين الجنسين في مجال المقاولة وما نتج عنه افتقار المرأة الوصول الى الأسواق والمال والإدارة واستبعادها من دراسات المشاريع والسلوك المقاولاتي. تأخر اهتمام المفكرين الاقتصادي بالمرأة في هذه المجال(مع السبعينات من القرن الماضي)، فأول مقالة بارزة حول المشاريع النسائية ظهرت في منتصف عام1970 بحث فيه شيفارت برنتم(S chuvartz' s Brantl1976).

هذا التأخر نتج عنه وجود اختلاف بتفسير المقاولة عند المرأة والرجل، وهناك اتجاهين أساسيين لتفسيرهذا الاختلاف بين الجنسين، الاتجاه الأول مقاربة المرأة الاجتماعية ترى أن الاختلافات بين الرجال والنساء في التنشئة الاجتماعية التقدمية عن بعضها البعض هي أصل الخلافات، ويستند هذا على نظرية المقارنة بين قيم وسلوكيات الرجال والنساء، أما في الاتجاه الثاني مقاربة المرأة الليبرالية، يقوم على حقيقة أن النساء هن الأقل حضا مقارنة بالرجال، كما يوضح مورلوف(Mourlov2002) "أن عدم إمكانية النساء

الفصل بين عملهم ومسؤولياتهم المنزلية منعهم من الحصول على المصداقية بالأخص فيمايتعلق بالمؤسسات المالية، مما جعلها ترضى برأس المال الكافي لبدأ عملية إنشاء عملها".

من خلال دراسة المراحل التي مر بها تطور المقاولة النسوية، بمكن أن نفرق بين الأسس التي يمكن أن تميز المرأة المقاولة عن الرجل المقاول في أربعة نقاط أساسية والتي جاءت في دراسة كل من هرت، غرين، غارترود، بريش و كارتر (Gartorood, Bruch et carter (2003), Green, Hart) والمتمثلة في الحصول على رأس المال، أداء المؤسسة، الشبكات الاجتماعية والموازنة بين العمل والأسرة ,LEFEBVRE ONDHNE] .2012 , P : 19]

المبحث الثاني: ماهية المقاولاتية النسوية

أصبحت المقاولة النسوية مفهوم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، حيث باتت تعرف حاليا كمجال للبحث، ونظرا لأهميتها المتزايدة، أصبحت كل من الحكومات والباحثين الجامعيين والمجتمع بشكل عام يهتمون أكثر بتطوير المقاولين النسويين ومؤسساتهم وبقدرتهم على البقاء والنمو، وقصد إبراز ذلك أردنا أولا توضيح مفهوم المرأة المقاولة وخصائصها وبالإضافة الى أهميتها وعوامل بروزها.

المطلب الأول: تعريف المقاولة النسوية ومميزاتها

تعريف المقاولة النسوية في الدول النامية ليس بمهمة سهلة، لأن هناك عدد قليل من المنشورات التي تتعامل مباشرة مع النساء المقاولات والمنطقة مقارنة بالرجل، يمكن تفسير ذلك من خلال حقيقة أن المرأة قد عملت طويلا في الاقتصاد الغير رسمي.

ولم تحظ بالاهتمام الأكاديميإلا مع التسعينات[قلاتي، 1997، ص 629].

أولا- تعريف المقاولة النسوية

1- المرأة لغة:

جمع نساء من غير لفظها: مؤنث الرجل[الرازي، 1995، ص232].

2- التعريف الإجرائي للمرأة:

هي نصف المجتمع الإنساني، وهي عنصر التقاء بين العائلة والعمل بشقه العائليوالإنتاجي، فدخل المرأة في السوق العمل أعاد النظر في وضعيتها بشكل عميق وهي الابنة والزوجة والأم وهي كذلك المرأة المبادرة القادرة على اتخاذ القرارات وقيادة المشاريع وتحمل النتائج.

3- تعريف المقاولة النسوية:

لا يوجد خاص بالمرأة المقاولة وذلك يختلف على الرجل المقاول، لكن يمكننا تعريفها بأنها:

أ. كل امرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر، أسست واشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق الإرث، فتصبح مسؤولة عمليا ماليا إداريا واجتماعيا، كما تساهم في تسييرها الجاري(....)كما أنها شخص يتحمل المخاطر المالية للإنشاء أو الحصول على المؤسسة، وتديروها بطريقة إبداعية ودلك عن طريق تطوير منتجات جديدة ودخول أسواق جديدة[شلوف، 2009، ص 12].

ب. وفقا(1991)Belcourt,Burke,lee-Gosseling المرأة المقاولة هي: "المرأة التي تسعى لتحقيق الذات، والاستقلالية المالية والسيطرة على وجودها من خلال إطلاقوإدارة مؤسستها الخاصة".

ونجد ثلاث أنواع في الدول النامية وفقا ل لافيو(Lavoie) من النساء المقاولات:

أ. المرأة المقاولة بالوصاية(بالرعاية) بمعنى "التي تكون تحت الرعاية من البداية سواء من طرف الزوج أو أحد الوالدين أو البنك.....والذي يقوم بمساعدتها للدخول في نشاط اقتصادي" [سلامي، ببة، 2013، ص 53].

ب. المرأة المقاولة الشابة، المثقفة، وهي "المتخرجة من الجامعة التي اكتسبت معرفة محددة في مجال التسيير أو مجالات علمية أخرى".

ت. المرأة المقاولة الاجتماعية، "التي تقوم بالهروب من المشاكل الاجتماعية بالتوجه الى الأعمال التجارية غير مهتمة بالمتغيرات والعوامل الاقتصادية" [كواش، 2015، ص 27].

وجدت دينالوفيو(Dinalovoie1979) أن:" المرأة المقاولة تعاني من العديد من الأحكام المسبقة مماثلة لتلك الأحكام الصادرة في حق المرأة في سوق العمل"

بمعنى أخر المجتمع ينظر الى المرأة كشخص غير قادر على التعامل مع المنافسة تعاني ضغوط سياسية وصعوبة في فهم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية خاصة في القطاعات غير تقليدية....الخ، وموازاة مع هذا الاتجاه، تتميز المقاولة النسوية بالنقاط التالية[دخموش، 2005، ص 02]:

- الجنس النسوي الذي يمارسن مهنة أو النشاط المقاولاتي.
- كل امرأة مستقلة بذاتها، تتحكم وتتخذ قراراتها بنفسها وتدير أعمالها لحسابها الخاص.
- كل امرأة أنشأت مؤسستها بطريقة مبتكرة ومبدعة.

بناءا على تلك المفاهيم يمكن القول أن المقاولة النسوية"هي تلك المرأة التي تملك خصائص ومميزات معينة تجعلها تتحمل خطر القيام بالأعمال لحسابها الخاص،والمرأة التي تمللك روح المبادرة وتتعامل بمهارة في التنظيم والإدارة بهدف النجاح والتفوق،بمعنى أخر هي تلك المرأة التي تعمل على تامين وتوجيه الموارد المالية،والمادية والمعنوية من اجل استغلال فرص متاحة ذات قيمة مضافة.

ثانيا– مميزات المقاولاتية النسوية

اهتمت العديد من الأبحاث بمميزات المقاولة النسوية وهذا من خلال التمييز بين ثلاثة عناصر لها وهي: صفات المقاولة، خصائص المؤسسات المسيرة من طرف النساء، وطرقة دخولهم في الأعمال، والنتائج تختلف وتبرز حسب نوع التكوين المزاول نسبة المشاركة في الشبكات، والتمويل

فيما يخص صفات المرأة المقاولة:

1. أصغر سنا مقارنة مع الرجال.

2. غالبا ماتلتحق بمجال المقاولة يعد قضائها فترة من البطالة(تربية أطفالها.....الخ) أو نتيجة مشاكل واجهتها داخل مؤسسات كانت تعمل بها(مشكلة السقف الزجاجي، الصراعات،.....الخ).

3. هن أقل كفاءة من الرجل، ويملكن خبرة مهنية أقل في تسيير المؤسسات أو في قطاع النشاط الذي تعمل به.

4. أقل كفاءة على المستوى المالي، التسييري أو المقاولاتي.

أما بالنسبة لخصائص المؤسسات المسيرة من طرف النساء، فهي عادة ماتتميز ب:

- مؤسسات أق سنا وحجما بالمقارنة مع تلك التي يمتلكها الرجال سواءا في حجم الممتلكات، المبيعات أو العمال.

- يتمركز نشاطهن حول قطاعات النشاط النسوي ذات النمو المنخفض مثل: التجارة بالتجزئة والخدمات والخدمات، وقليلا ماتوجد نشاء يمارسن نشاطهن في التصنيع، النقل أو التحويل[سلامي، 2009، ص 12].

- النساء المقاولات لا يفضلن أن يكون لهن شركاء، على عكس الرجال.

أما فيما يخص النجاعة، فالنتائج تتنوع حسب تعريف البجاعة[سلامي، 2008، ص 33 39].

فإذا قسنا النجاعة على أساس معدل بقاء المؤسسة فوجد ان نجاعة المؤسسات المسيرة من طرف النساء أكبر من الرجال، أما ادا قسمنا النجاعة على أساس نجاح مؤسسة فالنتائج متناقضة، أما ادا كان المؤشر هو النمو أو المر دودية فالنتائج متماثلة تقريبا، لكنها تنخفض ادا أخدنا حجم المؤسسة كمؤشر.

أما فيما يخص الطرق التسييرية المتبعة، فهي تتميز بمايلي:

- تفضل النساء الهيكل التنظيمي الأفقي ونمط تسييري مرن، وتشجع على المشاركة تقاسم السلطة والمعلومة.

- بالإضافة الى الأهداف الاقتصادية، فمعظم النساء تمنح أهمية كبرى للأهداف الشخصية والاجتماعية، بمعنى توجههن أقل اتجاه تنمية حجم المؤسسة، وهذا بسبب عدم المخاطرة وتخصيص وقت أكبر للوجبات العائلية.

وفي دراسة تحليلية قام بها غرينلاد(Greenhalath) عن الصفات الضرورية للتفاوض الناجح، اكتشف بأن سلوك الرجال المقاولين والنساء المقاولات جد مختلف، حيث يسعى الرجال للكسب مهما كانت النتائج وهذا هو أساس المشاكل في عالم الأعمال، أما النساء فعلى العكس فيسعين وراء التفاوض للحصول على علاقات دائمة وتعاون مربح لكلا الطرفين[stercher,1996, p 16].

وكل هذه الخصائص والمميزات الشخصية المسيرة ومؤسستها، من شئنها التأثير على المستوى التمويلي، المشاركة في الدورات التكوينية، والاستعانة للتنظيمات الخاصة لعدم المقاولة، حيث غالبا ماتستخدم النساء مدخراتهن الخاصة عند بدأ نشاطهن، أو الاستعانة بقروض تحصل عليها من محيطها، ونادرا ماتلجأ للشبكات الخاصة للدعم التي تساعد على توفير المعلومات وعرض الفرص الممكنة.وقليلا ماتتابع النساء تكوين خاص وتكميلي في مجال تسيير المؤسسات، أو الالتحاق لتنظيمات المساعدة على المقاولة، وهذا سبب نقص معلوماتهم حول الهياكل والمساعدات الموجودة.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاولاتية النسوية

ان سر الاهتمام الحالي بالمقاولاتية النسوية يمكن في الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الناشئة والمطورة من طرف النساء، وخلال السنوات الأخيرة تم القيام بالعديد من الدراسات حول الموضوع، وفي عدة بلدان، خاصة عند اتخاذ قراراتهم الإستراتيجية للدور المهم والمتزايد للمقاولة النسوية في الحياة وعلى جميع المستويات باعتبارها فاعل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

وجدت الدراسة السنوية المنجزة من طرف (GEM)، أن معظم البلدان سجلت ارتباط قوي بين مستوى النشاط المقاولاتي والنمو، وأشارت هذه الدراسات بأن دخول المرأة في المقاولة هو جد ايجابي، ويفسر بنسبة كبيرة انحراف النمو بين مختلف البلدان وأشار ذلك التقرير بأن بعض البلدان لا تشجع النساء للولوج لمجال المقاولة وتطوير المؤسسات، وهذا تخوفا من عدم تحقيق الأهداف المقاولاتية وأهداف النمو وهذا في الحقيقة مخالف للنتائج التي حققتها المؤسسات النسوية وهذه النتيجة أكدتها الدراسات والتقارير حيث أظهر تأثير المقاولة النسوية على الاقتصاد الوطني لتلك البلدان.

كما قام المكتب الدولي للعمل(PIT) بتقييم الأثر الاقتصادي للمقاولة النسوية في بعض البلدان الإفريقية، وذلك من خلال تقدير قدرة النساء على خلق مناصب شغل لأنفسهن ولغيرهن، ووجدت هذه الدراسة أنه بالرغم من الظروف الصعبة التي تعيشها بعض النساء، إلا أن لهن تأثير كبير على الاقتصاد وذلك من خلال خلق مناصب عمل بالموازنة مع تطوير مؤسساتهم وعادة ماكانت مناصب الشغل تلك موجهة للنساء.

فمثلا في زامبيا، بعد دراسة عينة من 118امرأة تمتلك 144 مؤسسة (هناك بعض النساء يملكن أكثر من مؤسسة) تم استجوابهن، ووجد أن أولائك النسوة يشغلن 1013شخص، منهم973 عامل دائم، أي بنسبة 8.2موظف دائم في كل مؤسسة، في تنزانيا، تم استجواب 128امرأة مقاولة، تشغل 752شخص أي بمعدل 8.9 عامل بكل مؤسسة.

دراسة أخرى قام بها GEMعلى 37دولة، وجدت اختلاف كبير في نسب النشاط المقاولاتي، ووجدت ارتباط ذو دلالة معنوي بقيمة 0.81 وبين نسبة مشاركة النشاء ومعدل النشاط المقاولاتي للبلدان، وهذه النتيجة تأكد حقيقة إمكانية النساء المقاولات لتطوير مؤسساتهن وأنهن يمثلن مصدر للتطور الاقتصادي.

وتم الكيد على ذلك مجددا في أخر دراسة قام بهاGEMحول النساء المقاولات ومقارنتهن مع نظرائهن الرجال، وذلك سنة 2012، حيث قام بدارسة مقارنة بين 67دولة، من مستويات اقتصادية مختلفة وذلك قصد قياس دور المرأة المقاولة في الإبداع والتوظيف وتدويل أنشطتها، وكانت النتائج جد معتبرة، حيث تم تسجيل اختلافات كبيرة بين النساء والرجال من حيث تحقيق الأهداف مبتغيات ووجد إيرادات نسوية حقيقية في تطوير مؤسساتهن وتدويل أنشطتهن للوصول الى الأسواق العالمية.

من خلال كل ماسبق يمكن إبراز أهمية المقاولة النسوية في النقاط التالية:

- تساهم المقاولة النسوية في تحسين المستوى المعيشي.
- المساهمة في ترقية المرأة وزيادة النمو الاقتصادي.
- إظهارإمكانية المرأة في مجال ريادة الأعمال.
- تنمية الصادرات وتوجيه الأنشطة في المناطق التنموية.
- خلق فرص العمل والتقليل من البطالة.

المطلب الثالث: العوامل المحددة لتوجه المقاولاتية النسوية

عند دخول المرأة لميدان المقاولة لايعتمد فقط على الحصول على الموارد المالية ووسائل الإنتاج، بل يتحدد أيضا بمجموعة من العوامل الثقافية،السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، التي من شأنها تشجيع أو تقليص الاستعدادات المقاولاتية عند المرأة، والتي نلخصها كما يلي [AMAPPE ET OXEAM, 2001, PP18-28]:

أولا-الخبرة:

أن الخبرة الملائمة عنصر ضروري في جميع مراحل المسار المقاولاتي، أي مند تحديد الفرص الى غاية التسيير الفعلي للمؤسسة. وحسب نظرية رأس المال البشري، فكلما كان هذا الأخير يتكون من أفراد ذو مستوى علمي مرتفع، كلما ساعدة ذلك على تنفيذ المهام المطلوبة بشكل أفضل، فاكتشاف واستغلال الفرص يعتمد بشكل كبير على الخبرات السابقة الحاصلة خلال الحياة العملية.

ثانيا-نموذج مقاول لتقليده:

حيث وجدت الدراسات، أنه يوجد ربط قوي بين وجود نموذج مقاول في المحيط وبروز مقاولين جدد(SHAPERO ET SOKOL)، كما وجد أن جنس المقاول-النموذج-له تأثير كبير، حيث يتأثر الأفراد في طموحاتهم واختياراتهم لأشخاص من نفس جنسهم، بمعنى المرأة تتأثر بالمرأة المقاولة وكذا الرجل وكذا صلة القرابة.

ثالثا-غياب شبكات الأعمال النسوية(Réseaux):

غالبا مايكون للمرأة شبكة علاقات ضيقة ومحدودة مقارنة مع الرجل، وهذه مايفسرتعذر انتماءها لبعض الشبكات الاجتماعية، وحتى في حالة انتماءها لها، فتكون طبيعتها مختلفة عن تلك التي ينتمي إليها الرجل، حيث عادة ماينتمي النساء الى شبكات تكون مكيفة لتحقيق أهداف مرتبطة بالمهام العائلية، مما يصعب كيفية الحصول على المعلومات والوسائل الضروريةلإنشاء مؤسساتهن.

رابعا-الموارد المالية:

فكما نعلم، فأي شخص يريد إنشاء مؤسسة فيجب أن يمتلك السيولة الكافية لذلك، وقيمة أموال بدأ المشروع هي التي تحدد نوع الفرص المستغلة، والتي تختلف حسب حجم الأموال المسخرة لها.

خامسا-المحفزات الشخصية:

من خلال تحسين نوعية المعيشة، إثراء حياتهن الاجتماعية بمضاعفة المقابلات والاتصالات، للانشغال بفعل شيء، لإعطاء قيمة للعلم، والقدرات المكتسبة بالتكوين والخبرة للافتتاح، للحصول على الاستقلالية الذاتية.

سادسا-الحوافز المهنية:

فهي عموما تخص الإطارات والموظفين الذين يرغبون في تغيير نشاطهم. وغالبا ماتختار النساء مجال المقاولة كمسار مهني ثاني وهذا بعد انتهاءها وإتمامها لنشاطاتها العائلية.

سابعا-الحوافز التجارية:

وهنا تحفز خاصة المقاولات الأتي يرغب في استغلال فرص العمل أو سوق معينة.

ثامنا-الحوافز الدافعة(السلبية):

وهي تضم الحاجة للنقود، غياب هياكل للتكفل بالأطفال دون السن الأدنى بالنسبة للنساء شروط عمل غير مقبولة، نشاط يحتاج لتوقيت جد مضغوط وغير مربح بالنسبة للنساء، اختلاف كبير للأجور بين النساء والرجال (عدم إمكانية الادخار)، التمييز في منح المناصب والحرمان من الترقيات، وفي بعض الدول تعتبر البطالة العالية كمحفز.

تاسعا-العوامل الايجابية:

وهي التي تجدب نحو المقاولة، وتمكن في: وجود إمكانيات سوقية، تحقيق قطاع معين لنسب كبيرة من الفائدة، أهداف اجتماعية، إمكانية التحكم في الوقت، دخل أكبر واستقلالية مالية، النمو الشخصي والرضا في العمل.

المبحث الثالث: واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر

تعتبر المرأة نوات المجتمع وركيزته الأساسية وحاضنة أجيال المستقبل، وان الحديث عن واقعها في الجزائر يفتح بابا واسعا للطرح والنقاش، فالأوضاع التي مرت بها الجزائر قد تختلف كثيرا عن أوضاعها في باقي أقطار الوطن العربي والإسلامي، فلقد كانت المرأة الجزائرية في ومن الاستعمار تعاني من الحرمان المطلق، وحتى بعد الاستقلال، حيث سنتناول في هذا المبحث الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمقاولاتية النسوية في الجزائر، أما في المطلب الثاني نتناول الجمعيات الداعمة للمقاولاتية النسوية في الجزائر، أما المطلب الثالث فيتناول الجهود المبذولةوالآليات الموضوعة لترقية المقاولاتية النسوية، أما المطلب الرابع يندرج ضمنه الصعوبات التي تواجهها المقاولاتية النسوية في الجزائر.

المطلب الأول: الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمقاولاتية النسوية في الجزائر

أولا-الواقع الاجتماعي:

في السنوات القليلة الماضية كانت تخرج المرأة للعمل لضرورة معايشة أو نتيجة لضغط اجتماعي واقتصادي،أ ي من أجل مواجهة أمور الحياة ومتطلباتها المتنوعة والمتغيرة ومساعدة الأسرة التي تتجه نحو الاستهلاك بصورة عالية[عبد الفتاح، 1984، ص 269] .

أما اليوم فقد أصبحت المرأة تخرج للعمل ليس فقط من أجل كسب العيش في حالة عدم وجود من يعيلها أو عجز عن الإنفاق عليها لسبب أو لأخر إنما لرغبتها في العمل أيضا منأجل تنمية مهاراتها أو المساهمة في عملية التنمية لتثبت لنفسها ولمن حولها أنها تستطيع أن تجاري الزمن وبالتالي تكسب التقدير الاجتماعي الذي تستحقه وفي هذا تقول كاميليا إبراهيم عبد الفتاح:(أن الحاجة الى تأكيد الذات والشعور بالمكان والإحساس بالقيمة الإنسانية جاءت في الرتبة الأولى يليها مباشرة الحاجة الاقتصادية لرفع المستوى الاقتصادي والشعور بالأمن حيال ظروف الحياة).

فتأكيد الذات والشعوربالقيمة الاجتماعية يستلزم بالضرورة الاستقلال الاقتصادي، وقد كان العمل عموما محصورا في الطبقات الفقيرة من المجتمع التي دفع بها الفقر الى السماح للنساء بالعمل، أما نساء الطبقات المتوسطة والعليا فلم يكن بحاجة الى العمل لأن خروج النساء للعمل كان مرتبط بالفقر ولم يكن مرتبط بالطموح واثبات الذات، في نفس الوقت هناك اختلاف في الوضع الاجتماعي بالنسبة لنساء الطبقة العليا اللواتي ينتمين الى أسر غنية، فهن تحضين بامتيازات الثروة والمكانة ويتمتعن بكل التسهيلات الموجودة في المجتمع وخروجهن للعمل قد يكون لمجرد الإحساس بالملل والحاجة الى شيئين جديد يغيرن به روتين الحياة الاجتماعية التي يعشنها.

لكن هذا ليميزهن كثيرا عن نساء الطبقة الدنيا، لأن كليهما يعانيان من القهر الاجتماعي الذي يضع المرأة في المرتبة الثانية بعد الرجل.

كما نجد أن الحرية الممنوحة للمرأة هي ما تسمح به الأسرة، هو أن تصنيف الى ملكية الأسرة رصيدا من المال والجاه، وقد ضلت هذه الأفكار والتقاليد جامدة لفترة طويلة، وأصبحت المرأة تؤدي دورا جديدا في المجتمع بالإضافة لدورها الهام في الأسرة، لهذا وجدت صعوبة في التوفيق لبن العملين، وقد كانت هذه الظروف سببا في حدوث عدة تغييرات اجتماعية أهمها: الاستقلال على العائلة الكبيرة وانفجار إطار الحياة المنزلية للمرأة وتحويله الى إطار حياة خارجية عن البيت [السعاتي، 1986، ص 176].

ويقول أبو شفة(ان أوضاعا اجتماعية جديدة طرأت في هذا العصر، تفرض على المرأة مزيدا من المشاركة في النشاطات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتستدعي من المرأة استثمار وقتها كاملا وأن تكون عنصرا منتجا مفيدا للمجتمع ولا ترضى لنفسها البطالة في أي مرحلة من مراحل حياتها، ولا شك أن التغيرات الاجتماعية المتسارعة والانفتاح على العالم الخارجي أدى الى الرغبة في التغيير ومواكبة التغيرات الحاصلة في العالم[المجلة الأردنية للعلوم، 2006، ص 196].

ثانيا–الواقع الاقتصادي:

يتجه غلبة النساء المقاولات نحو قطاع الخدمات، ويرتكزن في الأنشطة التي تشكل امتداد لدورهن التقليدي في المجتمع من قبيل أنشطة الحياكة والأنشطة الحلوانية والصناعة الغذائية ويعزى هذا التوجيه الى الأسباب التالية:

أ. لاتصادف النساء بممارستهن هذه الأنشطة صعوبات كبيرة في قبولهن ضمن أوساط المقاولين والموردين والزبائن.

ب. أغلبية النساء لا تتوفرن على إمكانيات مالية كبيرة لهذا يخترن الانخراط في هذه الأنشطة لأنهن لايجدن عراقيل كثيرة في ولوجها بل يستطعن في الغالب ممارستها في البيت.

ج. تستطيع النساء وخاصة الشبات الجمع بين مسؤوليتيهن المهنية والعائلية.

د. كما تتجه المقاولات عادة الى الأنشطة التي يتكلن فيها امتيازات مطلقة بفضل معرفتهن بالحاجات المستجدة لهذه الحاجات.

هـ. كما تستمر النساء كذلك في الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة، إذ نلاحظ بروز جيل جديد من النساء اللواتيقمن بدراسات عليا تتجه نحو القطاعات العصرية الاستيراد والتصدير ومكاتب الدراسات الاستثمارية والتكوين والسياحة... الخ [المشاركة الاقتصادية للمرأة في بلدان شمال إفريقيا، 2005، طنجة المغرب].

المطلب الثاني: الجمعيات والهيئات الداعمة للمقاولاتية النسوية في الجزائر

هناك جمعيات تقوم بدعم المقاولاتية بصفة عامة ومنها المقاولاتية النسوية في جزائر وأبرزهما SEVE و AME:

أولا-الجمعيات الداعمة للمقاولاتية النسوية في الجزائر

هناك جمعيات تعتمدها الدولة لدعم المقاولاتية النسوية في الجزائر، ومن بين هذه الجمعيات نذكر:

1- جمعية السيدات الجزائريات رئيسات المؤسسات(SEVE):

تأسست هذه الجمعية سنة 1993، والتي تعني المعرفة وإرادة البدء في النشاط المقاولاتي، ومن أهداف ومهام الجمعية الجزائرية للسيدات رئيسات المؤسسات نذكر مايلي:

أ. تحديد وتثمين إمكانيات ومعارف النساء رئيسات المؤسسات في جميع مجالات النشاط.

ب. دعم و مساندة مشاريع إنشاء المؤسسات النسوية، من خلال منحهم المعلومات، التوجيه والنصح.

ت. تحديد إمكان الرعاية، إعادةإطلاق الأعمال والاستثمارات.

ث. تنظيم دورات تكوينية حسب الطلب واحتياطات النساء المقاولات.

ج.البحث عن إمكانية تمويل النساء من طرف منح القروض على المستوى الوطني والخارجي.

ح.تنظيم ملتقيات حول المقاولاتية النسوية والمشاركة في مختلف التظاهرات الوطنية والدولية.

2- جمعية الجزائريات المسيرات وسيدات الأعمال(AME):

أنشئت عام 2005، هدفها تشجيع عضوية سيدات الأعمال في الغرفة التجارية والمهنية والجمعيات التجارية، الأمر الذي سيؤدي الى تشكيل شبكات جديدة بين المسؤولين الحكوميين والمنظمات الغير حكومية الخبراء الدوليين وصاحبات المشاريع الجديدة، كما تهتم بتوفير إمكانيات جديدة لسيدات الأعمال وأصحاب المهن الصغيرة الجزائريات لربطهن بعالم الأعمال ومساعدتهن في أعمالهن التجارية المتزايدة كما تهدف الجمعية الى أنشاء أثر فكري، تدريب سيدات الأعمال على استخدام أدوات جديدة للإدارة وإنشاء شبكة لتبادل الخبرات والمعارف، إذ أن التواصل بين سيدات الأعمال وتبادل الخبرات والمعارف من شأنه أن يؤدي الى تحسين التعاون ورفع مستوى المشاركة على الصعيد الوطني والدولي في أن واحد كما قامت الجمعية بتنظيم العديد من اللقاءات المؤتمرات الوطنية والدولية حول المقاولاتية النسوية بالإضافة الى عقد سلسلة من الأيام التحسيسية حول المقاولاتية النسوية، التي عقدت في كل من غرداية وهران مؤخرا، كما يعزم عقد المزيد من اللقاءات قصد توعية المرأة المقاولة، وعدم تنموها وترقيتها.

3- الفدرالية الوطنية للمقاولين الصغار:

حيث إنشاء هذا الفدرالية حديثا.

والولادة في 19 مارس 2017 وهي تضم كل المقاولين الصغار رجال ونساء الممولين بواسطة صناديق الدعم المنشآت والمذكورة سابقا، وهدف هذه الفدرالية هو الحصول على نسب وحق في المشاريع الكبرى، الدفاع عن حقوقهم واثبات وجودهم.

ثانيا-الهيئات الداعمة للمقاولاتية النسوية في الجزائر

حيث قامت الجزائر بإرساء العديد من الآليات أولها تنصيب وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في بادئ الأمر التي تم إعادة هيكلتها وتحولت الى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، بالإضافة الى الآلياتأخرى من بينها:

1- الصندوق الوطني لتأمين على البطالة(CNAC):

والذي أسست في جويلية 1994، ويعتبر الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها لحماية المهددين بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأغراض اقتصادية.

2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ):

والتي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08سبتمبر1996، وتقوم بتقديم التمويلات لحاملي المشاريع من أصحاب الشهادات.

3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI):

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال الأمر التشريعي رقم 01-03 في 20 أوت 2001، حيث تمكن المستثمر من التمتع بمجموعة من المزايا الجبائية وغيرها.

4- صندوق الضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

انشىء بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل11نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس2004، ويهدف صندوق ضمان القروض الى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيز المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

5- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تم تأسيس المجلس الوطني الاستشاري لترقيةالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم80/3المؤرخ في 2003/02/25،يعمل هذا الجهاز الاستشاري الذي يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،على الاصطلاح بجملة من المهام منها ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع،تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنضمات أرباب العمل والجمعيات المهنية.

6- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM):

والتي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم04-14المؤرخ في22 جانفي 2004، تشكل هذه الوكالة أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة من خلال تقديم التمويل المصغر للمشاريع، خاصة النسوية، وهي تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرآة.

7- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

انشاة بموجب المرسوم التنفيذي رقم05-165المؤرخ في 3ماي2005، من اجل تنفيذإستراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، متابعة دموغرافية المؤسسات من حيث الإنشاء والتوقيف وتغيير النشاط، انجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية، جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

8- الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري:

والتي انشاة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-119المؤرخ في 23افريل 2007المحدد لمهامها وقانونها الأساسي ، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تخضع لوصاية وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات ، وذلك بغرض جمع المعلومات المتعلقة بالعرض والطلب العقاري وتقديمها الى السلطات العمومية[الملتقى العلمي الوطني، 217، ص ص 134 135].

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على إنشاء المقاولة النسوية في الجزائر وأهم التحديات التي تواجهها

أولا-العوامل المساعدة على إنشاء المقاولة النسوية في الجزائر

هناك العديد من العوامل المساعدة على إنشاء وتطوير المقاولة النسوية في الجزائر ومن أهم هذه العوامل نجد:

1- العوامل الاقتصادية:

الحصول على التمويل من طرف الدولة من أجل تحقيق التنمية والترقية النسوية وتوفير التجهيزات.

2-العوامل الاجتماعية:

المجسدة في الدعم التعليمي، حيث نجد أن الدولة تقوم ب:

أ. تكوين في مجال تسيير المشروعات المصغرة.

ب. التكوين المهني والعرفي.

ج.التكوين المتخصص في الإطارات النقابية في القانون والمحاسبة وادراة الأعمال.

3-العوامل السياسية والقانونية:

يظهر هنا دور ومجهودات الدولة فيما يخص الترقية النسوية وهذا مانجده في المادة 29 من الدستور الجزائري الأمر رقم 05-01 الصادر في 27-02-2005 المتعلق بقانون الجنسية، الأمر رقم 05-02 الخاص بقانون الأسرة وكذا إنشاء وزارة مكلفة بالأسرة ووضعية المرأة.

4- العوامل الشخصية:

ان أهم العوامل المساعدة على إنشاء المقاولة هي حب المقاولة وكدا الثقة بالنفس لتحقيق مستوى عالي من الريادة والتميز [ساجي، 2015، ص8].

ثانيا-التحديات التي تواجهها المقاولاتية النسوية

تواجه المقاولاتية العديد من الصعوبات والتحديات التي تعيش مشاركتهن في النشاط الاقتصادي، يمكن إجمال هذه الصعوبات في الأتي:

1- صعوبات تمويلية:

يمكن حصرها فيمايلي:

أ. تعتمد النساء المقاولات في أغلب الأحيان على التمويل الذاتي أو اللجوء الى القروض البنكية والأجهزة فيبقيه ضعيفا.

ب. تردد بعض البنوك التجارية في منح هذه المقاولات قروض ائتمانية قصيرة أو طويلة الأجل، ما لم تكن تلك المؤسسات تتمتع بشهرة واسعة أو بضمان مؤسسة أو شخصية معروفة في الوسط التجاري.

2- صعوبات تسويقية وإدارية

تتمثل في:

أ. انخفاض الإمكانيات المالية لمشاريع المرأة الاقتصادية، مما يؤدي الى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلك.

ب. مشاكل ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العمل في تسديد قيمة المبيعات وعدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الكافية.

ج. كثرة إجراءاتالإنشاء وصعوبة تكوين الملف، وخاصة من لجأت الى صناديق الدعم، فقد واجهت الكثير من العراقيل الإدارية المتعلقة بالقرض الذي تحصل عليه.

3- صعوبات فنية:

تعتمد مشاريع المرأة الاقتصادية عادة على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، كما أنها تلجأ عادة الى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطور عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة، أو لا تتبع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي ستساعدها على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق العالمية.

كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المؤسسات قد لايخضع لمعايير فنية وهندسية مدروسة ولكنها تعتمد في أغلب الأحوال على خبرة هذه المؤسسات التي قد تكون محدودة في بعض المجالات الأمر الذي قد يؤدي الى عدم تحقيق هذه المؤسسات لأهدافها في بعض الأحيان

مما يحد على قدرتها على التصدير الى الأسواق الخارجية خاصة أسواق الدول الصناعية المتقدمة [الملتقى الوطني، 2017، ص 135].

ثالثا-تأهيل وتحديث المرأة المقاولة

تؤدي المقاولاتية النسوية دورا حيويا في التنمية الاقتصادية في جميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، وحتى تتوفر مقومات بقاء وتميز أداء المقاولاتية النسوية الجزائرية، ومواجهة تحديات عصر العولمة يجب العمل على:

أ. زيادة توعية المقاولاتية حول الخيارات التمويلية المتاحة وتسهيل وصول النساء المقاولات الى مصادر التمويل المناسبة وكذا تنصيص برامج إرشادية حول القروض وفرص الاستفادة منها.

ب. الترويج لإقامة المشاريع الصناعية التي تتماشى وإمكانيات المرأة واستلزاماتها العائلية.

ج. تنمية مشاركة الجمعيات النسائية وجمعيات الاحتياجات الخاصة في رسم السياسات والخيارات الموجهة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة بهذه الشرائح في المجتمع.

د. تشجيع البحث حول المرأة المقاولة في المناطق الريفية، وتحفيز إنتاج البيانات الإحصائية الخاصة بالنوع في مايتعلق بالتأثير المتفاوت لسياسات واستراتيجيات التنمية الريفية في المنطقة.

هـ. التحقيق من الإجراءاتالإدارية الوثائق والتراخيص الضرورية من أجل تأسيس المؤسسة والمدة التي يستغرق فيها منح القروض[الملتقى الوطني،2017، ص 136].

خلاصة الفصل:

ان النظر في مسألة المقاولاتية النسوية لها أهمية خاصة اليوم، ويرجع ذلك لأسباب عديدة، حيث أن اللامساواة الاجتماعية المرتبطة بالجنس أبرز عراقيل ولوج المرأة لعالم المال والأعمال، وفيما يتعلق بالجزائر، فإنها ترافق هذه الحركة، التي تدفع الى المشاركة الكاملة للمرأة والرجل كفاعلين، وكمستفيدين من التنمية المستدامة.

نتيجة التطور الحاصل في وعي المرأة، فان واقعها المقاولاتي يعد واقع اجتماعي، وثقافي واقتصادي وهذا ما جعلها تتحدى حدود العادات والتقاليد، وفك الحكر المقاولاتي الذي سيطر عليه الرجل فقط، حيث أصبحت عنصرا بارزا في دفع التنمية الاقتصادية، وهذا راجع الى البرامج والإجراءات المسطر من طرف الدولة لدعمها، والتي تجعل من المرأة والرجل تضبطهم ضوابط العمل دون أي تمييز بينهما.

إضافة الى دلك المجتمع المدني والإعلام اللذان أصبحا يلعبان دور هاما في دعم المرأة المقاولة وإيصال صوتها وانجازاتها للرأي العام، وفعلا كل هذه المؤسسات ساهمت في فك الحصار على المقاولاتية النسوية وتطويرها ونجاحها ولو نسبيا مع العنصر الرجالي، حيث أصبحت المرأة المقاولة الجزائرية تحتل مكانة محلية ودولية بفضل انجازاتها المختلفة في شتى الميادين، رغم التحديات التي تواجهها في كل مرة.

الفصل الثالث:

واقع التمويل البنكي للمقاولاتيةالنسوية(دراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة فرجيوة)

المبحث الأول: عرض المؤسسة عينة الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل وتقييم معطيات الدراسة.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

تمهيد

ان المرونة التي يتمتع بها قطاع المقاولاتية النسوية في ولاية ميلة، تستوجب المتابعة المستمرة لنموه الديموغرافي وتطوره، وذلك لتحديد المميزات الرئيسية له، ومدى مساهمته ومشاركته في التنمية الاقتصادية حيث أثبتت العديد من الدراسات والتقارير مدى قدرة هذا الأخيرة على خلق وتطوير مناصب شغل تحث من الانتشار الرهيب لظاهرة البطالة.

كما أن البنوك تسعى بكل جهودها لتوفير مختلف الإمكانيات والتسهيلات لدعم هذه الشريحة في سبيل النهوض بها بالرغم من النتائج المتدنية لتمويل العنصر النسوي مقارنة مع العنصر ألذكوري، فبعد التطرق في الفصلين الأول والثاني الى مختلف النظريات التي تخص عمليات التمويل في البنوك وبالأخص تمويل المؤسسات المقاولاتية الخاصة بالإضافةللمقاولاتية النسوية وواقعها في الجزائر، اخترنا هذا الفصل لدراسة الإطار التطبيقي للنظر في نصيب المقاولة النسوية من التمويل البنكي مقارنة بنصيب المقاولة الرجالية .

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل الى ثلاث مباحث كالأتي:

المبحث الأول: عرض المؤسسة عينة الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل وتقييم معطيات الدراسة.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: عرض المؤسسة عينة الدراسة

يحتل بنك التنمية المحلية مكانة معتبرة في الجهاز المصرفي لماله من مميزات ووظائف يسعى خلالها الى تقديم أحسن الخدمات البنكية لمتعا مليه والوقوف في وجه المنافسة.

من خلال هذا المبحث سنتعرف على بنك التنمية المحلية لوكالةفرجيوة ولاية ميلة، حيث قسمنا المبحث الى ثلاث مطالب نتناول في المطلب الأول نشأة بنك التنمية المحلية، المطلب الثاني نقوم فيه بتقديم بنك التنمية المحلية لوكالة فرجيوة بالإضافة الى هيكله التنظيمي، أما المطلب الثالث فيضم أهداف الوكالة ومختلف وظائفها.

المطلب الأول: تعريف بنك التنمية المحلية وهيكله التنظيمي

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم86-85 المنشور في الجريدة الرسمية عدد 19 المؤرخ في 1 أفريل1986 وضع قانونه الأساسي الأستاذ صحراوي محمد الطاهر وهو موثق بشر شال في 26 فيفري 1989 والمقيد بسجل تجاري لولاية تيبازة حسب وصل رقم 14051 المؤرخ في 7 سبتمبر 2000.

وهو شركة ذات أسهمرأسمالها 13390000000 دج مقرها الرئيسي سطا والي 05 شارع قاسي ولاية تيبازة ويتكون من عدة مديريات مركزية و 16 مجموعة استغلال جهوية تتكون كل منها من عدة وكالات بنكية موزعة على كامل التراب الوطني، وهو أخر بنك تم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات وذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الوطني، لبنك التنمية المحلية عدة وكالات، وصلت 153 وكالة سنة 2001، من بينها الوكالة رقم 362 في مدينة فرجيوةولاية ميلة وهو مكان التربص.

لقد خصصنا هذا المطلب لتقديم المؤسسة(مكان التربص) وكالة رقم 362 وهذا لمعرفة النشأة، بالإضافة الى تقديم الهيكل التنظيمي لهذه الوكالة.

أولا- التعريف بالوكالة:

بعد التعريف السابق لبنك التنمية المحلية، وقع اختيارنا على إحدى هذه الوكالات وهي الوكالة رقم: 362 و التي تقع في ساحة محمد خميسيتيفرجيوة ولاية ميلة، تأسست عام 1988 ، وتعرف الوكالة نشاط غير عادي طيلة أيام عملها نتيجة لتعدد الخدمات التي تقدمها، كتحصيل الودائع ، منح القروض بأنواعها، فتح الحسابات للمتعاملين معها، حيث يتم فرض معدلات فوائد على القروض كالتالي:

- معدل الفائدة على القروض القصيرة الأجل8%.
- معدل الفائدة على القروض المتوسطة الآجل25%.
- معدل الفائدة على القروض طويلة الأجل50%.

يسهر على خدمة الزبائن بالوكالة العديد من الموظفين، موزعين على الأقسامو المصالح المتواجدة بها، و العمل بالوكالة يكون إلاأياماالأسبوع ماعدا الجمعة و السبت على غرار مصالح و أقسام الوكالة التي تعرف نشاطا

متفاوتا، فان قسم الشبابيك في مدخل الوكالة تحتل حيزا كبيرا من حجمها ويعرف حركة مكثفة نظرا لإستراتيجية العمليات القائمة به.

ثانيا- الهيكل التنظيمي للوكالة:

ككل هيكل تنظيمي فهيكل وكالة فرجيوة رقم 362 يضم الأقسام و المصالح باختلاف المهام و المستويات ولقد وضع الهيكل التنظيمي بهدف توجيه جهود الوكالة أكثرلأجل تحسين نوعية الخدمات المقدمة كحسن استقبال الزبائن وتحقيق مصالحهم بأرقىالوسائل و في اقصر الأوقات ضف الى ذلك التحكم بمختلف الأنشطة التي تقوم بها الوكالة.

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية-وكالة فرجيوة- رقم 362.

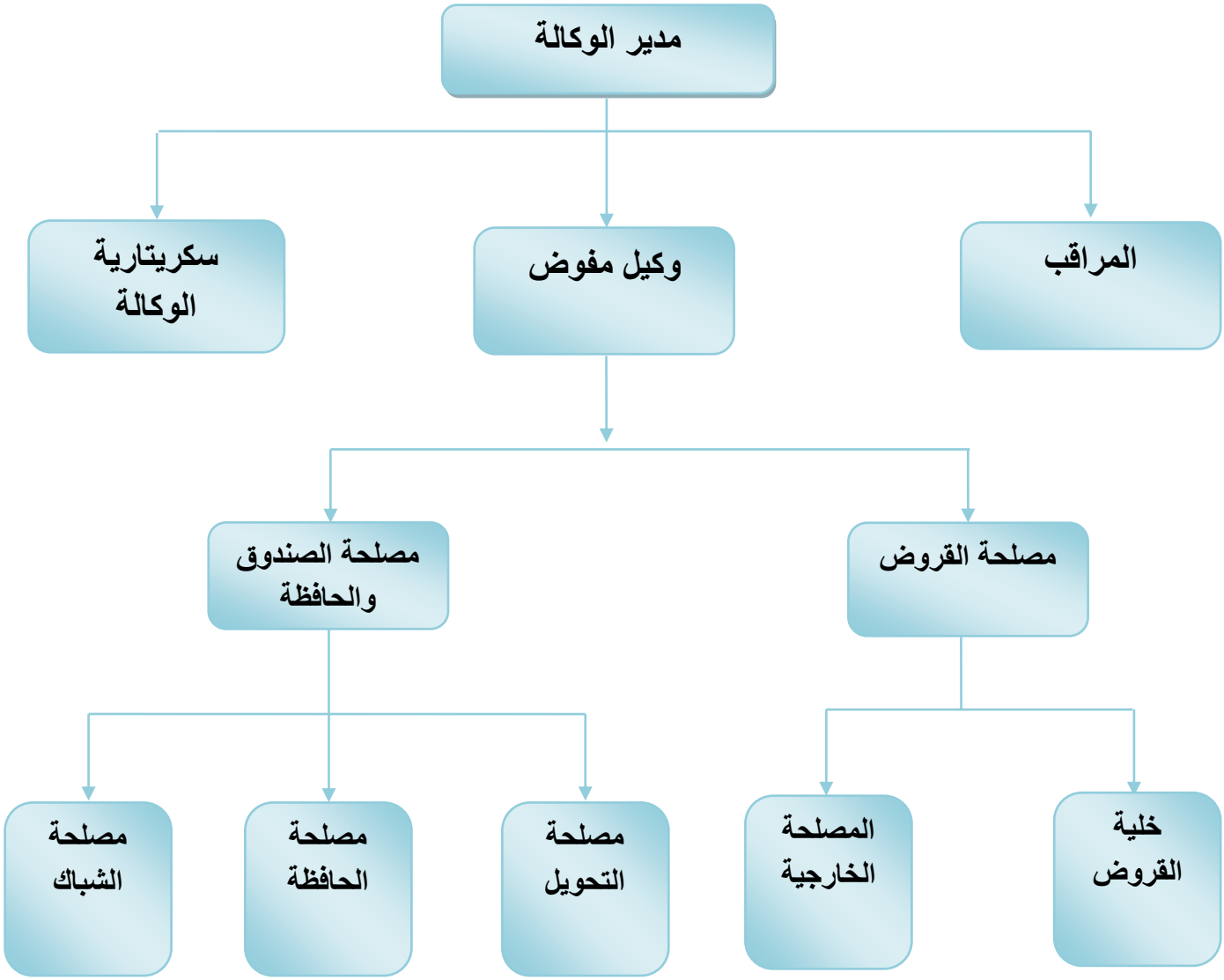

المصدر: وثيقة من بنك التنمية المحلية وكالة فرجيوة.

المطلب الثاني: وظائف وأهداف بنك التنمية المحلية وكالة فرجيوة

أولا– وظائف الوكالة

تقوم بمعالجة برامجها المسطرة في إطار قانوني وفقا للتشريعات البنكية السائدة ومنأهم وظائفه مايلي:

- فتح الحسابات للأشخاصالطبيعيينوالمعنويين.
- تحصيل الودائع بمختلف أنواعها(ودائع الاطلاع، ودائع الأجل).
- منح القروض بمختلف إشكالها(قصيرة، متوسطة، طويلة).

وتوجد هناك وظائف لبعض مصالح وأقسام الوكالة:

1 -المدير:

المدير هو العمود الفقري للوكالة، و المسيرالأول لها و المسؤول الرئيسي عن نتائجها أمام المجلس الإداري، ومن مهامه:

أ. المعرفة الجيدة للوكالة الاقتصادية و محاولةالتأقلم معه.

ب. العمل على رفع حصة الوكالة في السوق.

ت. السهر على تطبيق القواعد الخاصة بالوكالة وفقا لقانونها الخاص.

ث. السهر على وجود الخدمات التي تقدمها الوكالة مع الدقة في المواعيد.

ج. التوقيع على مختلف الوثائق.

ح. عقد لقاءات رسمية و عادية مع المجلس الإداري للوكالة ومختلف الزبائن.

خ. اتخاذ القرارات في حدود السلطة المخولة له.

2 -السكرتاريةالإدارية:

تتمثل مهامه في مايلي:

أ. تسجيل كل الرسائل التي ترد للمؤسسة عن طريق البريد في سجل خاص للبريد الوارد، و الرسائل التي توجه الى البنوك الأخرى فهي تسجل في البريد الصادر.

ب. الرد على جميع المكالمات التي ترد الى الوكالة عن طريق الهاتف و الفاكس.

3 -مصلحة عمليات الصندوق:

تقوم هده المصلحة أساسا لمعالجة العمليات الحسابية الخاصة بالدينار و العملةالأجنبية ومن مهامها:

أ. فتح الحسابات البنكية.

ب. استقبال الزبائن.

ج. استقبال الودائع .

د. معالجة العمليات المتعلقة بالإرادات.

هـ. تسير حسن لخزينة الوكالة.

4 -مصلحة الحافظة:

تقوم بمايلي:

أ. تسليم الشيكات.

ب. الاكتتاب مابين الوكالات.

ج. تعبئة الدين.

د. المقلصة(تبادل الشيكاتمابين الوكالات).

5 -قسم الشبابيك:

يحتل هذا القسم مركزا استراتيجيا داخل الوكالة و يشهد حركة مكثفة لطبيعة العمليات التي تقام فيه ومن أهمها:

أ. تحصيل الشيكات .

ب. المبادلات اليدوية(تسليم، دفع) التي يقوم بها الصرافون.

ج. إعداد اليوميات الحسابية.

د. منح دفتر الشيكات للزبائن.

6 -المصلحة الخارجية:

تتمثل مهامها فمايلي:

أ. وضع توازنات العملة والقيام بالتحويلات.

ب. فتح الحسابات.

ج. القيام بعمليات التصفية.

د. الدفع لصالح الأشخاص الذين يتقاضون أموالهم من الخارج في إطار معاشات التقاعد .

7 -مصلحة الالتزامات و القروض:

تتمثل مهامها فمايلي:

أ. إنشاءواستقبال ملفات القروض.

ب. جمع وتحويل ضمانات القروض للمديرية الجهوية.

ج. دراسة القروض من جميع النواحي مع تحديد مختلف الأخطار التي يمكن ان تحيط بها.

د. منح القروض بمختلف أنواعها سواء للأفرادو المؤسسات ومتابعة استغلالها.

هـ. العمل على استرجاع القروض و الدين المتنازل عنه.

و. تقديم اذونات الصندوق.

ز. فتح و إقفال الحسابات.

ثانيا-أهداف الوكالة:

أهداف الوكالة هي تقريبا الهداف كل البنوك التجارية المماثلة لها في إطار تنافسي نزيه ويمكن إدراجهافمايلي:

أ. تحصيل اكبر عدد ممكن من الودائع و التي تشكل حصة من موارد الوكالة.
ب. جلب اكبر عدد ممكن من الزبائن و تقديم أرقى الخدمات لها للحفاظ عليهم وكسب المزيد منهم.
ج. تلبية جميع احتياجات الزبائن والعمل من اجل تحقيق الربح والمساهمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية.
د. مواكبة الإصلاحات النقدية والبنكية الحاصلة و إرسال بعض إطاراتها للتكوين لرفع قدراتهم و كفاءاتهم.

المطلب الثالث: الإجراءات المتعلقة بمنح قرض في وكالة BDLمع دراسة حالة منح قرض مصغر منحعن طريق وكالة أونساج

أولا- الإجراءات الإدارية المتعلقة بمنح القرض:

1 -دراسة ملف القرض :

يتم دراسة ملف القرض في مصلحة الالتزامات، يتقدم الشخص طال القرض الى وكالة التشغيل بملف الطلب الذي يتضمن:

أ. الملف الإداري:

- شهادة ميلاد أصلية.
- بطاقة إقامة.
- صورة شمسية .
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية مصادق عليها أو شهادة الجنسية .
- نسخة من شهادة تثبت مؤهلات الشاب المستمر مصادق عليها (ديبلوم، شهادة عمل...).

ب. الملف المالي:

- فاتورة شكلية للمعدات والتجهيزات (معفية من الرسوم).
- فاتورة شكلية التأمينات متعددة المخاطر أو شاملة المخاطر (للتجهيزات باحتساب كل الرسوم).
- فاتورة تهيئة المحل معفية من الرسوم ادا اقتضى الأمر .

ج. الملف المحاسبي:

- 8 ميزانيات تقديرية خاصة ب 8 سنوات (مدة القرض).
- جدول حسابات النتائج الخاصة ب 8 سنوات.

2 -الإجراءات المطبقة في الوكالة لدراسة القرض:

بعد ان يستلم العون الملف يقوم بدراسته كالتالي:

أ. التأكد من الملف الإداري (كامل، قانوني، من الالب للقرض)

ب. التأكد من مطابقة الفاتورة النموذجية مع الإنشاد المرغوب بالاستثمار فيه

ج. التأكد من الدراسة التقنية الاقتصادية التي تتضمن مايلي:

- عدد مناصب العمل الذي يتوفرها المشروع.
- كلفة المشروع.
- نسب وطريقة التمويل.
- التأثير على المحيط الاقتصادي.

تقوم وكالة التشغيل بدراسة ملف القرض من خلال عقد لجنة التقييم التي تعقد على مستوى الوكالة كل 15 يوم وتضم هده اللجنة :

- صاحب طلب القرض.
- عضو ممثل عن وكالة ANSEJ.
- عضو ممثل عن بنكBADR .
- عضو ممثل عن بنكBNA.
- عضو ممثل عن BDL.

تقوم هده اللجنة بدراسة ملف القروض وتقديم الاقتراحات حول القرض كما يتم التداول بين ممثلي البنوك حول البنك الذي يقوم بتقديم القرض ومن صلاحيات اللجنة التخفيض من معدات القرض ان رأت ضرورة في دلك وفي الأخير يتم قبول الطلب القرض أو رفضه حسب رأي اللجنة وتحدد هده الأخيرة البنك الذي يقوم بمنح القرض.

د. كيفية معالجة قروض الاستثمار في الوكالة:

ملفات قروض الاستثمار في إطار نظام تدعيم تشغيل الشباب يجب أن تقد للوكالات المستوطنة مكونة من:

أ. طلب خطي.

ب. ملف تقني اقتصادي يتم إعداده بمساعدة وكالة ANSEJمرفوقابفاتورات أولية مبدئية أو كشوفات تقويمية للأشغال المراد انجازها.

ج. ميزانية افتتاحية موازنات تقديرية وحسابات الاستغلال التقديرية المعدة ل8 سنوات .

د. شهادة التأهيل (أهلية) تسلم من طرف الوطنية لدعم تشغيل الشباب في حالة إنشاء مؤسسة مصغرة أو شهادة المطابقة لشروط الاستفادة من توسيع قدرات الإنتاج.

بعد إيداع الملف الخاص بقرض الاستثمار تخصص الوكالة رقما حسب التسلسل التاريخي المبين في السجل المفتوح لهدا الغرض وتسلم للشاب وصل إيداع.

دراسة الملف يجب أن تأخد بالاعتبار المعايير التالية:

تقييم المشروع خارج الرسم فيما يخص:

- التجهيزات والعتاد المراد شرائها.

- المعدات والتركيبات وكذا الخدمات الأخرى.
- التأمين ضد جميع المخاطر بنسبة100% مع الأخذ بعين الاعتبار قيامها بجميع الرسوم المدرجة.
- التكفل بالأموال المتداولة للانطلاق في هياكل الاستثمار المشروع والتي يجب أن تغطي فترة ثلاثة أشهر.
- أجل معالجة الملفات المودعة من طرف الشباب على مستوى الوكالة محددة بثلاثة أشهر كحد أقصى.
- تبليغ الموافقة على القرض يرسل بانتظام من طرف وكالة دعم وتشغيل الشباب طبقا للنموذج الى الوكالة البنكية .

هـ.شروط موافقة البنك على القرض:

للاستفادة من القرض يتعين على المستفيد مايلي:

أ. أن يكون عمره يتراوح ما بين 19 و 35 سنة.

ب. السن الأقصى للمسير الشريك للمؤسسة يمكن تمديده 40 سنة عندما يخلق المشروع على الأقل ثلاث مناصب عمل.

ت. أن يكون صاحب كفاءة مهنية أو يملك قدرات معترف بها.

ث. أن يعبئ مساهمة شخصية في حد أقصى 2%.

و.شروط منح القرض:

تستفيد المشاريع الاستثمارية من تمويل محدد حسب المستويات التالية:

أ. **المستوى الأول:** استثمار يقل عن 2000000دج.

المساهمة المالية الشخصية 1.%

سلطة بدون فائدة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و 29%(سلطة بدون فائدة).

قرض بنكي 70% كحد أقصى .

ب. **المستوى الثاني:**استثمار يفوق 2000000 دج يقل أو يساوي 2000000.

مساهمة شخصية 2%.

سلطة بدون فائدة من وكالة ANSEJ تقدر ب 29%.

قرض بنكي 27 %كحد أقصى.

ثانيا– دراسة حالة قرض مصغر في BDLوكالة فرجيوة عن طريق أونساج

1 -دراسة حالة:

- **مثال تطبيقي:** هذه الحالة تخص عميلة تقدمت الى الوكالة من أجل تمويل مشروعها في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

تعتمد هذه العملية على عدة مراحل هي كالأتي:

أ. تكوين ملف القرض:

قامت صاحبة المشروع بالاتصال بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية ميلة من أجل إيداع الملف ووضعه على مستواها وذلك للقيام بالدراسة التقنية–اقتصادية للمشروع حيث كانت مكونات الملف كما ذكرت سابقا (الملف الإداري والملف المالي والملف المحاسبي)، إلا أنه في ظل دعم الدولة فقد أشار الأمين العام للوكالة ANSEJإسقاط 10 وثائق من الملف الادراي للاستفادة من قروض الدعم قصد تخفيف الإجراءات وتدليل العقبات أمام الشباب حاملي المشاريع الاقتصادية، حيث لا يطلب من الشاب أو الشابة إلا خمس وثائق وهي:

- شهادة ميلاد أصلية.
- شهادة إثبات المؤهل.
- بطاقة إقامة.
- مستخرج كشف الضرائب أو شهادة العمل.
- الفواتير الشكلية للإيجار أو شراء محل النشاط واقتناء العتاد والمواد الأولية الضرورية.

وبعد المرور أمام اللجنة الولائية التي تتكون من عدة أعضاء سالفة الذكر، وبعد موافقة هذه الهيئة والمصادقة على المشروع تم الاتصال ببنك التنمية المحلية وكالة فرجيوة، وإيداع ملف القرض مع مرافق من وكالة أونساج(هو يقوم بإحضار الملف سابق ذكره).

ويتكون ملف القرض من:

- طلب قرض موجه الى مدير الوكالة لبنك التنمية المحلية يتضمن معلومات تخص القرض(المبلغ، المدة.....).
- شهادة الأهلية مسلمة من قبل مدير الوكالة التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.(ملحق رقم 1).
- نسخة طبق الأصل من بطاقة التعريف مصادق عليها.
- شهادة ميلاد.
- بطاقة إقامة.
- دبلوم أو تأهيل مهني(شهادة تعليمية، شهادة العمل بالميدان، شهادة تكوين مهني).
- وعد بالإيجار.
- فاتورة شكلية.
- كشف كمي تقديري.
- شهادة عدم الانتماء للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في حالة لم يسبق للعميل التعامل مع الصندوق.
- شهادة عدم الخضوع للضريبة.
- حصيلة بحساب الاستغلال التقديري خلال مدة القرض من طرف أونساج.
- دراسة تقنية–اقتصادية للمشروع منجزة حسب النموذج المحدد من طرف فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ملحق رقم 2).

والتي تكون على الشكل التالي:

ب. التعريف بالمؤسسة:

- **طالب القرض:** هي مؤسسة مصغرة أنشأت في إطار الصندوق الوطني لتدعيم تشغيل الشباب.
- **الصيغة القانونية:** شخص طبيعي.
- **شهادة أو الخبرة المهنية:** شهادة ماستر 2.

ج. المشروع:

- **تسمية المشروع:** مؤسسة الين للطرز.
- **طبيعة المشروع** :منتج.
- **موقع أو تواجد المشروع:** الرواشد –ميلة.
- **تأثير المشروع على المحيط:**لاشيء.
- **عدد مناصب الشغل المحتملة:** 07 مناصب.
- **وضعية تقدم المشروع ومدة انجازه:** الانطلاق بعد استلام العتاد.

د. المنتج و السوق:

- **وصف دقيق للمنتج:** منتج.
- **معطيات مرقمة حول المشروع:** المشروع يساهم في تقديم منتجات.
- **خصائص الطلب في السوق:** الطلب المتزايد.

هـ. السياسة والوسائل التجارية:

- **الأهداف التجارية:** تسديد الديون وتحقيق أقصى ربح.
- **الزبائن:** مواطنات.
- **سياسة الإنتاج:** تقديم أفضل المنتجات.
- **سياسة الأسعار** :حسب نوع المنتج.
- **سياسة التوزيع:** محلية.
- **سياسةالاتصال:** الشهرة المحلية والفضاء الأزرق.

المبحث الثاني: تحليل وتقييم معطيات الدراسة.

سيتم التطرق في هدا المبحث الى ثلاث مطالب، تتناول في المطلب الأولالإطار العام لمنهجية الدراسة، أما المطلب الثاني سنقوم بتحليل وصفي لكل من متغيرات وخصائص الدراسة، وفي المطلب الثالث يضم تقييم وتيرة النشاط المقاولاتي للمرأة المقاولة مقارنة بالرجل.

المطلب الأول: الإطار العام لمنهجية الدراسة التطبيقية:

بهدف جمع معلومات أكثر مصداقية والخروج بنتائج واقعية وصحيحة حول الموضوع المدروس، تم ربط الجانب النظري بأخر عملي من خلال الدراسة الميدانية وفي بنك التنمية المحلية وكالة فرجيوة،وهذا باعتباره المكان الأقرب لنا والذي يسهل علينا الدراسة التطبيقية.

أولا– مجال وحدود الدراسة:

تتمثل الحدود الزمنية والمكانية والبشرية لهذه الدراسة في:

1 –الحدود الزمنية: طبقت هذه الدراسة خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2019–2020، وتشمل هذه الدراسة إحصائيات بنكية من سنة2015الى غاية سنة 2019 .

2 –الحدود المكانية: يرتكز المجال المكاني لهذه الدراسة على بنك التنمية المحلية وكالة فرجيوة، حيث تعتبرمدينةفرجيوة قطب استثماري واسع في ولاية ملية.

3 –الحدود البشرية: تمثلت الحدود البشرية لهذه الدراسة في وكلاء البنك، بالاعتماد على جداول توزيع سنوية مقدمة من طرفهم.

ثانيا–عينة الدراسة:

تتمثل في 2638مقاول مستفيد من التمويل البنكي للقيام بمشاريع استثمارية.

ثالثا–تقنيات جمع وتحليل معطيات الدراسة:

تماشيا مع المنهج المستخدم في الدراسة التطبيقية ارتأينا الى استخدام أداة التحليل الوصفي والتي تعتبر من الأدوات المنهجية في تفسير معطيات الدراسة المقدمة من طرف البنك.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لخصائص الدراسة.

أولا– البيانات الشخصية للمقاول:

تتمثل في كل من الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الوضعية المهنية قبل المقاولة.

1 ـ الجنس:

الجدول رقم"3-1": خصائص عينة الدراسة من حيث الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة المئوية%
نساء	209	%7.92
رجال	2429	%92.07
المجموع	2638	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا لمعطيات البنك.

الشكل رقم"3-1": الدائرة النسبية للجنس

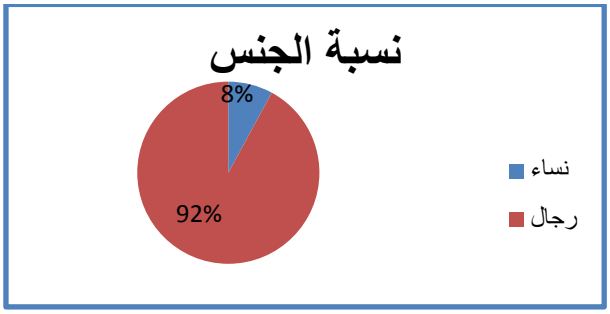

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة تأسيس الجنس الذكري للمقاولات تعتبر الأعلى حيث بلغتنسبة 92.07% من إجمالي مفردات العينة ما يعادل 2429 مقاول. **أما** الجنس الأنثوي فنجد نسبته ضئيلة جدا من مجموع مفردات العينة، وبذلك نجد المرأة هي الأخرى تستطيع خلق وتأسيس مقاولتها الخاصة.

2 ـ العمر:

الجدول رقم "3-2": توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار		النسبة المئوية%	
	رجال	نساء	رجال	نساء
أقل من 30	800	150	32.93	71.77
من 30الى 40	600	50	24,70	23.92
من 41 الى 50	29	9	1,19	4.30
المجموع	2429	209	%100	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات البنك.

الشكل رقم "3-2": النسبة المئوية للعمر

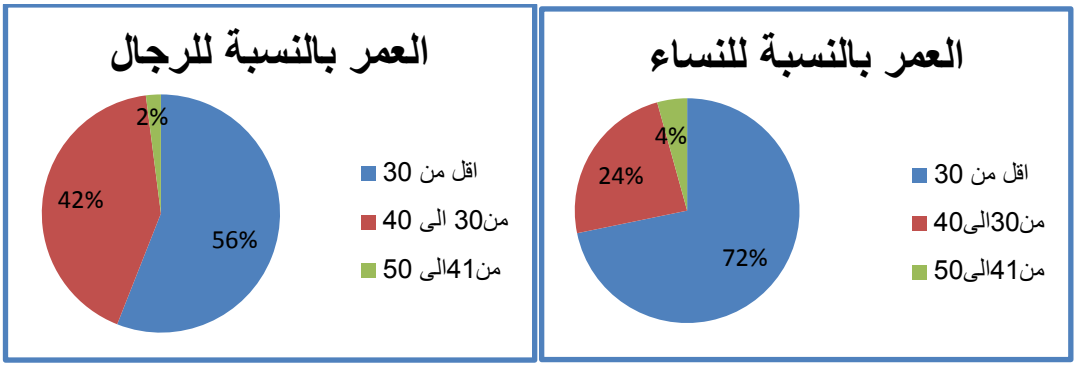

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول.

نلاحظ من خلال الجدول شكل أعلاه، أن أغلبية الأعمار لعينة الدراسة كانت من أقل من 30 سنة بالنسبة للرجال والنساء وهي تعبرعن فئة الشباب البطالين الذين يريدون إنشاء مشاريعهم بنفسهم.

3 المستوى التعليمي:

الجدول رقم"3-3": خصائص عينة الدراسة من حيث المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار		النسبة المئوية%	
	رجال	نساء	رجال	نساء
ليسانس	229	29	9,42	13,87
ماستر 1	400	50	16,46	23,92
ماستر 2	1000	100	41,16	47,84
دراسات أخرى	800	30	32,93	14,35
المجموع	2429	209	%100	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات البنك.

الشكل رقم "3-3": الدائرة النسبية للمستوى التعليمي

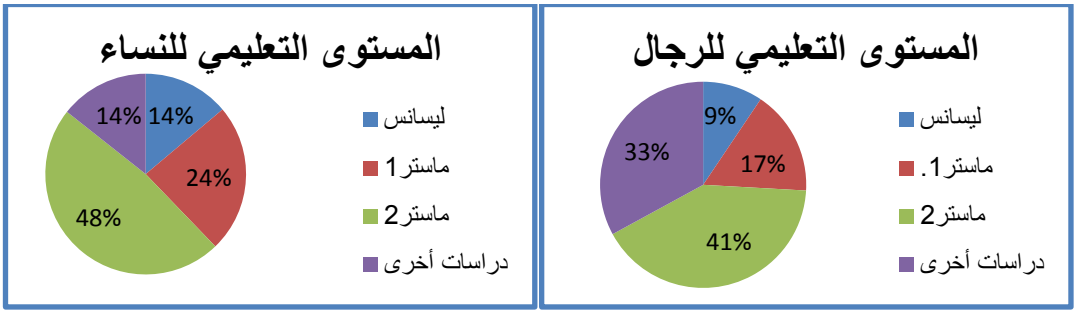

المصدر:من إعداد الطالبتين استنادا على الجدول أعلاه.

يتضح من خلال الجدول أن معظم عينة الدراسة ذات المستوى ثانية ماستر بالنسبة للفئتين، حيث كانت بنسبة 41.16% بالنسبة للرجال، وبنسبة 47.84%بالنسبة للنساء وهذا لأن مستوى ثانية ماستر تطرقوا لمقياس المقاولاتية في كلية الاقتصاد خلال مشوارهم الجامعي.

4 -هل تشغل وظيفة أو عمل؟:

الجدول رقم"3-4": خصائص عينة الدراسة من حيث شغل وظيفة أو عمل.

هل شغلت منصب أو عمل	التكرار		النسبة المئوية%	
	رجال	نساء	رجال	نساء
نعم	429	19	17,66	9,09
لا	2000	190	82,33	90,90
المجموع	2429	209	%100	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات البنك.

الشكل رقم"3-4": الدائرة النسبية لشغل وظيفة أو عمل

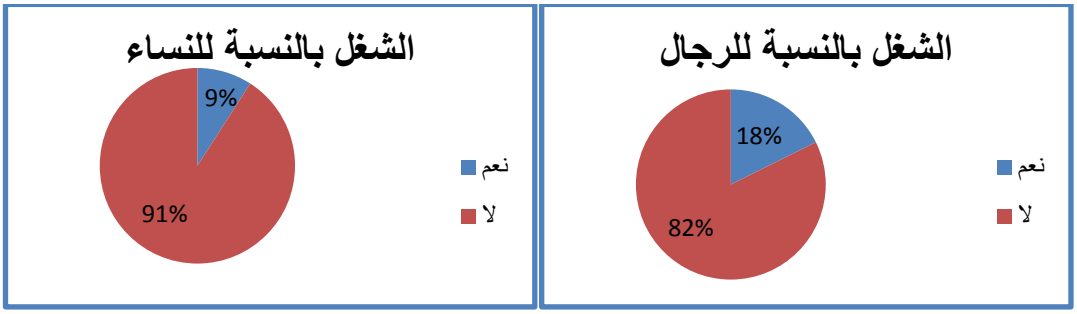

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكلأعلاهنجد أن إجابات عينات الدراسة من حيث تشغيل الوظيفة أو العمل كانت معظمها متجهة نحو لا وذلك بنسبة 83.33%بالنسبة للرجال وب للن90.90%بالنسبة للنساء.

ثانيا-البيانات المتعلقة بالمقاولة:

ركزنا خلال هذه الدراسة الميدانية على جمع معلومات خاصة بالمقاولة والمتمثلة في ملكيتها، حجمها، نوع نشاطها، عمر المقاولة ومقرها.

1 التصنيف حسب الملكية:

الجدول رقم"3-5": تصنيف المقاولة حسب الملكية

نوع الملكية	التكرار		النسبة المئوية النسوية %	
	رجال	نساء	رجال	نساء
فردية	2400	200	98.8	95.6
جماعية	29	9	1.2	4.4
المجموع	2429	209	100	100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات البنك.

الشكل رقم" 3-5": الدائرة النسبية للملكية.

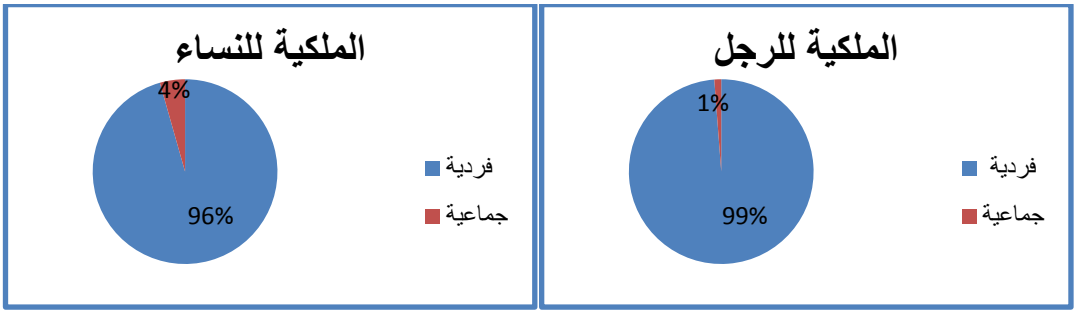

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا لمعطيات الجدول السابق.

يتضح لنا جليا من الجدول والشكل أعلاه، أن نسبة الملكية الفردية للمؤسسات المقاولة مرتفعة جدا بالنسبة للفئتين النسائية والرجالية، والتي قدرت ب نسبة 98% بالنسبة للرجال والتي قدرت ب2400مقاولة، وب95% بالنسبة للنساءوالتي قدرت ب 200 مقاولة مقارنة مع نسبة الملكية الجماعية للمؤسسات والتي قدرت ب1.2 % بالنسبة للرجال وشملت 29 مقاولة،وب4.4% بالنسبة للنساء وشملت 9 مقاولات فقط من إجمالي المؤسسات المقاولاتية محل الدراسة، ويعود السبب في ذلك أن أغلب المقاولين يفضلون الاستقلالية في الملكية والتسييرسواءا الفئة الرجالية أو النسائية.

2 التصنيف حسب الحجم:

الجدول رقم "3-6": تصنيف المقاولاتية حسب متغير الحجم.

الحجم	التكرار		النسبة المئوية%	
	رجال	نساء	رجال	نساء
مقاولة مصغرة(1-9عمال)	2250	200	92.63	95.69
مقاولة صغيرة(10-49عامل)	179	9	7.36	4.30
المجموع	2429	209	100	100

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات البنك.

الشكل رقم"3-6": الدائرة النسبية للحجم

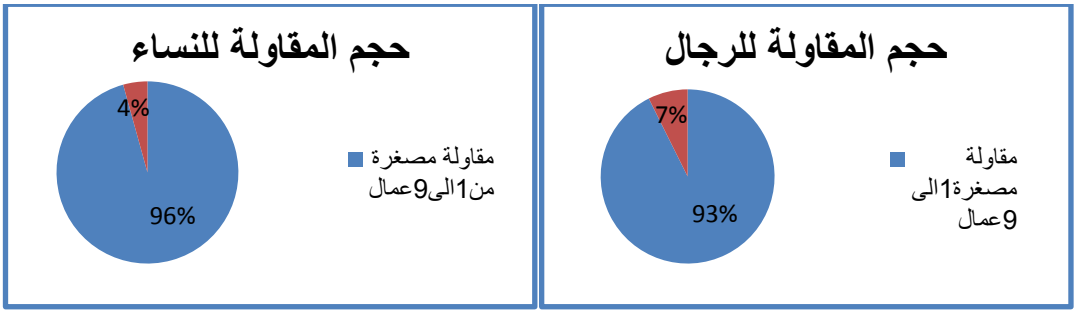

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول

من قراءتنا للجدول والشكل أعلاه نجد أن ما نسبته95.69%من العينة المدروسة للنساء هي تفضل المؤسسات المصغرة، تليها المقاولات الصغيرة بنسبة4.30%، كما نجد أن الرجال المقاولين أيضا يتجهون للمقاولة المصغرة وذلك بنسبة 92.63% مقارنة مع المقاولة الصغيرة بنسبة 7.36% فقط وهذا راجع لسهولة تأسيسها وتسييرها.

3 التصنيف حسب القطاع

الجدول رقم"3-7": تصنيف المقاولة حسب القطاع.

القطاع	التكرار		النسبة المئوية%	
	رجال	نساء	رجال	نساء
الصناعة والحرف	222	150	9.13	71.77
البناء والأشغال العمومية	1457	1	59.98	0.47
الفلاحة	200	8	8.23	3.82
الخدمات	550	50	22.64	23.92
المجموع	2429	209	100	100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات البنك.

الشكل رقم"3-7": تصنيف المقاولة حسب القطاع

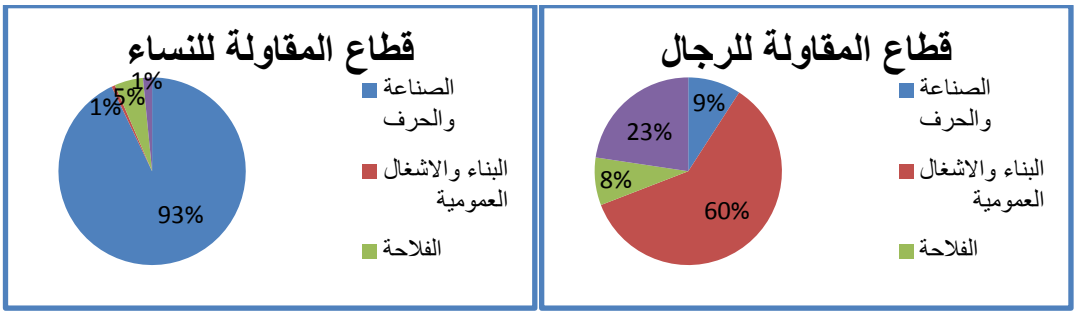

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

من الجدول والشكل أعلاه يتضح أن قطاع البناء والأشغال العمومية هو المهيمن على باقي القطاعات في المقاولة الرجالية بنسبة 59.98%والحرفأما باقي القطاعات كالصناعة والفلاحة والخدمات على الترتيب 9.13% 8.23% 22.64%فهي تنشط بنسب من مجموع المقاولات، مايعكس اتجاه ورغبة المقاولات النسويات الى قطاع الصناعة والحرف بنسبة 71.77% أما باقي القطاعات كالبناء نجد هروب النساء المقاولات من هذا القطاع حيث بلغت نسبته 0.47% كونه قطاع رجالي أكثر من ماهو نسوي، هذه ما نلاحظه أيضا في قطاع الفلاحة حيث بلغت نسبته 3.82%، إلا أنا نلاحظ عودت النشاط في القطاع ألخدماتي بنسبة 23% من مجموع المقاولات النسوية.

4 التصنيف حسب مكان تواجدها

الجدول رقم"3-8": تصنيف المقاولات حسب مكان تواجدها

مكان تواجدها	التكرار		النسبة المئوية%	
	رجال	نساء	رجال	نساء
ريف	2000	60	82.33	28.70
حضر	429	149	17.66	71.29
المجموع	2429	209	100	100

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات البنك.

الشكل رقم"3-8": الدائرة النسبية لمكان التواجد

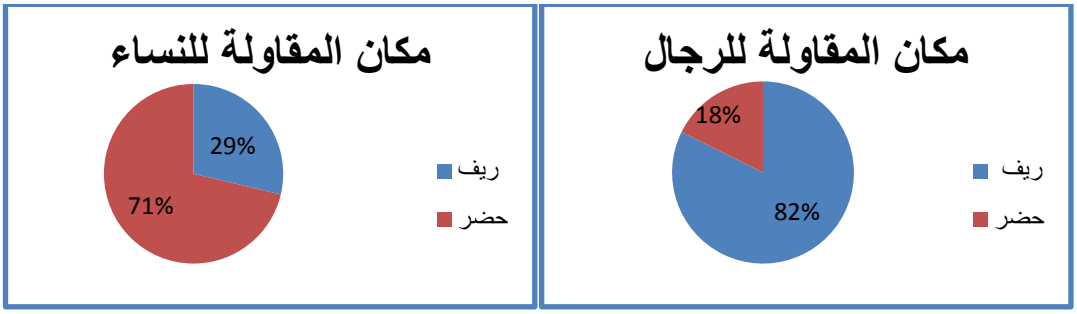

المصدر: إعداد الطالبتين

يتضح من خلال الجدول والأشكال البيانية أن الفئة الرجالة تنشط أكثر في الريف حيث بلغت نسبتها 82.33% مقارنة مع الحضر التي بلغت نسبتها 66.17% وهذا للمساحات الموجودة بكثرة في الريف الصالحة لانجاز كل المشاريع التي تستوجب قيام العنصر البشري فيها، على عكس المقاولة النسوية التي تنشط أكثر في الحضر حيث بلغت 71.29% وهذا راجع للانفتاح الاجتماعي في المدينة على عكس الريف الذي لازال يعتبر المرأة تنشط في المجال الاجتماعي فقط حيث بلغت نسبته 28.70% من المجموع الكلي.

المطلب الثالث: تقييم وتيرة النشاط المقاولاتي للمرأة مقارنة بالرجل في وكالة BDLبفرجيوة.

الجدول رقم"3-9": توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاع النشاط بوكالةBDLبفرجيوة خلال الفترة (2015-2019).

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	ذكور	اناث	نسبة المشاريع الأنثوية الممولة
الفلاحة	**240**	**40**	**40**	**%16**
الأنشطة الحرفية	**237**	**157**	**80**	**%33**
مقاولة وأشغال البناء	**300**	**296**	**4**	**%1**
الموارد المائية	**5**	**5**	**0**	**0**
الصناعة	**246**	**222**	**24**	**%10**
الصيانة	**101**	**101**	**0**	**0**
أنشطة حرة	**57**	**49**	**8**	**%14**
خدمات	**600**	**550**	**50**	**%8**
نقل وتسليم على البارد	**198**	**195**	**3**	**%1.5**
نقل البضائع	**370**	**370**	**0**	**0**
نقل المسافرين	**284**	**284**	**0**	**0**
المجموع	**2638**	**2429**	**209**	**%8**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات كل من وكالة أونساج وبنك التنمية المحلية لوكالة فرجيوة.

الشكل رقم"03": تطور عدد المشاريع الممولة لكلا الجنسين حسب قطاع النشاط من طرف وكالة BDLبفرجيوة 2015-2019.

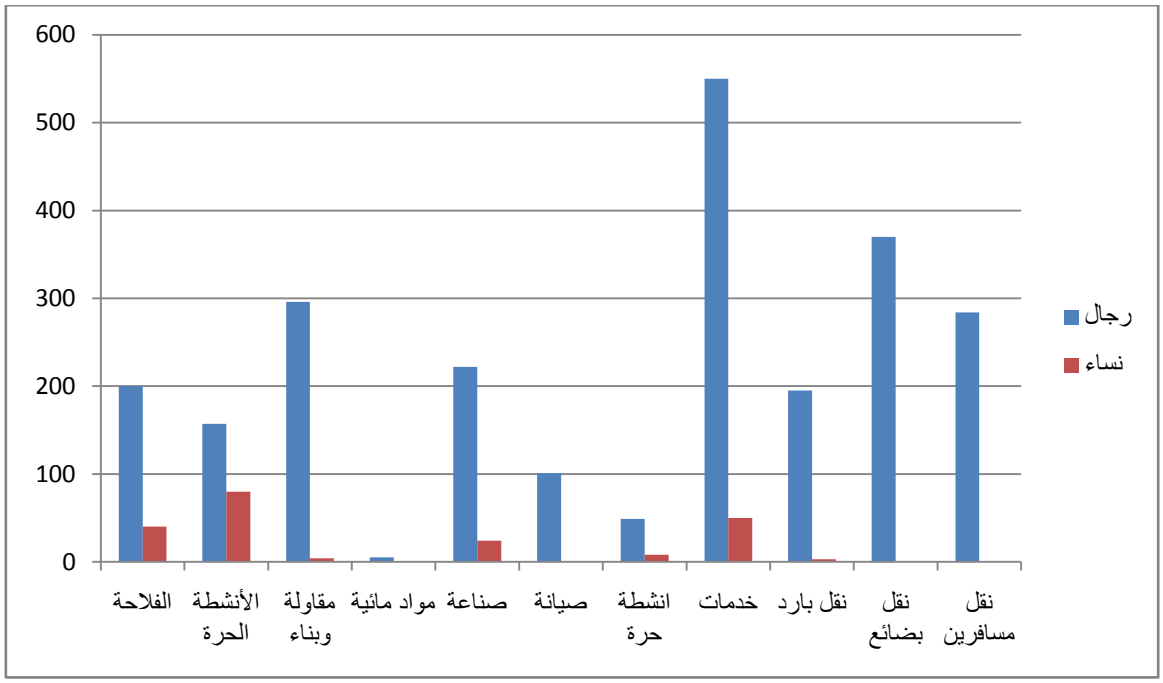

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

من خلال الشكلين السابقين يتبين لنا أن هناك هيمنة للرجال على النساء في كل القطاعات، فمثلا يتصدر الرجال قطاع نقل البضائع بنسبة 100% من مجموع المشاريع الممولة، أما بالنسبة للمرأة فهي منعدمة في هذا المجال، لأنه مجال يشغله الرجل باستحقاق، ولعدم تناسبه مع مورفولوجي المرأة، ودورها الاجتماعي في مجتمع محافظ.

كذلك بالنسبة لقطاع المقاولة وأشغال البناء ونقل السافرين أين بلغت نسبة الرجال 99 %و100% على التوالي، مقارنة بـ1 %و0% بالنسبة للنشاط النسوي في هذه القطاعات، كذلك نفس الشيء بالنسبة لقطاع الصيانة والموارد المائية نجد أن نسبة الرجال تهيمن على نسبة النساء بنسبة ساحقة والتي قدرت ب 100%في كلا القطاعين، ويعود سبب هذا الضعف الى صعوبة هذه القطاعات على المرأة والتي لا يتلاءم وفيزيولوجية المرأة.

أما بالنسبة للقطاعات المتبقية فيمكن ملاحظة أن الفرق بين المشاريع النسوية والمشاريع الرجالية ليست كبيرة مقارنة مع المشاريع سالفة الذكر، فمثلا قطاع الفلاحة نسبة تواجد الرجال قدرت ب 84%ونسبة مشاريع المرأة قدرت ب 16% وهي نسبة معتبرة مقارنة مع بعض المشاريع المنعدمة من التمويل النسوي، أما قطاع الأنشطة الحرفية فتقاربت الى حد ما بين مشاريع النساء والرجال حيث قدرت الأولى 33% والثانية 67%. فمن خلال هذه النسب التي حققتها النساء المقاولات في هذين المجالين يدل على أن المرأة تفضل القطاعات الخفيفة والتي لها رأس مال ضعيف، ولا يتطلب جهدا كبيرا وتنقلات كثيرة.

وما يمكن ملاحظته أيضا من الناحية الايجابية أن النساء ينخرطن شيئا فشيئا في مجالات كانت حكرا على الرجال، مايبرر رغبتهن في الخروج من المجالات التي انحصرت فيه عادة كقطاع الأنشطة الحرفية الذي يتصدر نسبة مشاريع النساء.

الجدول رقم"3-10": مشاريع النساء المقاولات الممولة من وكالة BDL عن طريق وكالة أونساج فرع فرجيوة وعدد مناصب العمل حسب قطاع النشاط والسنوات(2015-

قطاع النشاط	2015		2016		2017		2018		2019	
	عدد المشاريع	عدد مناصب العمل	عدد المشاريع	عدد مناصب العمل	عدد المشاريع	عدد مناصب العمل	عدد المشاريع	عدد مناصب العمل	عدد المشاريع	عدد مناصب العمل
الفلاحة	10	40	6	16	-	-	14	49	10	30
الأنشطة الحرفية	30	107	10	32	15	32	18	50	7	27
مقاولة وأشغال البناء	-	-	2	29	1	32	1	30	-	-
الصناعة	3	20	15	166	12	105	3	19	1	32
الأنشطة الحرة	-	-	5	30	2	15	1	10	-	-
الخدمات	15	360	25	145	5	293	3	109	2	200
نقل البارد	-	-	03	6	-	-	-	-	-	-
المجموع	58	527	66	424	25	477	40	267	20	289

المصدر: بنك التنمية المحلية وكالة فرجيوة.

الشكل رقم"3-10": عدد المشاريع المقاولاتية وعدد الأيادي العاملة اللازمة لكل مشروع لسنوات 2015-2019.

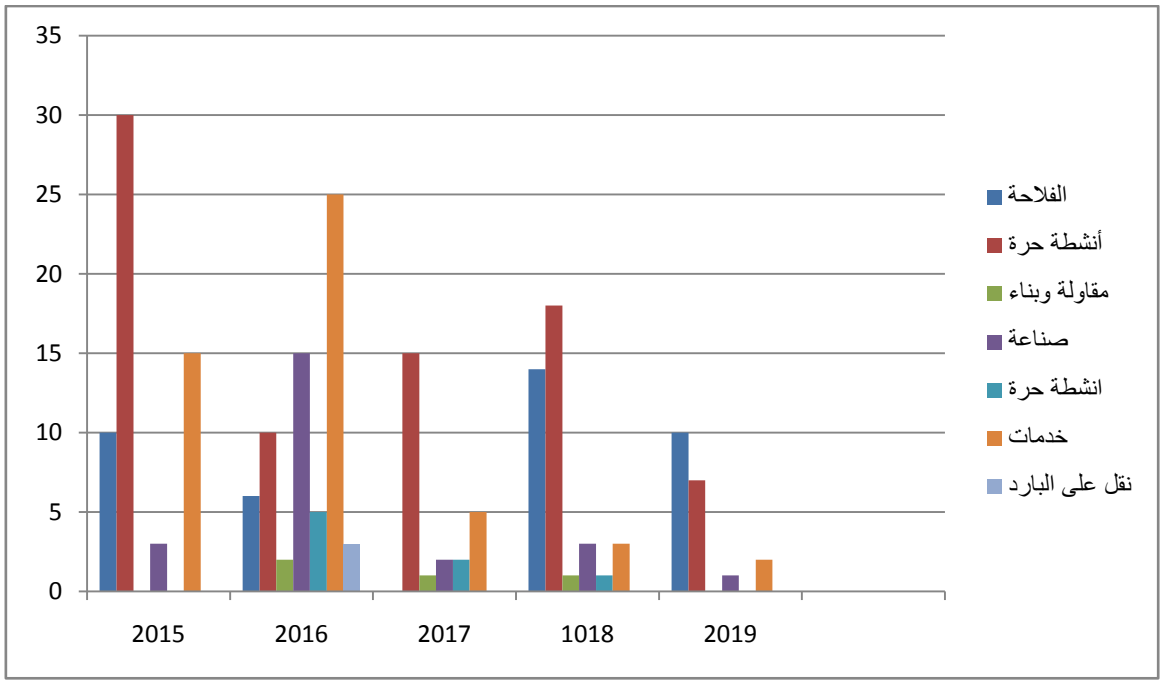

المصدر: إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول.

من خلال الشكلين السابقين نلاحظ أن قطاع الفلاحة شهد في السنوات الأولى الثلاثة انخفاض في نسبة المشاريع الممولة لينعدم تماما في السنة الثالثة 2017، لكنه استرجع نشاطه السنتين التاليتين من 2018 و2019، قطاع الحرف نجد أنه مرتفع في 2015 وانخفض في سنة 2016 ليرتفع مجددا في سنتين 2017 و 2018 ، أما مجال المقاولة ومجال الصناعة شهدا هما الآخران انخفاضا في سنة 2016 وينعدم قطاع المقاولة في سنتي 2015 و 2019، بالنسبة لقطاع الخدمات لا بأس به سنة 2015، كما شهد ارتفاعا في 2016 لينخفض في سنة 2017. نلاحظ من خلال ماسبق أن قطاع الخدمات والأنشطة الحرة يهيمنان على باقي النشاطات رغم التدبدب التي عرفتها جل القطاعات خلال الفترة الممتدة من 2015 2019، وأن جل القطاعات شهدت ارتفاعا في سنة 2016وهذا راجع لازدهار الاقتصادي في هذه السنة لتنخفض تدريجيا في السنوات الموالية لتنعدم كليا في بعض القطاعات وهذه بسبب الظروف الاقتصادية التي عرفتها الجزائر

المبحث الثالث: نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

قطعت المرأة الجزائرية أشواطا طويلة كي تفرض وجودها في مختلف المجالات، وقد سلطت الحكومات المتتالية للدولة الجزائرية اهتماما خاصا بالمرأة. وهدا وعيا بأهمية الدور الكبير الذي تلعبه في كل القطاعات ومساهمتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كونها موردا بشريا هاما لمواجهة تحديات تطور المجتمع.ويشمل هذا المبحث عرضا لأهم النتائج التي توصلت إليهاالدراسة الميدانية التي أجريت في بنك التنمية المحلية وكالة فرجيوة.

المطلب الأول: نتائج التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة

تتمثل نتائج التحليل الوصفي لعينة الدراسة الميدانية فيمايلي:

أولا–البيانات الشخصية للمقاول:

تتمثل هذه البيانات في كل من الجنس، العمر ، المستوى التعليمي والوضعية المهنية قبل الولوج لعالم المقاولاتية.

- من حيث الجنس استنتجنا هناك توزيع متباعد للجنسين على المؤسسات الخاصة المنشأة مع زيادة معتبرة في نسبة الرجال وذلك لطبيعة نشاطات المؤسسات والبيئة الاجتماعية في المنطقة، كما أن المرأة تستطيع خلق وتأسيس مقاولتها الخاصة، ولكن في مجالات معينة وذلك بحكم أن طبيعة الأنشطة المقاولاتية تتطلب مجموعة من الشروط، الصفات والنقاط التي لا يمكن للمرأة توفيرها مقارنة مع الرجل.
- من حيث المستوى التعليمي نجد أن أغلبية المقاولين عينة الدراسة المنشئين للمؤسسات المقاولاتية الخاصة من فئة الجامعين.
- أغلبية المقاولين أصحاب المؤسسات الخاصة لم يزاولوا عملا أو نشاطا قبل الولوج لعالم المقاولة.

ثانيا–البيانات المتعلقة بالمقاولة:

تتمثل هذه البيانات في كل من الملكية، الحجم، نوع النشاط، المقر.

- معظم المؤسسات الخاصة ملكية فردية في المقابل نجد انخفاض في عدد المؤسسات الخاصة المنشأة من طرف شركاء.
- معظم المقاولات النسوية تنشط في مجال الصناعة والحرف أما المقاولة الرجالية تنشط في البناء والأشغال العمومية.
- مجمل المؤسسات الخاصة هي مؤسسات مصغرة حديثة النشأة تشغل في قطاع الصناعة والحرف بالنسبة للمقاولة النسوية وقطاع البناء والأشغال العمومية بالنسبة للمقاولة الرجالية.
- تتجه المقاولة النسوية للنشاط في الحضر بدل الريف وهذا لقربها من قنوات التوزيع وسهولة ترويج الخدمة والانفتاح الاجتماعي في الحضر، عكس المقاولة الرجالية التي تنشط في أي مكان سواء الحصر أو الريف .

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج

أولا–نتائج اختبار الفرضيات:

توصلنا الى نتائج اختبار الفرضيات وهي كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** والتي تقول:"أن للتمويل البنكي دور كبير في تمويل المقاولاتية النسوية حيث يعتبر رأس مال للبدأ في المشروع المقاولاتي".

فهي **محققة**، وهذا نظرا للدور الكبير الذي يلعبه في تشجيع الاستثمارات والتقدم بها نحو النجاح، وبالتالي منح الفرصة للشباب في تجسيد أفكارهم ومشاريعهم على أرض الواقع في شتى القطاعات.

- **الفرضية الثانية:** والتي تقول: "من بين العوامل المساعدة على انتشار المقاولاتية النسوية في الجزائر هو نقص فرص الشغل بالإضافة الى محاولة المرأة إثبات مكانتها في المجتمع".

فهي **محققة.**

- **الفرضية الثالثة:** والتي تقول:"يساهم بنك التنمية المحلية وكالة فرجيوةبشكل مهم في تمويل المقاولاتية النسوية".

يعتبر بنك التنمية المحلية وكالة فرجيوة من بين البنوك المهمة في المنطقة، حيث يعد الركيزة الأساسية للدخول في المشروعات الاستثمارية وهذا عن طريق عمليات التمويل التي يقوم بها بصفة دورية، وقد نجح هذا الأخير في استقطاب عدد مهم من النساء الراغبات في الولوج لعالم المال والأعمال وهذا من خلال إسهاماته المختلفة في ذلك كخلق فرص العمل للإناث خاصة خريجات الجامعات، ومنه نقول أن الفرضية الثالثة **محققة.**

ثانيا–نتائج الدراسة:

مما سبق، تم التوصل للنتائج التالية:

- اختلفت التعاريف المتعلقة بالتمويل البنكي، سواءا على الصعيد المحلي أو الصعيد الدولي، وبالرغم من هذا الاختلاف إلا أنها تتفق في مجملها على فعالية هذا الأخير في النهوض باقتصاديات هذه الدول والتي من بينها الدولة الجزائرية.
- تعاني المشاريع الاستثمارية النسوية صعوبة في تمويل مشاريعها، هذا ما توجب على الدولة إنشاء وكالات داعمة لهذه الفئة بتوفيرها التمويل اللازم لها.
- بهدف التنويع الاقتصادي، بدلت الدولة مجهودات قيمة من أجل دعم وتطوير المشاريع النسوية، إلا أنا نجد أن أغلبية المشاريع التمويلية يستفيد منها المشروع الرجالي.
- بالرغم من كل ما تزخر به ولاية ميلة من ثروات أرضية فلاحية، إلا أنا قطاع الخدمات يستحوذ على جل المشاريع الممولة للنساء.
- يساهم بنك التنمية المحلية وكالة فرجيوة في تمويل المقاولاتية النسوية .
- أدى الانتشار الواسع للمقاولاتية النسوية في الجزائر من إعطاء مكانة هامة للمرأة في المجتمع.

خلاصة الفصل

بعد دراسة وتحليل مختلف المعطيات المقدمة لنا من طرف بنك التنمية المحلية وكالة فرجيوة، تبين لنا أنه رغم مجهودات الدولة في تعزيز وترقية المقاولة النسوية عن طريق الجماعات المحلية والمجمع المدني، لا تزال هذه الأخيرة تعاني من نقص كبير في الولوج لطلب التمويل لمشاريعها رغم ما تملك من قدرات علمية تمكنها من دخول عالم المال والأعمال بكل قوة، وهذا راجع لجملة من الصعوبات لا تزال تقف حاجزا أمامها، وفي مقدمتها الفكر التقليدي المحافظ في المنطقة رغم تميزها بحركة اقتصادية ناشطة.

أما من حيث النتائج المتوصل إليها فإنها فقد ساهمت الى حد ما في خلق مؤسسات صغيرة ساهمت في التخفيض من حدة البطالة في أوساط شابات وشباب الولاية ومدينة فرجيوة بالخصوص، لكن يبقى المطلوب من الوكالة مضاعفة الجهود لتمويل أكثر المشاريع النسوية على غرار المشاريع الحرفية والأنشطة الحرة إذا ما أردنا النهوض بالاقتصاد الوطني، وكذا الاهتمام أكثر بالطلبة الجامعيين الشابات ومرافقتهم وتشجيعهم وتأثير الحاجز الاجتماعي الذي يحول هذه الفئة لخيار إنشاءالمقاولاتية.

لكن رغم كل تلك الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة في ولاية ميلة، إلا أنا وجدنا أن هناك نساء استطاعت كسر القيد الاجتماعي، والدخول لعالم الاستثمار من بابه الواسع، والقدرة على فرض وجودهن مع الفئة الرجالية بكل تنافسية، وبالتالي إثبات دواتهن في المجال الاقتصادي. وكسر كل الحواجز التي تقف ضد تقدم المرأة وازدهارها.

خاتمـة عامـة

الخاتمة

يعتبر التمويل البنكي الطريقة اللازمة لتقديم الأموال للمؤسسات المستثمرة وهدا من اجل انجاز مشاريعها المتنوعة، في شتى المجالات وفقا لشروط تدرس بجدية من قبل هيئات مختصة، ودلك من اجل الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية للأمام، وقد ازداد الاهتمام بهدا النوع من الإجراء مع تفاقم مشكلة البطالة والتي أصبحت من أهم المشكلات التي تعاني منها جل الدول النامية بينها الجزائر، مما دفعها للجوء الى توفير التمويل المناسب من خلال تسهيل عمليات منح القروض وفق برامج مسطرة سواء كان التمويل عن طريق البنوك أو عن طريق الدعم الوطني.

أصبحت المرأة الجزائرية تحضى بمكانة مرموقة في المجتمع الجزائري وهدا بعدما ردت لها الدولة الاعتبار من خلال توسيع حقوقها في مختلف المجالات، والاعتراف بدورها الفعال الى جانب دور الرجل, فقد عرفت هده الأخيرة تقدما ملحوظا في مجال المال والأعمال، ودلك من خلال آليات الدعم التي خصصتها الدولة لها, وهدا من اجل تدعيم وترقية المقاولاتية النسوية في الجزائر، كون هده الأخيرة تعد موردا بشريا هاما لمواجهة تحديات تطور المجتمع.

لقد حاولنا من خلال هدا البحث معالجة إشكالية الدراسة المتمثلة في اثر التمويل البنكي على المقاولاتية النسوية في الجزائر عامة وولاية ميلة خاصة، وبالتالي حاولنا الإجابة على فرضياتها.

انطلاقا من دلك تم التوصل الى النتائج التالية:

- ✓ بالنظر لكل ما تبدله الدولة من جهود لتعزيز مجال المقاولاتية النسوية في الجزائر، إلا ان إقبال المرأة على هدا المجال لازال ضعيفا مقارنة مع الرجل، وهدا من خلال ما تحصلنا عليه من إحصائيات بنكية. بالإضافة الى هروب بعض النساء من نشاطات يجدن صعوبة في عملية التمويل البنكي لها.
- ✓ تنشط المرأة الجزائرية في القطاع الحرفي والخدماتية.
- ✓ نسبة مشاركة المرأة في القطاعات الأخرى كالصناعة والبناء تبقى ضعيفة.
- ✓ نسبة تمويل بعض القطاعات كالنقل منعدمة تماما.
- ✓ اتضح من خلال الإحصائيات ان المقاولاتية النسوية لعبت دور كبير في خلق مناصب الشغل.
- ✓ تواجه المقاولاتية النسوية عدة عراقيل في مقدمتها العائلية وأخرى إدارية أثناء تأسيس مشاريعها، إضافة الى تلك التحديات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالأعراف والعادات والتقاليد المتوارثة, وكدا نظرة المجتمع النامية للمرأة كما لاننسى السلطة الرجالية التي ترفض المرأة في محال المال والأعمال في ولاية ميلة.
- ✓ يساهم التمويل البنكي بشكل كبير في توسيع نشاط المقاولاتية النسوية في ولاية ميلة.

✓ ولوج المرأة لمجال المال والأعمال راجع لرغبتها في الاستقلالية واثبات ذاتها في المجتمع وبالتالي منافسة الرجل اقتصاديا.

الاقتراحات والتوصيات:

لكي تلحق الجزائر بالتطور الدولي في مجال المقاولاتية النسوية عليها العمل بالتوصيات التالية:

- التوسع في تقديم الدعم المالي الذي يتناسب مع حاجة المرأة المتطورة في إنشاء وتطوير مؤسساتها الخاصة.
- تسهيل إجراءات إنشاء المقاولاتية النسوية ومنح فرص متكاثفة لجميع النساء الراغبات في ولوج عالم المقاولاتية.
- توفير مجالات التكوين للمقاولات الراغبات في إنشاء مشاريع خاصة في القطاعات التي لاتزال حكرا على الرجل نتيجة غياب الخبرة النسوية لها.
- تشجيع العمل المقاولاتي النسوي في مناطق ريفية من اجل خلق فرص العمل, وهدا من خلال تسييرها نحو تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- تعميق فكرة ولوج المرأة لمجال المال والأعمال لولاية ميلة الذي لازال ينظر للمرأة أنها عنصر اجتماعي فقط.
- إنشاء ووضع هيئات تنسيقية ما بين القطاعات .
- أخيرا على الدولة الجزائرية ان تضاعف جهودها في توفير المناخ الملائم والهياكل اللازمة لنجاح قطاع المقاولاتية النسوية, وبالتالي الابتعاد عن الريع البترولي, وتجسيد القطاع المقاولاتي النسوي كاعتماد اقتصادي في التنمية المحلية, والحد من العراقيل التي تقف أمام النساء المقاولات.

أفاق الدراسة:

رغم الدراسات السابقة والحالية لهدا الموضوع تبقى هناك العديد من التساؤلات حوله, لدا نقترح دراسة الإشكاليات التالية في البحوث المقبلة:

- ✓ إلي أي مدى يمكن ان تساهم المرأة الجزائرية في إنجاح التنمية الاقتصادية في الجزائر.؟
- ✓ كيف يؤثر النظام الضريبي على المقاولة النسوية في الجزائر.؟

قائمة المراجع

أولا- المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1. احمد زهير شامية، **اقتصاديات النقود والمصاريف، المنشورات الجامعية**، حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 2002.

2. توفيق عبد الرحيم يوسف، **ادارة الاعمال التجارية الصغيرة**، صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.

3. حسن السعاتي، **علم الاجتماع الصناعي**، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1986.

4. حسن سمير عشيش، **التحليل الائتماني**، مكتبة المجمع العربي، الاردن، الطبعة الاولى،2010.

5. حمزة محمد الزبيدي، **ادارة المصارف**، ، الوراقة للنشر، بدون سنة.

6. حمزة محمود الزبيعي، **ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2002.

7. رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة تمويلها**، اتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر الطبعة الاولى،2008.

8. زينب عوض الله و اسامة محمد الفولة، **اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان الطبعة الاولى 2003.

9. سوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والاجراءات والتكلفة**، علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الاردن، 2010.

10. طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2010.

11. طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003.

12. عبد الرحمان يسري احمد، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشاكل تمويلها**، الدار الجامعية، الاسكندرية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1996.

13. عبد الغفار حنفي وعبد السلام قحف، **ادارة البنوك وتطبيقاتها**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000.

14. عبد الغفور عبد السلام واخرون، **ادارة المشروعات الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى 2000.

15. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الجامعية، مصر، 2007.

16. علي سعود، هيثم عجام، **التمويل الدولي**، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2014.

17.كاميليا ابراهيم عبد الفتاح، **سيكولوجية المرأة العاملة**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984.

18.محمد ابو بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة جديدة، 1995.

19.محمد عبد الفتاح الصيرفي، **ادارة البنوك**، المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2014.

20.مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية–نظريات وسياسات و موضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2007.

21.مصطفى رشيد شيخة، **النقود والمصارف و الائتمان**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1990.

II. المجلات والمقالات:

22.الاردن تصد عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية، العدد2، المجلد9، عمان، 2006.

23.خالد كواش وزخرة بن قمحة، **المقاولة النسوية في الجزائر**، مجلة المناخير، العدد2، 2015.

24.ناجي بن حسين، **افاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد2، 2004.

25.يحي مزيودي، **المقاولات علم فن وادارة**، الشركة العالمية للكتاب، الطبعة الاولى، 2003.

III.الأطروحات والمذكرات:

26.ريم لويسي، **المعوقات الاجتماعية لممارسة المقاولاتية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة سطيف2، الجزائر، السنة الجامعية 2014–2015.

27.زاوي بومدين، **التمويل البنكي دعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر–مقاربة كمية–** اطروحة الدكتورة لعلم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر،2015.

28.زبير عياش، **تأثير تطبيق اتفاقية بازل2 على تامين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، حالة ولاية ام البواقي، اطروحة نيل شهادة الدكتورة لعلوم التسيير تخصص مالية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2011–2012.

29.زليخة علال، كاميلا ليمان، **دور التمويل الذاتي في دعم الهيكل لمؤسسة اقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، جامعة 8 ماي، قالمة، 2014–2015.

30.سفيان البراوي، **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول**، دراسة ميدانية لولاية تلمسان، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة تخصص علم اجتماع التنمية البشرية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2014–2015.

31.سلامي منيرة، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**، مدكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة الاخوة متنوري قسنطينة، الجزائر، 2009.

32.شلوف فريدة، **المرأة المقاولة في الجزائر**، مدكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009.

33.عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**، اطروحة الدكتورة للعلوم الاقتصادية تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004.

34.فضيلة زواوي، **تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق ميكانيزمات جديدة في الجزائر**، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجيستار في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009.

35.مريم العمري، **مفاضلة المؤسسات بين التمويل المصرفي عن طريق قرض ايجار**، مدكرة لنيل شهادة الماستر لعلوم التسيير، تخصص مالية تامين تسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي،2012-2013.

36.نصيرة عقبة، **فعاليات التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، اطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

37.نورة بوقونة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجيستار للعلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

IV.الملتقيات:

38.ساجي فطيمة، **واقع المقاولة النسوية**، دراسة استطلاعية، الملتقى الوطني الأول حول تمكين المرأة وأثره على التنمية الاقتصادية، الجزائر، جامعة البليدة2، يومي 8و9 مارس2015.

39.المشاركة الاقتصادية للمرأة في بلدان شمال افريقيا، ملتقى دولي افريل، طنجة، المغرب، 2005.

40.الملتقى العلمي الوطني حول **تعزيز مشاركة المرأة لرفع رهانات التنمية المحلية**-تحديات حول- المنعقد يوم10افريل2017، جامعة دونيسي، البليدة,

V.مطبوعات جامعية للدروس:

41.العربي بخوش، **محاضرات اقتصاد المؤسسة**، مطابع متنوري قسنطينة، 2005.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

42. LEFEBVE ONDINE : le financement bancaire des femme entrepreneures , Mémoire de fin d'etuder, directrice de mémoire : ME y quem, vnuersité Catholique de Lyon, E S des 2012 .

43. Bernard Mottez : la sociologie industrielle, pressé universitaire de France, 1975, p50.

44. Diane Chamberlain stercher, « femmes entrepreneurs : catalyseurs de transformation », d'après EBBF : the européen Bahaï IBusiness forum, traduction française : perré spvrckel, paris, 1996.

ثالثا– المواقع الالكترونية:

45. عبد الغفور الخزاري، تعريف تأسيس المقاولة، ديسمبر، 2012:
Abdelghafour19.BLogspot.com/bLog-past-html.
46. http//www : zahayli.net./contract.htm

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère du Travail, de l'Emploi
et de la Sécurité Sociale

Agence Nationale de Soutien
à l'Emploi des Jeunes
A N S E J

وزارة العمل و التشغيل
و الضمان الاجتماعي

الوكالة الوطنية لدعم
تشغيل الشباب

WILAYA DE : MILA
ANTENNE DE : 4301/ MILA
N ° DE L'ATTESTATION : 422/2010

Attestation d 'Eligibilité à l'aide du Fonds National de Soutien à l'emploi des Jeunes Financement Triangulaire

Identification de l'entreprise

Nom ou raison sociale de l'entreprise: [redacted]
Adresse du Siège Social (ou domicile fiscal) :
Commune : [redacted]
Wilaya : MILA
Forme Juridique : PERSONNE PHYSIQUE
Activité : ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES

Identification du (ou des) promoteurs.

L'investissement réalisé par le(s) promoteur(s) ci-après identifié (s) :

Promoteur 1
Nom : [redacted] Prénom : [redacted]
Nom de jeune fille :
Date de naissance : [redacted] - Commune : [redacted]
Wilaya : MILA
Adresse : RUE [redacted] T, MILA

Promoteur 2
Nom : ..... Prénom : .....
Nom de jeune fille : .....
Date de naissance : ..... Lieu de naissance : - Commune : .....
Wilaya : .....
Adresse : .....

Promoteur 3
Nom : ..... Prénom : .....
Nom de jeune fille : .....
Date de naissance : ..... Lieu de naissance : - Commune : .....
Wilaya : .....
Adresse : .....

-ملحق رقم 1-

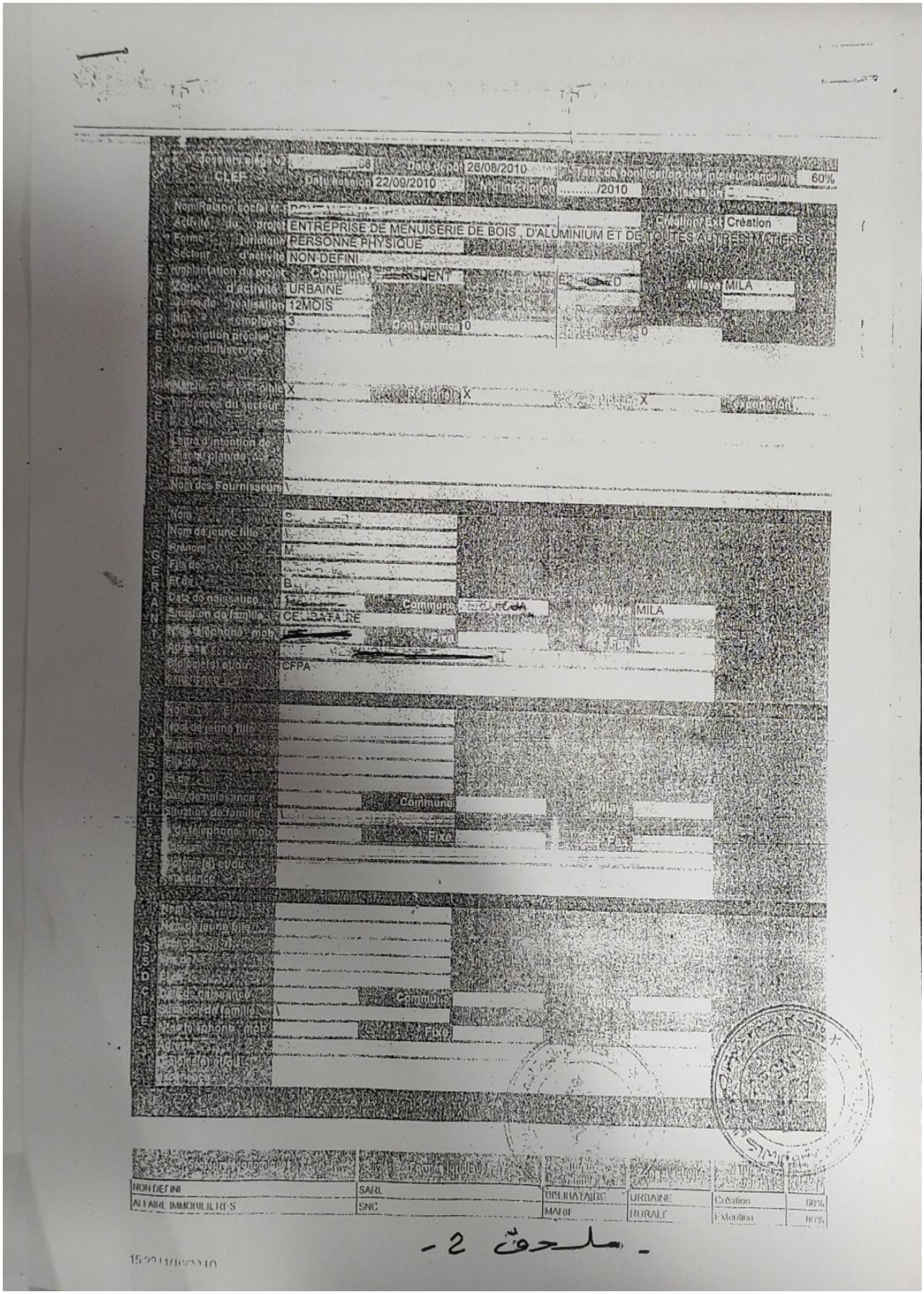

ملحق 2 -

15/22/08/2010

الملخص

الملخص:

أصبح قطاع المقاولة النسوية في الجزائر يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ورغم دوره المحوري مازال يعاني من عدة مشاكل، في مقدمتها مشكل التمويل، يليها المحيط الاجتماعي اللذان يعرقلان إنشاء وتطوير هذه المؤسسات.

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على أهم العوائق والعراقيل التي تعاني منها المرأة المقاولة بخصوص تمويل مؤسستها، وذلك بمناقشة وبيان مفهوم التمويل البنكي، أهميته، أنواعه وأسسه، بالإضافة الى الإجراءات المتبعة في منحه، بعد ذلك تم تسليط الضوء على مفهوم المقاولة بصفة عامة والمقاولة النسوية بصفة خاصة، واستعراض أهم الجمعيات والهيئات الداعمة لها ومختلف العوائق والتحديات التي تواجهها.

قمنا بدراسة ميدانية لدى بنك التنمية المحلية وكالة فرجيوة، حيث قمنا بمقارنة عملية تمويل مقاولات النساء مع مقاولات الرجال، حيث كانت عينة الدراسة تضم 2638 مقاول مول من طرف البنك خلال الفترة 2015-2019.

في الأخير، توصلنا الى أن البنك يقوم بتمويل القطاع المقاولاتي بصفة عامة، سواء كان يخص النساء أو الرجال، كما تبين لنا هيمنة المقاولة الرجالية على النسوية، واستفادتنا والحصة الأكبر من التمويل البنكي بالوكالة عينة الدراسة، وتم تقديم توصيات بضرورة الاهتمام أكثر بعملية تمويل المقاولات النسوية بالجزائر وولاية ميلة خاصة.

الكلمات المفتاحية: المرأة المقاولة، المقاولاتية النسوية،التمويل ، التمويل البنكي.

Abstract :

Algeria'swomen'sentrepreneurshipsectorhasbecomeanimportantplayerintheeconomicand socialdevelopment of the country, and despite it pivotal role, it still suffers from several problems, primarily the financing problem, followed by the social environment that hinders the establishment and development of these institutions.

Through this study, we have tried to identify the most important obstacles and obstacles that women entrepreneurs face in financing their institution, by discussing and explaining the concept of bank financing, its importance, its types and foundations, in addition to the procedures used in granting it, after which the concept of entrepreneurship in general and women's entrepreneurship in particular, and the review of the most important associations and bodies supporting them and the various obstacles and challenges they face, were highlighted.

We conducted a field study with the Local Development Bank, Ferdjioua Agency, where we compared the financing of women's contracting with contractors, where the sample of the study included 2,638 contractors funded by the Bank during the period 2015-2019.

In the end, we found that the Bank finances the corporate sectoring general, whether it concerns women or men, as we have seen the predominance of men's entrepreneurship over feminism, and we have benefited from the largest share of bank financing by proxy sample study, and recommendations were made that more attention should be paid to the financing of women's enterprises in Algeria.